شبكة الألوكة
www.alukah.net

مكتبة ابن عباس/ ١٨٢

مخطوطة

مخطوطة الافتتاح شرح المصباح (٣)

المؤلِّف

حسن باشا بن علاء الدين الأسود

نحو

١٨٢

الأفتتاح
شرح المصباح

مصطفى ابراهيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

قسم الميكروفيلم

رقم المخطوط	
العنوان	الافتتاح شرح المصباح
اسم المؤلف	مصطفى ابراهيم
عدد الأوراق	٩١
تاريخ النسخ	
المقاس	

ملاحظات: عتيق الصحة

الاصباح شرح مجمع الاصباح

مصنفه

هذا كتاب افتتاح

الحمد لله الذي

الهادي ثم وكتابه هداية الوقاية

كذا الهادي ذو يقال لها هادي

القديم هو الموصوف بالقدم وهو عدم مسبوقية وجود الشيء بالعدم

العظيم هو الموجود الذي قدم وجوده

هذا كتاب افتتاح

بسم الله الرحمن الرحيم

كتابا چنان صفر باركس طوفان

اولو بلدان باشي قرين مجمن طوفان

رب يسر ولا تعسر رب تمم بالخير

اعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

رفع الله عنا وعنكم

الحمد لله الذي انزل من السماء الفرقان وخلق من التراب
الانسان وسوى اموت بني الفقير والامير والسلطان
والصلوة على نبيه محمد المخوف بجوامع بني عدنان وعلى اله واصحابه
ذوي الاكرام والاحسان اما بعد فهذه حواشي كتبتها للمصباح وسميتها
بالافتتاح بالتماس بعض الاصحاب مستعينا بالملك الوهاب قال المصنف
في صدر الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم اما بعد ذكر الاعلام اما
كلمة فيها معنى الشرط ملتضمنة لمعنى الشرط فلذلك لزمت الفاء في جوابها
نحو اما زيد فمنطلق تقديره عند سيبويه مهما يكن من شيء فزيد
منطلق ثم حذفت الجملة الفعلية ثم ابدلت اما من مهما فصار اما فزيد
منطلق ثم اعطيت الفاء التي للخبر لكراهة اجتماع حرفين بمعنى واحد باين فعل الشرط
والجزاء لفظا فحصل لك اما زيد فمنطلق واعلم ان استعمال اما
في الكلام على وجهين الاول ان يستعملها المتكلم لتبين المجمل على طريق
الاستيناف نحو جاءني الرجال اما زيد فاكرمته واما بشر فقد اهنته

عنه

عنه والثاني ان يستعملها المتكلم ساريا في كلام مستأنف من غير ان يتقدم
عليها كلام آخر وعلى الثاني قوله اما بعد حمد الله والعامل فيه اما لانها بمعنى
مهما يكن الفعل فعمل في الظروف خاصة فان قلت لم لا يجوز ان ينصب بقوله
اردت عليه في اردت بعد الفراغ من حمد الله يقول ان المقطع عليه في اردت
ان المقطع بعد الفراغ من حمد الله قلت كما انه وهو ان لا ان ان تقطع ما بعدها
عن العمل فيما قبلها لان معمولها لا يتقدم عليها لا قتضائها صدر الكلام
لا يحال منطلق ان زيدا فمنطلق معمول معمولها حقه ان لا يتقدم عليها وقولها على
النحو في الكلام كما للملح في الطعام مجرور جاء على علة انه بدل من اله ولا يجوز ان يكون
وصفا له بعد مسه طه وهو المطابق بينهما تعريفا وتنكيرا لان الاضافة فيه
في تقدير الانفصال كخلاف البدل والمبدل منه فان قيل لا يجوز ان يكون على بدلا
من اله لانه لو كان بدلا منه لوجب ان يكون موصوفا بصفة آخر لما ثبت
من قاعدتهم من ان النكرة اذا ابدلت من المعرفة فلا بد ان يتصف بصفة
آخر فلما لم يكن موصوفا بصفة آخر فظاهر انه لا يصح ان يكون بدلا قلت جوابه
صوف بهذا محذوف ولذا عمل اسم الفاعل الذي جعل اعتمادا على هذا الموصوف
وتقديره اله جاعل النحو ثم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه فحينئذ ارتفع
الاعتراض وشبه النحو بالملح حيث قال كالملح في الطعام وجه الشبه بين
النحو والملح ان استعمال النحو في الكلام مصلح له وترك استعماله مفسد

عنه

مشبه بكى ان اسمال الملح في الطعام مصلح له وترك استعمال مفسد له وهذا
القول احسن لكون هذا الوجه ساملا للطرفين المشبه والمشبه به ومن حذف وجه
الشبه يكون ساملا لهما ومن هذا علم ان قول من قال ان وجه الشبه بينهما
هو ان القليل من هذا العلم مصلح له كما ان القليل من الملح مصلح له الكثير منه لان هذا
الوجه مختص بالمشبه به وهو الملح دون المشبه به وهو النحو وبعد الصلوة على محمد وآله من
الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء والبر فقيل اما تابع الفاعل
من بار اى اخرج الرسول به لانه مخبر من الله ويحيى ثم خففت الهمزة
بقلبها ياء ثم ادغمت فيها والتابع المفعول من النبوة وهو الارتفاع والشرف وسمى الرسول
الرسول به لانه شرف على سائر الخلق فقلبت الواو ياء ثم ادغم فيها والجمع انبياء والفرق
بين النبي والرسول ان النبي اعم من الرسول لان النبي يطلق على من كتب بالهام
وعلى من اتى كتاب والرسول يطلق على من اتى كتاب فقط محمد بالجر بانه
عطف بيان لنبيه وهو في الاصل الذي كثرت خصاله الحميدة فصار علما للقلوب الانبياء
لكثرة خصاله الحميدة قوله سيد الانام مجرور على الاضافة للمحمدية والمختار سيدة فقلبت الواو
ياء فادغم الياء في الياء لما ثبت في قاعدة التصريف من ان الواو والياء اذا
اجتمعا وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياء فادغمت الياء في الياء والانام
البشر وبعد الصلوة على آله اصله اهل سهلت الهمزة بقلبها هاء لتوسط
مخرجها ثم قلبت الهاء الفا لوقوعها متحركة وقبل اصله اول قلبت

الواو

الواو والفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ال وبعد الصلوة على اصحابه الاصح
جمع صحب وهو جمع الصحابة وهو مصدر في الاصل مثل زيد وزيادة والالف والتاء
مؤيدتان والاضافة معنوية لان اسم الفاعل هنا بمعنى الماضي فيكون وصفا
للاصحاب المؤيدي القوى والاصل مؤيدين سقطت النون للاضافة ليلا يلزم
اجتماع الضدين والياء سقطت لفظا ولكنها في الخط ثابتة ليلا يلتبس الجمع
بالمفرد والفاء في فمن قال الولد الاعز جواب اما وهو اعلم ان حرفا من الحروف
المشبهة بالفعل تستدعي الاسم منصوبا والخبر مرفوعا واسم الولد والاعز صفته
والجملة الى لا زال كاسمه مسعودا الخ صلة الموصول معترضة بين قوله عمها بالبين
اسم ان وخبرها وهو قوله ادوت ان الخطة لا محل لها من الاعراب والجملة الشرطية
الى قوله بالبين اجزاء الجملة المستقلة التي هي معنى بتعلق بها واحد اجزاء
والجملة الفعلية بعدها متوسطة بين اجزاء الجملة المستقلة وهو اسم ان وخبرها
وتقييد معنى بتعلق باحد اجزائها وهو اسم ان والاوجه في الاعراب ان يقال ان
لا زال فعل من الافعال الناقصة يستدعي الاسم مرفوعا والخبر منصوبا واسمه ضمير
مستكن فيه تحتم لا زال راجع الى الولد وجزاء كاسمه مسعودا بدل منه والالف
فيه يحتمل ان يكون حرف اشباع اما اذا كان حرفا فيكون منقلبة عن ياء تقديرا
كالسرى واما اذا كان اسما فيكون كالعصى والاول هو الاوفق والاوجه لان فيها وجها
آخر وهو ان يقال ان اسم لا زال ضمير مستكن فيه راجع الى الولد وجزاء مسعودا

مصطفى
قد قوبال
مولى قوى
اون نا

حال من اسم الموصول او من الضمير المستكن في الظرف والعامل فيه ما
في الظرف من معنى الاستقرار او الظرف المستقر ان كان حالا من الضمير
المستكن في فيه قوله مفعولا ملفظا منصوبا بان بعدا انها تميز ان يكون بعض المفعول الذي تقع
منه ما فيه والمعنى واعلم ان بعض الاسماء كعدد قولك عندي عشرون درهما وضرب
كلية يعرف بها التمييز بعض الفاعل والتمييز بعض المفعول وهو ان التمييز يكون بعض الفا
ان احدثه واضيفت الى فاعل فعل ويكون بعض المفعول ان احدثه واضيفت
الى مفعول فعل والجملة اعني اردت ان الملفظ مع ما عمل فيه مرفوع المحل على الخبرية بانه
وهو اعني ان الملفظ يحتمل ان يكون بعض اطلقه لانه يكون بعض الاكل ويحتمل ان يكون بعض احرك
ش لان التلفيظ قد تضمن معنى التحرك والجار والمجرور من كلام الامام المحقق متعلق
بان الملفظ ومن كلام احمد فقيه يقال للرجل العالم بتجر الكلام جبر والفتح والكسر فيه
لغتان وقيل هو مقلوب من البحر لان العالم مجمع العلم كما ان البحر مجمع الماء والعلم
والماء كلاهما سبب للحيوة ويدل على كون العلم سببا للحيوة قوله عم من صار
بالعلم حيا لم يمت ابدا وقوله لابي بكر مجرور وبانه بدل من الاب وقوله عبد القاهر مجرور
عطف بيان له واما قول بن عبد الرحمن الجرجاني مجرور على انه صفة لعبد القا
وعبد الرحمن مجرور على انه مضاف اليه ان ورد عن عبد القاهر بقوله ستة الفاظ اشتراه
ليستقي الماء وهو منصوب على انه مفعول ستة وبقوله جعل الجنة اي ليجعل الجنة
مثواه اي موضع اقامته وهو منصوب المحل على انه مفعول ثان لجعل والمفعول الاول

٣ع

وهو سر حال منه الا ان الوجه الذي ذكرناه اولا اوجه لعدم لزوم تقييد الدعاء بحال
الحاجة ولان حال الولد الى اهل الخير موجودة اي مجهولا والجار مع المجرور راجع الى اهل
الخير متعلق بموجودة او لما فيه قوله لما استظهر اي الولد الاثر مختصر الانتفاع
ظرف بمعنى حين لانها اذا دخلت على الماضي يكون ظرفا بمعنى حين واذا دخلت
على المضارع يكون جازمة نحو لما يخرج واذا دخلت على غيرهما يكون بمعنى الا
نحو قولهم ان كل نفس لما عليها حافظ اي الا عليها حافظ وهي ههنا قد دخلت
على الماضي فلا جرم ان يكون ظرفا بمعنى حين والعامل فيها اردت فان قيل لم لا يجوز
ان يكون العامل فيه استظهر فلنا لا يجوز ان يكون استظهر عاملا فيه لانه مضاف
اليه ولا يجوز ان يعمل مضاف اليه في مضاف وما كشف اي الولد عنه اي عن
مختصر الانتفاع بحفظه اي بسبب حفظه فظلمة الضاع اي ضائع والضاع ما قطع به
امرأة على راسها وفضله بقيته والمراد بكشف الولد اياها ازالة الجهل عن الولد
لانه حجاب كفضلة الضاع والمصدر اعني الحفظ يحتمل ان يكون مضافا الى المفعول وذكر
الفاعل متروك ويحتمل ان يكون مضافا الى الفاعل وذكر المفعول متروك بتقدير الكلام
على الاول وكشف عنه لحفظه المختصر الولد وعلى الثاني وكشف عنه لحفظه الولد المختصر
لما احاط اي الولد بمعرفته اي بسائل المختصر حفظا وهو منصوب على انه تمييز لبعض
الفاعل اي احاط حفظه بمعرفته وما اتقن اي الولد ما فيه اي الذي حصل في
المختصر والجار والمجرور اعني من النحو بيان للموصول وانه منصوب المحل على انه

حال

هذا افتى صحيح وما ذكره ابو علي فتأمل صباحي

الجنة حتى يعلق بطبعه اى بطبع الولد وقوله من لفظ الحلوجر الجلوعلى انه صفة لقوله
من لفظ وهو نقيض امرد والام الموصول اعنى ما فى قوله ما ينفجر منه مرفوع اصل على انه فاعل
يعلق بناء على النحو بالرفع على انه فاعل ينفجر وهى جيئا ينبوع وهو عين الماء والنحو مجرور بانه
مضاف اليه ليبا بيع فان قيل ان وحتى حين ممتنع على الفعل لانه من حروف الجارة وهى
مختصة بالاسم كيف دخل عليه قلت نعم الا ان الفعل يصير بتقدير المصدر بتقدير ان تقديره
حتى ان يتعلق فدخل عليه الام تقديرا فان قيل ان من الواجب حتى ان يكون ما بعدها جزءا
مما قبلها ليفيد قوة او ضعفا ليتحقق الغاية التى هى معنى حتى ولا يحصل الغاية الا بذكر القوة
او الضعف بعد حتى بالنسبة الى ما قبلها كقولك مات الناس حتى الحلوك والانبياء فان
الضعف قدم الحجامين حيث الحرفة ولو قلت فيقام بالعكس لم يجز ظ وما بعد حتى ههنا ليس بجزء لما
قبلها قلت نعم الا ان ما بعدها قوة الجزء لما قبلها لان التعلق بطبعه من لوازم البسيط
وبتعقيد قوة ههنا لان التعلق بالطبع اقوى منه والنظر الى قوله فنظرت الى مختصرات المخطوطة
بعض الفكر لان النظر اذا استعمل مع الى يكون بمعنى الفكر ومع على يكون بمعنى العطف ومع الا يكون
بمعنى الرؤية ومع الام يكون بمعنى الرحمة والضمير المجرور المتصل بالمختصرات راجع الى عبد الظاهر وا
المخطوطة مجرور عطفا عليها صفة لها فان قيل ان المخطوطة لا يجوز ان يكون صفة للمختصرات
لعدم شرطها وهو التطابق بايان الصفة والموصوف لان الموصوف ههنا جمع والصفة
ليست كذلك قلت بلى موضوع على معرفة مقدمة وهى ان الصفة اذا اسندت الى
ضمير الجمع كان حكمها حكم الفعل فلما جاز ان يقول الف جاءت او جاءا على صورة الجمع والو

كذلك

ثم

وقع من بلوغ
بعض الحكم

كذلك جاز ان يقول نساء جاءنه او جائيات واذا عرفت ذلك افهمت عرفت
الجواب عنه واختيار المص الواحد مع ان الواحد والجمع جائزان للكوفة احضر من
الجمع وايضا هذا الاشكال وارد على قوله وان كتبه الخ وجوابه ما فاض آنفا
والفاء فى قوله فوجدت للعطف على قوله فنظرت وهو معطوف على قوله لما رحت اكثر
اى اكثر مختصرات تعاورا اى تداولا بين الائمة اهل الحل والعقد وجيدة بهما
وهو منصوب على الظرفية والعامل فيه تعاورا
يجوز ان يكون بمعنى حاضرات فى بلدى المفعول احد فاذن يكون اكثرها مفعولا
واهل بها بعدها مفعولا ثانيا وما بعدها معطوف عليها واما قوله تعاورا المنصوب
على التمييز على كلا التقديرين فاستطلت ان الكلفة اى الولد جمعها اى جمع الكتب الثلثة
وهى المائية والجل والتتمة بنصب جميعها على انه مفعول ثان لان الكلفة ومفعول الاول مع
الضمير البارز المتصل به وفى هو اعنى استطلت ما خفى من طال يطول وهو لازم فلما نقل
الى باب الافعال صار متعديا كاستكرمته واستطلت ان احمل اى الولد رفعها اى رفع
الكتب الثلثة وهو اعنى رفعها منصوب على انه مفعول ثان لان احمل ومفعول الاول الضمير
البارز المتصل به والمصدر اعنى الكرات فى قوله كرات ما فيها مضاف الى المفعول وذكر
الفاعل متروك بتقدير ما فيها اى فى الكتب الثلثة والضمير الذى يرجع الى الموصول
مستكن فى الظرف وهو منصوب على انها مفعول استطلت والجار والمجرور اعنى قوله من
الكتاب اعنى صفة اى المتكررة بيان للموصول وان فى قوله وان كانت لاتخ للوصل
والجار والمجرور اعنى قوله من الامامة متعلق بقوله لاتخ فاستصعبت فيها اى من

ثم

والجل والتتمة بدلا منه ويجوز
ان يكون بمعنى علمت فح يكون اكثرها مفعو
اول

في الكتب الثلثة وهو اعم من قوله استصفيت ماخوذ من القصّ وهو لازم فلما نقل الى باب
الاستفعال صار معدياً فاستفلت مفعول قوله استصفيت والتنوين في قوله و
نفيت عن كل منها عوض عن المضاف اليه فتقديره ونفيت عن كل واحد من الكتب
الثلثة وما في قوله ما تكرار مصدرية بمعنى التكرار ظاهراً لان المراد بالتكرار نفس المسئلة وبا
لتكرار اعادة مرة فالمعنى بلا اعادة دون المسئلة فيكون المنفي هو التكرار دون
المكرر فلا يحسن ان يكون موصولة ليدل على نفي المكرر وهو غير منفي والمعنى حسن
ولم نقل ولا يجوز اذ يجوز ان يكون موصولة بحذف المضاف فيكون التقدير ونفيت
عن كل واحد منها تكرار ما تكرار استثقالا للاعادة وهو منصوب على انه مفعول له او
على الحال من ضمير نفيت واعادة ههنا ليس باسم المفعول بل هو مصدر بمعنى التكرار عدّي
بعلى كما عدّي بالباء في قولك اعرب استقلالاً اي عرب استقلالاً فجواز الوجهين واضح
في قوله للاعادة مصدر بدون اللام فيه عوض عن المضاف اليه تقديره ونفيت عن كل واحد
منها ما تكرر لاجل استقلالي او حال كونه مستقلاً لاعادة التكرار لان اسم المفعول
لا يراد اذا كان كذلك بل يراد الاسناد على خلاف ما يراد اذا كان مصدراً والنصب
على المصدرية على الحالية من ضمير المتكلم المتصل بالمبني للمفعول وهو اعم غير مدح بجعل عمل الفعل والذا
لك كان قوله فضلة النفي منصوب بمدح والجار والمجرور في قوله في عبارات
الفصيحة متعلق بغير مدح والضمير المجرور في المتصل راجع الى المعبد الظاهر ولم اطو اي
لم اترك ذكر شيء من مسائل اي من مسائل الكتب الثلثة ومحل الموصول في قوله

الا ما

من ضمير نفيت
اي العاد

الا ما نذر او شاع فيما بينهم والمستثنى اما منصوب على الاستثناء او على البد
من ذكر شيء بحذف المضاف اي لم اطو ذكر شيء الا اطوي ذكر ما نذر او ما مجرور
على انه بدل من شيء فيكون تقدير الكلام ولم اطو ذكر شيء الا اطوي ذكر ما نذر
والذكر الذي قدرناه عبارة عن الذكر الحاصل في قوله ولم اطو ذكر شيء اذا كان بدلاً من
ذكر شيء وعبارة اذا كان بدلاً من شيء فافهم فانه دقيق او من مسائلها فتقدير الكلام
لم اطو ذكر شيء من مسائلها الا اطوي ذكر شيء من مسائلها الخ ندرت فان
قيل لم لا يجوز على تقدير ان يكون محل الموصول مجروراً بان يكون بدلاً من الضمير
بالمسائل اجيب لئلا يصير المعنى وكذا محل الموصول في قوله ولم ازد فيه شيئاً اجنبياً الا
ما كان بالزيادة حرياً اما منصوب على الاستثناء او على البدلية من شيء والضمير
المجرور المتصل بالظرف راجع الى المختصر المقدم ذكره وكان فصل من الافعال الناقصة
يستدعي كلاماً مرفوعاً والمجرور منصوباً واسم صيّر مستكن راجع الى الموصول وجزءه
حرياً والجار والمجرور واقع بالزيادة متعلق بقوله حرياً وترجمته اي سميته بهذا
المختصر بكتاب المصباح واشار الى وجه التسمية بقوله يستضيء بانواره
اي بانوار هذا المختصر يعني اني سميت بهذا المختصر بكتاب المصباح يستضيء
بانوار هذا المختصر كل يستضيء بانوار المصباح ويستضيء اي يغتنم بمقام آنا
اي انا رهذا المختصر وكسرته اي طويته وجعلته مشتملاً على ما ابوابه وجمله
الاخصار ان يقال ان المبحوث عنه في هذا المختصر لا يخرج من ان يكون موقوفاً

مستثنى قيد دكنده او بدل مستثنى منه ناچيزند اول مستثنى منقطع ودر زمان اول
وكنده آيد مستثنى منه ناچيز اول زمان مستثنى منقطع اول بدل
مستثنى منصوب بدل كل من كل
منه مقامه فاعم اول زمان
بدل مشتمل بدل اشتمال
بقول بجوبه او بدل
اول الزمان او نحو

عليه لما جعت الآتية اولم يكن فان كان الاول فهو الباب الاول وان كان فلا يخ اما
ان البحث فيه من حيث العاملية اولم يكن فان كان الاول فلا يخ من ان يكون لفظيا او
معنويا فان كان لفظيا فلا يخ من ان يكون قياسيا او سماعيا فان كان قياسيا
فهو الباب الثاني وان كان سماعيا فهو الباب الثالث فان كان معنويا فهو الباب
الرابع فان كان الثاني فهو الباب الخامس وقد تبين بقولنا الباب الاول في الاصطلا
النحوية الباب الثاني في العوامل اللفظية القياسية الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية
الباب الرابع في العوامل المعنوية الباب الخامس في فصول من العربية تتمما فرع من بيانها
نعد اه بالشروع في بيانها فنقول الباب اول في الاصطلاحات النحوية وههنا سؤال
وجواب اما ذكرنا ههنا في مختصرات الفاظه فان قيل ان المصدر لا يثنى ولا يجمع فكيف جمع ههنا
فالجواب عنه من وجهين اما الاول فهو ان مراده من قولهم ان المصدر لا يثنى ولا
يجمع هو المصدر الذي لا يكون بمعنى الغير اما اذا كان بمعنى الغير فيجوز ان يجمع ويثنى والا
صطلاحات ههنا بمعنى المصطلحات واما الثاني فلان مراده منه هو المصدر الذي
لا بقصد به الانواع المختلفة واما اذا قصدت فيجوز ان يثنى ويجمع ومراده ههنا الانوا
المختلفة وعرف اهل اللغة بقولهم كل لفظة دلت على معنى موضوع بالوضع فهي كلمة
اعلم ان الكلمة كل لانه لو لم يأت بها يلزم النقص وبيان لزوم النقص ان لفظ
لفظة علم يتناول زيدا وعمرا وبكرا وغيرهم والدلالة حينئذ عامة موجبة فانا زيد
وعمرو وبكرا وغيرها فاذا قرن الصفة العامة بلفظة عامة فيتخصص في عمرو ذلك اللفظ
فلو قال

لذلك يقع
القليل
الكثير

لفظة دلت اذا لكان معناه جميع اللفظة الدالة على معنى موضوع بالوضع فهو
كلمة وليس كذلك كل واحد منها كلمة فاذا بكلمة كل يزول النقض لان الكل لا يحاط
الا واحد فيكون معنى كل واحد من اللفظة الدال على معنى موضوع بالوضع فان كلمة
فاستقام الكلام وقيل واذا بكلمة كل لان هذا التعريف تعريف بالحد وهو لا يحصل
الا بذكر الاجزاء الداخلة في الماهية فاذا بكلمة كل حتى تحيط تلك الاجزاء الداخلة
فيها ومن هذا علم عدم ورود الاعتراض بان يقال ان كانت كل غير واقعة في موقعها
فيها من التعريف لا حاجة الا واحد وهو موقع التعريف والتعريف انما يكون للحقيقة
لا الا واحد فان قيل لم قدم تعريف الكلمة عليها مع ان مرتبة المضاف من التعريف متأخر
عن المضاف اليه قدم لانه معرفة اعرف طبعا فقدمه وضعا رعاية للموافقة بين
الوضع والطبع فان قيل لم قدم اللغة على الاصطلاح والبناء مع ان اعلم النحو الاصطلاح
والبناء اجيب بانهما عارضان على اللغة وهي معروضة والعارض لا يتصور بدون
المعروض فيكون اهم والمهم اقدم عليها واعلم ان البحث في هذا المقام موقوف على اربعة
امور الاول في حد اجزاء التعريف واجزائه ثلثة احدها اللفظ وثانيها الدال
بفتح الدال وكسرها وثالثها المعنى ورابعها الموضوع وخامسها الوضع اما الاول فالمعنى
اللفظ فهو في اللغة الرمي يقال لفظت الرحى الدقيق اذا رمت به وفي الاصطلاح هو
صوت مشتمل على بعض الحروف اما بالقوة او بالفعل بقصد حصول حرف واحد فصاعدا وقيد
بعض الحروف احترز به عن الصوت الذي لا يشتمل على شيء من الحروف اصلا

معنى قد احترز عنها لانها ليست بدالة على المعنى بالوضع وحاصل فيه كخط الرجل وبقوله
مفرد يخرج عنه لانه لا يدل على معنى مفرد بل يدل على معنيين احدهما التعريف والكلمة
الذكورة مع الاحمدية ولكن الغلط العامة والدال على المعنى بالطبع او بالعقل وقد
قيد وقوله بالوضع يخرجها كيشوم للمشموم مثلا وكلاح الدالين على الوجع والصوت
المسموع اذ ورأ الجدار الدالة على تذكيره الصوت وتأنيث الدالة على الوجع
وعلى التذكير وتأنيث ليست بالوضع بل بالطبع او بالعقل والقسم الثالث الصوت
مع الاجوبة اعلم ان لقائل ان يقول ان ذكر المفرد مستدرك لان ان ما للفظ
للوضعة يغني عن ذكره لان ذكره للاحتراز عن نحو الرجل وهو قد خرج بقوله
بلفظ واحد فالجواب عن الاول ان الامر ليس على ما فهمتم اذ اللفظ الواحد صادق على مثل
الرجل لشدة الاتصال الحرف بالاسم ومجاورة العامل عنه اياه عند مجيء العامل فلو
لم يقل مفرد لدخل الرجل في تعريف الكلمة فلما قال مفرد خرج عنه فان قيل ان ذكر ان
في اللفظ مستدرك لان ذكر المفرد المعنى المفرد يغني عن ذكره لان المعنى المفرد لا يكون
الا مدلولا للفظ واحد فالجواب عن ان عبد الله اذا سمي به رجل يدل على معنى مفرد وهو
الشخص المسمى به مع ان اللفظ متعدد فلو لم يدخل التاء فيه لدخل في تعريف الكلمة عبد
الله علما فلما ادخل خرج عنه وقيل ان يسئل بان التنوين القائم في معنى يغني
عن ذكر المفرد لان التنوين فيه للوحدة فلما قال على معنى علم ان ذلك المعنى لا يكون
الا واحدا والجواب عن ان التنوين انما يغني عنه اذا كان الواحدة الا على

احترزت الاعرابية لفظا لصدقه عليها وصدق عليها يوجب صدق الكلمة عليها لانها ح
لفظة دالة على معنى مفرد بالوضع اي الفاعلية والمفعولية والاضافة فان اجيب عن
النظام المذكور بان المراد باللفظ مستقل اي شيء يلفظ به من غير اتصال شيء
اخر واحركات الاعرابية ليست بهذه المثابة فلا تخرج عنه كثير من الاسماء والحروف
كياء الضمير والهاء وواوه وياء التصغير وغيرها قلنا اما الدلالة فهي
في اللغة عبارة عن ايصال الطريق المستقيم وفي الاصطلاح فهم المعنى من اللفظ واما
الثاني اي المعنى فهو في اللغة عبارة عن الاراحة وفي الاصطلاح ما يستفاد من اللفظ
واما الرابع اي المفرد فهو في اللغة الواحدة وفي الاصطلاح عبارة عما لا يدل جزء اللفظ
المركب المسمى به على جزء معناه وعدم دلالته على اجزاء له اصلا كما في علي او اللفظ
جزء لكن لا يدل على جزء المعنى كزيد علما او جزء يدل على جزء المعنى لكن لا يدل على اللفظ
جزء المعنى المقصود كعبد الله علما اذا سمي به رجل اول جزء يدل على جزء المعنى المقصود وهو
القصد لكن يكون دلالة ح
العبودية ان لطف اذا كان علما لشخص ان واما الخامس اعني الوضع فهو
في اللفظ واما في الاصطلاح فهو تخصيص شيء بشيء متى ذكر الشيء الاول
فهم منه الشيء الثاني والقسم الثالث اعلم ان المصنف يقول لفظ مجردة اعن التاء
قد احترز عن الدوال الاربع التي ذكرت للكلمة في باب التقييد وهي الخطوط والعقود
والاشارة والنصب والتاء الحاصلة في اللفظة قد احترز عن عبد الله علما لان
التاء فيها للوحدة وعبد الله وان كان كذلك لكنها شاملة للوحدات ويقوله دلت على

قول ١٠

قول حاشية

للحصر الا يرى انك اذا قلت زيد عالم لم يفد العلم بخلاف ما اذا قلت زيد هو عالم فانه بمنزلة قولك ما زيد عالم الا زيد والمعنى الحصر الا هذا وجمعها اى جمع كلمة وكلم وانما جمع مع ان المراد من وظيف الشرف اما تقصد بالقول غير مدح فضيل النصيحة وما لدفع وهم من يتوهم ان الكلام جمع كلمة كالكلمات اعلم ان الكلمة واحد الكلمات فقط لا الكلم ايضا كما يوزع عمن اذا كان الكلم جمعا لانث الغير العاقل ايراد ليس كذلك كقوله تعالى يحرفون الكلم عن مواضعه والانث وصف ايضا لكنه لم يؤنث كقوله تعالى يصعد الكلم الطيب وهي عائدة الى الكلمة باعتبار ما صدق عليه الكلمة ثلثة انواع احدها اسم وثانيها فعل وثالثها حرف وجه الحصر اما ان يقال كلمة لا يخ اما ان تدل على معنى في نفسه او لا الثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة او لا الثاني الاسم والاول واما ان يقال كل كلمة لا يخ من ان يكون مستقلة بالفهم او لا الثاني الحرف واما الاول فلا يخ من ان يقترن باحد الازمنة الثلثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل واما ان يقال كل كلمة لا يخ من ان يكون جزء كلام او لا الثاني الحرف واما الاول فلا يخ من ان يكون قابلة لان يطرأ عليها الاسناد او لا الثاني هو الفعل والاول هو الاسم فان قيل لم قدم الاسم على الفعل والحرف قلنا لانه قد يكون مسندا ومسندا اليه وعديله لا يكون مسندا ومسندا اليه والفعل يكون مسندا ولا يكون مسندا اليه فالاسم ما جاز ان يجعل عمدة والفعل ما جاز ان يجعل عمدة ولا يصح ان يجعل عمدة والحرف ما لا يصح ان يجعل عمدة ولا يجوز ان يتصل راجع الى الموصول اعلم ان الاسناد اعم من الاخبار والحديث لصدق الاسناد على مسكن

اضربه وليس كذلك لان الواحد عام والمفرد خاص ولا دلالة للعام على الخاص بالجد ان الدلالة الثلث معتبرة وانما قلنا ان الواحد عام والمفرد خاص لان الواحد قد يكون مركبا ومفردا او المفرد لا يكون مركبا والمعترض ان يعترض بان الوضع ليس بشيء وذكر الجنس لانه لا يكون الا لمعنى ويمكن ان يجاب عنه بان يقال نعم الا ان دلالته عليه بالالتزام والدلالة الالتزامية مهجورة في التعريفات فان قيل سائل يسأل بان لهذا التعريف منقوض بالضمائر المستكنة في الافعال فانها كلمات مع انها ليست بالفاظ قلنا الجواب عنه انا لا نسلم انها ليست بالفاظ لان المراد من اللفظ اعم من ان يكون ملفوظا به لفظا او حكما فان تلك الضمائر وان لم تكن ملفوظا بها لفظا الا انها ملفوظ بها حكما بدليل اسناد الفعل اليها واتباعه كيدها والعطف عليها والبدل عنها وغير ذلك والقسم الرابع في الاعراب فنقول قول كل لفظة مبتدأ وقوله دلت على معنى متعلق بالوضع صفتها والجار والمجرور اعني على معنى في محل الرفع بانه خبر المبتدأ الثاني في الوضع متعلقان بدلت وقوله فهي مبتدأ ثان وقوله كلمة خبر المبتدأ الثاني فالمبتدأ الثاني مع خبره جملة اسمية في محل الرفع بانه خبر للمبتدأ الاول وانما دخلت الفاء في قوله فهي كلمة لان المبتدأ اذا تضمن معنى الشرط جاز دخول الفاء في الخبر وذلك اذا كان اسما موصولا صلته فعل او ظرف كقوله تعالى الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم اجرهم عند ربهم وكقوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله والموصوف بالفعل اما نحو كل رجل يأتيني او في الدار فله درهم وقوله كل لفظة من قبيل المبتدأ النكرة الموصوفة بالفعل وانما توسط الضمير بين المبتدأ والخبر

في فعل الامر والنهي بخلاف الاخبار والحديث فانها لا يصح قال عليه لان من جواز
منها احتمال الصدق والكذب وهو لا يحتملها واذا عرفت هذا فاعلم ان احصه لو قال الا
ما يقع مسندا اليه لكان احصب لان احصه الضمير المستكن في فعل الامر وا
النهي وتمثيل الاسم بقولك زيد والعلم والجهل فانك تخبر عن زيد بالخروج في قولك
خرج زيد وعن العلم بالحسن في قولك العلم حسن وعن الجهل بالقبيح في قولك
الجهل قبيح بخلاف زيد اذ لا يصح ان يقال زيد اسم عام وهو الدال على معنى قائم
بذاته كزيد وقائم معنى وهو الدال على معنى غير قائم بذاته وهو على ضربين احدهما
وجودي كالعلم والآخر عدمي كالجهل ثم لما علم ان من الاسماء ما لا يجوز ان
يحدث عنه اردف بقوله او كان الاسم في معنى ما يحدث عنه ليكون ذلك شاملا
للاسماء اللازمة للظرفية كمتى واذا ومتى ونحوها كحيث فانك لا تحدث عنها كما
عن اذا واذا ومتى ونحو ذلك لزوم ظرفيتها اي اظرفية اذا واذا ومتى ونحوها ومحل الاسماء
اللازمة لها منصوب ابدا ولو احدث عنها يلزم ان يكون مرفوعا فيلزم ان يكون
الشيء الواحد منصوبا ومرفوعا في حالة واحدة وهو ممتنع ولكنها اي اذا واذا ومتى و
نحوها في معنى الوقت وهو اي الوقت مما يحدث عنه اي من الاسماء الذي يحدث عنه
في قولك مطلق الوقت بارد مضاف في قولك طال الوقت بارد طاب وفي قولك اتيك
الخفوق بارد اتيك وفي عد اذا من الاسماء اللازمة للظرفية نظر لانه غير لازم للظر
فية ويدل عليه قولهم ان اذا في قوله تعالى واذكروا اذ انتم قليل مستضعفون في الار

منصوب

منصوب لان وقوع الفعل عليه واجب لان لازم الظرفية فيكون الفعل واقعا فيه
لا عليه في قولنا واذا قال ربك منصوب لان وقوع الفعل المضمر عليه وعرفت ذلك
وكذا في اخذ منها نظر لانهم قالوا ان اذا في قول الشاعر وبعد عدا بالهف نفسي من
عدا اذا راح اصحابه ولست بمدرك مجرور لان على البدل من غد وفي قوله الاسم
شيء يأتي بيان علامته فقال ومن علامته اللفظية دخول الالف واللام عليه
انما اختص دخولهما بالاسم لان اصلهما ان يفيدان التعريف وهذا فيما هو صالح له وهو
الاسم لان الفعل غير صالح له اذ وضعه للتنكير واما قول الشاعر ويستحيي اليوم
من تأفقاته ومن جوه بالشيخ اليتعصع فشاذ لا يعتد به مثال ما دخلت عليه الالف
واللام نحو الغلام والفرس وانما اوردت مثالين احدهما من المعقول والآخر
من غيره والمعقول ومن علامته اللفظية دخول الحرف الجر وانما اختص
دخول حرف الجر بالاسم لان اثره وهو الجر اختص به اذ المجرور يجب ان يكون اسما
في قولك مررت بزيد مجرور به والفعل لا يكون مجرورا عن اسم اذ وضع الواضع لان يجر
به حيثما قلوم لم يختص دخول حرف الجر به لزم تخلف الاثر عن المؤثر وهو ممتنع ومن
علامته اللفظية دخول التنوين مثال ما دخله التنوين نحو رجل وزيد وانما اختص
دخول التنوين بالاسم لانه على ستة اقسام تنوين التمكن وتنوين التنكير وتنوين
العوض عن المضاف اليه وتنوين المقابلة وتنوين الترنم وتنوين الغالي والآ
الاول مختص به اما التنوين التمكن فلانه فارق بين المنصرف وغير المنصرف

وذلك غير متصور الا في الاسم لان الحرف ومنه لا يكونان الا في الاسم واما التنوين
التنكير فكلامنا يدخل على الكلمة ليدل على تنكيرها وهو صالح للتعريف وذلك لا يكون الا في
الاسماء لدوام نكارة الفعل وعدم صلاحيته له وهذا التنوين لا يوجد الا في الاصوات
واسماء الافعال واما التنوين العوض عن المضاف اليه فكلامنا يدخل على المضاف عوضا
عن اضافته اليه تقديرا حينئذ اذ الاصل فيهما يومئذ اذ كان كذا وحينئذ اذ كان
كذا ثم حذف كان كذا منهما لطول الكلام فبقي يومئذ وحينئذ وعوضا عنه كان كذا
التنوين والفعل لا يقع مضافا حتى يدخل هذا التنوين عليه عوضا عن اضافته اليه
وانما قلنا انه لا يقع مضافا حتى يدخل هذا التنوين عليه لانه وضعه للابهام فلو عرفا او
خصص يلزم نقض الغرض فلم يضف للتعريف والتخصيص وكذا لا يجوز اضافته للتخفيف لانه
انما يحصل بحذف التنوين او ما يقوم مقامه ولا يوجد هو في الفعل ولا ما يقوم مقامه فلم
يضف للتخفيف. واما التنوين المقابلة كالتنوين الذي في مسلمات فكلامنا مقابل و
عوض عن النون الذي في الجمع المذكر السالم كمسلمين ولما لم يجمع الفعل لم يدخل هذا
التنوين عليه واما التنوين الترنم وهي ما ينوب مناب حرف الاطلاق اي حرف
حروف المد واللين الذي يقع في آخر الابيات لحسن الانشاد وتركك التنوين اذ
النون وان كانت فيها الغنة لكنه ليس فيها من امتداد الصوت بخلاف ما في الاطلاق
واختيارها وهي الواو والياء وذلك كقول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن
تقول ان اصبت لقد اصابن والاصل عتابا واصابا واما التنوين الغالي وهو

ما يلحق

ما يلحق القافية المقيدة بالسكون نحو قول الراجز وقاتم الاعماق خاوي المخترق
فمن مشبه الاعلام لما يحققن فلا اختصاص لها بالاسم اذ المقصود من وضعها
هو ترك الالتزام في الاول والدلالة على الوقف في الثاني وهذا اصح لان المخصوص به
قليل اذ يقول والتنوين الاربعة الاوزان من الاخيرين وما قبل في تعريف
الاسم ومن علاماته شرع في بيان الفعل فقال الفعل ماه حد قد وسوف
والسين هذا التعريف تعريف بالخاصة واما اختص حصول قد به لانه وضع لتقريب
الماضي الى الحال اذا دخل على الماضي نحو قد قامت الصلوة او لتقليل الفعل اذا دخل
على المستقبل غالبا فيلزم حصول في الفعل لامتناع حصول الآن الماضي والمستقبل
واما وجه اختصاص سوف والسين به فهو انهما وضعتا لان يستفاد منهما معنى
المستقبل والاستقبال ممتنع الا فيه فلم يختصا الا به مثال ماه حد قد نحو قد خرج و
مثال ماه حد سوف نحو سوف يخرج ومثال ماه حد السين نحو سيخرج
قال صاحب المقالید واما ذكر السين معرفا باللام التعريف لانه يجيء للاستقبال والطلب
واصالة الشيء على صفة والتحويل والوقف بعد كاف المؤنث ويسمى سين الكسكسة
نحو سيخرج واستجده واستجاده واستشنئه السفاشف واكرمتكنلا بدين ذكر
معرفا بتعريف عهد لتعين السين للاستقبال ثم كلامه وقد فرق البعض بين
السين وسوف فقال ان في سوف زيادة تنفيس وتأخير لان في السين
قلت هذا دعوى مجردة عن الدليل ومردودة بانه لان العرب عبرت بسيفعل

وسوف يفعل على معنى واحد في وقت واحد فيصح بذلك توافقهما وعدم تخالفهما
لفهما ومن ذلك قوله تعالى وسوف يؤت الله مؤمنين اجرا عظيما وقوله تعالى آمنوا بالله
واعتصموا فسيدخلهم رحمة منه فانهما في الآيتين استعملا بمعنى واحد في وقت
واحد وهو يوم الحشر لكن الفرق فهو ان يقال ان السين فرع سوف فمن استعمل
سوف نظر الى الاصل ومن استعمل السين نظر الى الايجاز لا يقال ان السين لو
كانت فرعا لها لكانت قليلة الاستعمال بالنسبة اليها لانا نقول ان من الفروع ما هو
اكثر استعمالا من الاصل بكثرة كثيرة كالاستعمال نحو نعم وبئس فانهما فرعان لبئس
وهما اكثر استعمالا منها كما قال شارح الدين في شرح الزينة وما حذف حرف الجزم
لوجه اختصاص حرف الجزم بالفعل وهو ان اثره وهو الجزم وهو اختص به فاختص الجر
بالاسم فلو لم يختص حرف الجزم بالفعل لزم تخلف الاثر عن المؤثر وهو ممنوع مثال ما حذف حرف
الجزم لم يخرج وما اتصل به اي بالفعل الضمير المرفوع واجبة نحو بارز مرفوع عن
المنصوب والجر وزيادة الضمير المنصوب ليس بمختص به بل يتصل به وبالحرف نحو ضربني وانني وبالاسم ايضا عند الشيخ عبد القاهر نحو القيني
ربك والقاربه ولا يتصل بالفعل اصلا وانما يتصل بالحرف والاسم
نحو مررت بك وغلامك والقياس ان يقول ان اتصال الضمير المرفوع
ليس من خواص الفعل لانه لو كان من خواصه لما اتصل بغيره والا باطل
لانه قد يتصل بالاسم كما يتصل به نحو زيد ضارب اي هو فاعل وهو مثل الآتي بطلان
اللازم

اللازم يستدعي بطلان الملزوم فوجب على الخاص ان يزيد قيدا آخر وهو البارز
للاحتراز عن الضمير المرفوع المستكن في الكلام ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من
الاتصال الاتصال اللفوي دون النحوي واللفوي ليس الا للضمير الذي في زيدا ضا
والضمير المرفوع المستكن في الكلام لا يتصل به لفظا لعدم ظهوره فحينئذ لا يرد الاشكال واما
احتصل اتصال الضمير المرفوع البارز بالفعل لامتناع ثبوته في الاسماء والحروف واما
في الحروف فظاهر واما في الكلام فلانه لو اتصل بالاسم يلزم اجتماع الاثنين في اثنين والواو
وبين في الجمع فلم يتصل به في الواحد ايضا اجراء للباب على وتيرة الاطراد وانما قيل اتصال
الضمير المرفوع البارز بالفعل ثلثة امثلة وهو قولك اكرما واكرموا اكرمي
الا ان آخر الفعل عند اتصال الضمير المرفوع به قد يكون ساكنا كالاول وقد يكون
مفتوحا كالثاني ومضموما كالثالث وما اتصل به تاء التانيث الساكنة يرفع الثلث
على الوصفية للتاء واحترز بالساكنة عن المتحركة لان المتحركة لا بد ان يدخل على الفعل بل
تختص بالاسم واما اختصاص الساكنة بالفعل والمتحركة بالاسم للتفاصل بينهما باعطاء
الخفيف وهو الساكنة على الثقيل وهو الفعل لدلالته على الحدث والزمان والفاعل
وباعطاء الثقيل وهو المتحركة على الخفيف وهو الاسم مثال ما اتصل به تاء تانيث
الساكنة نحو نصرت واما اوردت مثالين بعد قولي نصرت ونعمت وبئست لان
في فعليتهما خلافا والصحيح فعليتهما فاوردتهما لما هو من علامات الفعل وهو تاء
تانيث الساكنة للتنبيه على المذهب الاصح وان اي الفعل ثلثة امثلة وجه الحصر على

ثلثة امثلة لان الفعل لابخ من ان يكون اخبارا او لم يكن فان كان الثانى فهو
الامر فان كان الاول فلابخ من ان يكون معناه موجودا او لا الاول الماضى و
الثانى المضارع الاول المفتوح الاخر مثال المفتوح الاخر من الثلثة المجرد عن الزوا
ئد وحرف العلة نحو نصر ومثال من الرباعى المجرد عنهما نحو دحرج ومثال من الثلثة
المزيد فيه نحو اكرم ويسمى المفتوح الاخر الماضى والثانى لان موجب الاعراب مفتوح
فيه واما وجه بنائه على الحركة مع ان الاصل فى البناء السكون فهو الحاقه بالاسم
بوجه تاما وهو قيامه مقامه تقول مررت بهند جلس حذف كما تقول مررت برجل ضارب
واما وجه بنائه على الفتح فهو الخفة وهو الماضى بفتح اخره ابدا الا ان يعرض مانع
عليه يمنع عنه فيوجب ضمه وهو عند اتصال واو الضمير نحو ضربوا لان الواو اذا
كانت مدة فما قبلها مضموم البتة للمناسبة بينهما اذ الضمة جزء الواو والجزء اقرب
اميل او سكونه وذلك عند اتصال بعض الضمائر به المتحركة نحو ضربت وضربنا وضربت
وضربن واما المسكنون عند ذلك فرارا عن توالى الحركات فيما هو كالكلمة الواحدة
وعن الفصل وفاعله او عند الاعلال نحو دعا ورمى اصلهما دعو ورمى قلبت الواو
والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما او حذفه وهو عند اتصال واو الجمع بالماضى
المعتل الآخر نحو دعوا ورموا اصلهما دعوو ورميو احذفت الواو والياء بعد
قلبهما الفا كما مر وعند اتصال تاء التانيث الساكنة بالماضى المذكور نحو دعت
ورمت والاصل فيهما دعوت ورميت قلبت الواو والياء فيهما الفا كما مر

ثم

ثم حذفت لالتقاء الساكنين والثانى من الامثلة الثلثة للفعل ما يتعاقب
اى الذى يتعاقب على اول احدى الزوائد الاربع وهو الياء فانها اعطيت للغائب
المذكر والتاء وهو اعطيت للمخاطب المذكر والغائبة المؤنث والالف فانها اعطيت
للمتكلم الواحد مذكرا كان او مؤنثا وهو اعطيت لما فوقها اى فوق المتكلم الوا
حد مذكرا كان او مؤنثا وقوله يتقول يفعل هو وتفعل انت او هى وافعل انا ونفعل
نحن مثال لما يتعاقب على اول احدى الزوائد الاربع وانما اعتقبت هذه الزوائد
الاربع على اول المضارع لانها يوجب احدى الثلثة بيان الماضى والمضارع لان الفعل لما
كان صادرا عن الغائب او عن المخاطب او عن المتكلم الواحد او عنه مع غيره طلبوا
ان ينصبوا اعلامة من الحروف ليستدل بها على ذلك فاختاروا منها الياء وهو
والواو لكثرة دورانها فى الكلام الوجوب وزادوا من بينها الياء للغائب لكونها
من وسط المخارج وكونه متوسطا بين المتكلم والمخاطب فاعطيت المتوسط
وهو الياء للمتوسط وهو الغائب للمناسبة بينهما ثم زادوا الواو للمخاطب
مطلقا وقلبت الواو تاء لما فى بقائها من اجتماع الامثال المستكرهة فى كلمة
واحدة واحترزنا بقولنا فى كلمة واحدة عما اجتمع فيه الامثال فى كلمتين نحو آود
ونفروا وبيان الاجتماع فى حالة بقاء الواو وهو ان فاء الفعل قد يقع واوا
فلو زيدت عليها واو اخرى للمخاطب ودخلت عليها الواو للعطف لاجتمع
الامثال المستكرهة فلما علموا ان زيادتها مستكرهة ابدلوا عنها التاء لانها

لان اجتماع
لاجتماع

كثيرا اما تبدل من الواو نحو تراث وتجاه والاصل فيهما وراث ووجاه ثم جعلت
للغائبة شبها للمخاطب بالتاء في المضارع لانها في الماضي جعلت تابعة لها ان
الماضي اصل وجعلا تابعة له في الفرع اولا واحرى ولم يفرقوا فيه بين ما كان
الياء لعدم سكون ثانيه لوقوعه اولا بخلاف الماضي فان السكون فيه ممكن بعد
وقوعها اولا ولا بالتحريك في المضارع اذ في الضم وقوع الالف بعد الواو
والمجهول ولا بالكسر لوقوع الالف بعد ياء اخرى قال قبل ان في الفتح ايضا
الالف بين المذكر والمؤنث فلم يفرقوا بينهما اجيب بان التقدير التقدم
عندهم كفلك للواحد والجمع قال الله تعالى في الفلك المشحون وقال تعالى
حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم بريح طيبة فالفرق في الاول اصلي يكفي به
وفي الثاني عارض كفرق سقف لانه جمع تكسير فلا بد له من تغيير ما سواء
كان بزيادة كرجال في رجل او بنقصان كزند في ازاد او بتغيير هيئة كسقف
في سقف فلا وجوه للاولين في فلك فتعين الثالث وتقدير التغيير في احد
من حيث ان التاء التي للمخاطب اصلها واو بخلاف تاء التأنيث فلما بقيه
على حالها ثم قصد ابزيادة الالف للمتكلم الواحد لوجهين الاول طلبا
للتوافق في اول اناوا الثاني ان الالف من مبدإ المخارج لانه من اقصى الحلق
وهو مبدإ المخارج والمتكلم هو الذي يبدأ الكلام فناسب الالف لشرف
محله بالنسبة الى الابتداء بها فلما لم يف شيء من حروف المد واللين لان يزاد

للمتكلم

والتقدير في الفلك تقدير واحد ان جمعا كيفما كان الضمة عارضة
مفردة كانت الضمة اصلية

وهو مفرد لقرينة ذكر صفته وهو مشحون فان صفة المفرد تطابقه في الصفة
جمعا لو وجد حسن مشحون بالتاء لان المطابقة تطلبها الصفة
وهو موصوف لان الفلك جمع ولم يؤنث فلما لم يؤنث علم ان

الفلك مفرد

وهو جمع لان الفلك يستعمل جمعا وجريين صفة جمع لان غير العاقل يجمع
الفلك فلما لم يكن جمعا لم تلحقه التاء والله

للمتكلم مع غيره قصد والالف زيادة حرفية قريب منها فوجد والنون قريبا
منها واليف بزيادتها لكونها علما في الماضي والمتكلم يزاد في اول الحروف
في الماضي مع انه قد كان اما حاصلا في الغائب وغير المتكلم وحده
او عنه مع غيره لان الزمان الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضي والمزيد
فيه ايضا بعد المجرد فناسب ان يعطى المتقدم للمتقدم والمتأخر للمتأخر
تحقيقا لهذا قول في نونه والياء للغائب المذكر والتاء للمخاطب المذكر والغائبة
المؤنث فقط والصواب ان يقول والياء للغائب المذكر والجمع المؤنث الغائبة
والتاء للمخاطب مطلقا والغائبة المؤنث مفردا كان او مثنى وسيجيء ما يتعاقب
على اول احدى الزوائد الاربع المضارع قال شهاب الدين في شرح
الزينة واما سمي بذلك لان به تمت الاسم من وجوه الاول انها
متفقان في الحركات والسكنات في نحو ضارب ويضرب وهو ينقض بالماضي
في غير الثلاثي نحو ضارب وضارب وبالماضي الثلاثي نحو طلب طلبا وهرب
هربا وامثال ذلك كثيرة والوجه الثاني ان للفعل شيوعا لكونه صالحا
للزمان الحاضر والمستقبل والتقليل والتكثير كشيوع الاسم نحو رجل وليس
يختص الاسم بواحد معين بدخول الالف كذلك الفعل يختص بالزمان المستقبل
بدخول السين او سوف وبدخول قد بالتقليل وهذا الوجه ينقض بالماضي
فانه يشارك الاسم في الشيوع اذا كان مجردا عن قد لانه حينئذ يحتمل القرب

والبعد واذا دخل عليه قد يختص بالقرب والوجه الثالث وقوع المضارع
موقع الاسم نحو زيد يضرب كما تقول زيد ضارب هذا ايضا منقوض بالماضي
الذي يقوم مقام الاسم بلا مانع نحو زيد ضرب كما تقول زيد ضارب والو
جه الرابع دخول اللام الابتداء على كل واحد من الاسم والمضارع وينتقض
هذا ايضا بالماضي لان اللام الواقعة بعد لو تختص الاسم والفعل الماضي خا
لصة
كقوله ولو انهم آمنوا واتقوا المثوبة وقوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا او
الوجه الخامس ان الفعل المضارع والاسم عندا طلاقهما يتبادر الفهم الى
الحال كنحو زيد يصلي وعمرو مصلي قلت للماضي وجه آخر مثل هذا الوجه وان
لم يكن بعيدا او هو ان الماضي والاسم يشاركان في دخول مد ومنذ عليهما و
المضارع في التاء التائبة التي تلحق بآخر الماضي دون المضارع والظاهر
بطلان هذه الوجوه الخمسة لمشابهة المضارع للاسم لزم الاتيان فيها بوجه
في الماضي وهو ان للمضارع معان يتعاقب على حسبها تعاقب العوامل وهو
كونه مأمورا به وعلة ومعطوفا ومستأنفا ثم ان للاسم معان يتعاقب
عليه تعاقب العوامل وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة فبهذا الاشتراك كان
الاعراب هذا ما ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل ثم كلامه وهو اي
مضارع مشترك بين الحال والاستقبال فاذا دخلت عليه اي على هذا
المضارع لام الابتداء خلص اي المضارع للحال ولقائل ان يقول ان اللام

لا يخلص للحال لانه لو كان خالصا للحال لم يجز ان يجامع مع حرف الاستقبا
للمنافاة بينهما الثاني باطل لانه يجامع مع حرف الاستقبال كقوله ولسوف
اعرج حيا فالمقدم مثله ويمكن ان يجاب عنه بان اللام تفيد التاكيد والحال وفي
هذه الآية قد تجرد عن التاكيد لان اللام ان جامعت مع خلصت للتاكيد
مثال المضارع الذي دخل عليه اللام الخالص كقوله تعالى انني ليحزنني ان تذ
هبوا به قال اعترض المعترض بان اللام في هذه الآية ما كان خالصا للحال لان
الاذهاب ليس موجودا في الحال فيمكن ان يجاب عنه بان المضاف محذوف تقديره
انني ليحزنني تصور ان تذهبوا به والتصور موجود في الحال واذا دخلت
على المضارع السين او سوف خلص للاستقبال نحو سيخرج
وسوف يخرج والفرق بينهما كالفرق بين الثالث من الاثلثة الثلثة للفعل هو
فوف الآخر وانما قال هو فوف الآخر ولم يقل المجزوم الآخر لان الامر عند
الكوفيين معرب مجزوم بلام مقدرة وعند البصريين مبني موقوف الآخر والصحيح ما
ذهب اليه البصريون لان الفعل انما كان معربا بالمشابهة التي تحصل بدخول حرف
المضارعة فلما حذفت عاد الامر الى البناء ولهذا اسند راجع الى المذهب الصحيح يقو
هو فوف الآخر وليس اي هو فوف الآخر الامر كما توهمه اعلم ان الامر ما
خوذ من المضارع بحذف الزوائد ثم ينظر الى ما بقي بعد الحذف فان كان ساكن
فلا يخلو اما ان يكون العين مكسورة او مفتوحة او مضمومة فان كانت مكسورة

تجتلب همزة الوصل مكسورة للابتداء

تجتلب همزة الوصل مكسورة للابتداء نحو اضرب لا مفتوحة لئلا يلتبس بالماضي الا
فعال بالامر بالإيقاع ولا مضمومة اما لدفع الثقل او لدفع الالتباس بينه وبين الجمع
المعظم وصه بمضارع ضرب ولا اعتداد بحركة الاخر لان الاعجام يتركك كثيرا وكذا
ان كان مفتوحا نحو اعلم لا مفتوحة لئلا يلتبس بماضي الافعال ولا مضمومة
اما لدفع الثقل او لدفع الالتباس بينه وبين الجمع المعظم وصه لمضارع علم وان كان
مضموما نحو همزة الوصل مضمومة نحو انصر للاتباع بضم العين لا مفتوحة لئلا يلتبس بفعل
المعظم وصه بمضارع نصر ولا مكسورة لئلا يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية بالضمة
الحقيقية ولا اعتداد بالساكن لانه ليس بحاجز حصين والدليل على ان الساكن
ليس بحاجز حصين قلبهم واو قوة ياء وان كان ما بعد الحذف منحركا يترك على حاله و
يسكن اخره نحو عِدْ ولهذا معنى قول وكذا كل ما كان مشتقا على طريقة افعل نحو عِدْ و
ضع واجرب واحلب اي يشتق الامر من مضارعه كاشتقاق افعل من تفعل و
انما قال مشتقا احترازا عن نحو حَمَرٌ فانهما يفيدان فائدة الامر وآخرها موقوف
الا انهما غير مشتقة من الفعل وقوله على طريقة افعل احترازي عن مثل زال وزاك فانهما
مشتقان ويفيدان فائدة الامر الآن اشتقاقهما ليس على طريقة افعل وما فرغ
من مباحث الاسم وعلاماته وعن مباحث الفعل وعن علاماته شرع في الحرف
فقال الحرف ما جاء اي الذي جاء لمعنى ليس اي ذلك المعنى بجمع الاسم ولا الفعل نحو هل
وبل وذلك اي مجيء الحرف ليس بمعنى هو ان الاسم يكون حد بناء ويكون حد ما عن

ي قول والفعل يكون حد بناء ولا يكون حد ما عنه جاز في الرفع والنصب اما الرفع فعلى انه
معطوف على محل اسم ان واما النصب فعلى انه معطوف على لفظ اسم ان قال صاحب المفاليد فان
قيل لهذا غير مستقيم لان الفعل في قوله والفعل يكون حد بناء ولا يكون حد ما عنه يكون حد ما عن
وآخر ص في الحديث عن الفعل يقول يكون حد بناء ولا يكون حد ما عنه فجوابه ان المراد من في كون
الفعل حد ما عنه ان لا يحدث عن لفظ الفعل باعتبار معناه وهو يستعمل في الكلام نحو قوله
في قوله والفعل يكون حد بناء ولا يكون حد ما عنه لم يستعمل لفظ الفعل باعتبار معناه بل استعمل اسما
للاسم لا يصح ان يكون حد ما عنه ويقول باعتبار معناه وهو يستعمل في خرج في الجواب عن الحديث
في الفعل في نحو نصر فعل ماض لانه لم يقصد في الاول اللفظ في نحو وايضا جاز الرفع والنصب في
والحرف آتاه بينهما اي بين الفعل والاسم لا يكون اي الحرف حد بناء ولا يكون حد ما عنه نحو
هل وبل فانهما لا يكونان حد ثنية ولا حد ثنية عنهما ولاجل ان الحرف رابطة بينهما لم يتعلق
به ذلك المتعلق اما اسم او فعل ولا يصح ان يكون حرفا لاقتضائه ح اما التسلسل او ح اقد عرفت في
صدر الكتاب ان الكلام اي جمل واحد من هذه الاقسام الثلثة وهو الاسم والفعل والحرف يسمى كلاما
لفائدة في قولنا فاعلم انه اي ان جواب اذا في قولنا اذا قد عرفت اذا ائتلف اي اذا ركب منها اي
من الاقسام الثلثة اسم وفعل واذا ائتلف اسمان واذا اي الاسم والفعل او اسما اي
الفعل والاسم او الاسمان كلاما وجملة وحد الكلام ما تركب من كلمتين اسندت احدهما الى الاخرى و
المراد من الاسناد افادة احد المتكلمين اما الاخرى على وجه الافادة الثانية وزاد بعضهم في حده
بشرط ان يفيد السامع فائدة تامة احترازي عن قائم ابوه في زيد قائم ابوه وذلك لا يجدي نفعا اليه
في وجه عن قولنا اسندت لان الاسناد عما قلناه غير صادق عليه فان قيل لم يقل ما تضمن
وقال ما تركب قلنا لان التركيب يستعمل في الجمل والتضمن اعم منه لانه يستعمل في الجمل و

عنها فلاجل ذلك قال ما ترکب ولم يقل ما تضمن واما شرطا حصول الكلام ثلثة شروط احدها
التاليف تحقيقا او تقديرا نحو زيد قايم وقام والثانية كون التاليف من فعل واسم او اسمين والثا
لثة الافادة التامة اعلم ان قوله ذا ليتكلف باشارة الى الشرطية الاولى وقد احترز بها عن
افراد الكلمة نحو زيد وعمرو وغير ذلك وقوله فعل واسم او اسمان باشارة الى الشرطية الثانية وقد
احترز بها عم التاليف من فعلين وحرفين او من فعل وحرف او من اسم وحرف لانتفاء المسند
اليه واحد منها بخلاف التاليف من فعل واسم او من اسمين وقوله فاذا باشارة الى الشرطية الثا
لثة وقد احترز بها عن تاليف من اسمين على وجه التعداد نحو عشرة وعشرون وعلى وجه الاضافة نحو
غلام زيد او على وجه التوصيف نحو الرجل العالم وغير ذلك مما ترکب تمزجي نحو بعلبك وما ترکب من الجار و
المجرور نحو من زيد قال شهاب الدين في شرح الزبدة لا يقال يا زيد مرکب من الحرف والاسم
وهو كلام تام فيلزم بطلان الحصر لانا نقول ان حرف النداء نائب مناب ادعو ففي التقدير هو مرکب من
الفعل الانشائي والاسم فان قيل ان الاسناد في ادعو خبري فيحتمل الصدق والكذب فهو خبري لا انشائي
قلت لا نسلم ان ادعو ههنا يحتمل الصدق والكذب لكونه منقولا عن الخبر الى الانشائية بكثرة الاستعمال
ثم كلامه اعلم ان الفرق بين الكلام والجملة عموم وخصوص مطلق لان كل كلام جملة ولا ينعكس
ذلك لان جملة الموصول وما ترکب الوافية صفة للنكرة وغير ذلك جملة وليس بكلام فان
بطل فعول قلت قال ان الكلام والجملة لفظا مترادفان والجمل الاربع الاول جملة فعلية والثاني
جملة اسمية لما ذكرنا ان الاسم والثالث جملة ظرفية والرابعة جملة شرطية مثال الجملة الظر
فية عندي مال ومثال الجملة الشرطية نحو ان تاتني اكرمك عندي مال من الجملة الظرفية
سوال وجواب اراد علمها فلبطابق الظرف وجملة الحصر على اربعة وهو ان المسند اليه لا يخ
اما ان يعرض لها ما يسد بها صلاحية عنها ويكون هو بها اما جملة اخرى او لا الاول الجملة الشرطية
نحو ان تاتني زيد فاكرمه واما الثاني فلا يخ اما ان يكون المسند مؤخرا عن المسند اليه لفظا او تقد
او لا يكون فان كان الاول فهو الجملة الاسمية نحو زيد قايم او قايم زيد فان الثاني فلا يخ اما

على الامير والثاني هو الجملة الفعلية نحو ضرب زيد وانما قدم
الفعلية على الاسمية لان الحكم الحاصل في الاصل في الاثبات
والفاعل هو الاصل في الاسناد اليه والمبتدا والخبر فرعان
عليها فلهذا قدمها عليهما وانما قدم الاسمية على الظرفية
لان العامل فيهما مقدر بخلاف الاسمية والاصل الظرف
والظرفية الا على الشرطية لان الظرفية جملة واحدة والشرطية
جملتان والواحد مقدم على الاثنين والتثنية في قوله وكل منهما
بدل على المضاف اليه تقدير الكلام وكل واحدة من الجمل الاربع

تقدم مقام المفرد فتكستثنى اسما واحدا من الجمل الاربع اعرابه كل
اعرابه المفرد محلا فيكون فيها اسما في الجملة التي تقدم مقام المفرد
ضمير عايد الى الاسم الاول وهو كل اسما قيام الجملة مقام المفرد
مفعول به للستثنى اي في ستثنى احدها في خبر المبتدا سواء
كان اسمية نحو زيد ابوه قايم او فعلية نحو زيد قام ابوه

واما قدم الاسمية على الجملة الظرفية
لان العامل فيها اي في الظرف
مقدر وهو الفعل فلا تشبه على

واما قدم

او شرطية نحو زيدان تعطه يشكر ك او ظرفية نحو زيدفي
المسجد وناصبها في الاخبر في باب ان زيدا اخوه في الدار
او ان تعطه او قد ذهب اخوه يشكر ك او في السوق فاخر
الجملة الاربع فيها مرفوع لوقوعها موقع المفرد المرفوع
المرفوع وناصبها في الاخبر في باب كان نحو كان زيد اخوه
قائما او قد قام اخوه ان تعطه يشكر ك او عندك او الاخبر في
المنصوب الاستثناء في باب ظننت نحو ظننت زيدا ابوه قائما او
قد قام ابوه ان تعطه يشكر ك او في البيت فمحل الجملة الا
فيها منصوب لوقوعها موقع المفرد المنصوب وخافضها
في صيغة النكرة نحو مررت برجل صورته حسنة او وجهه
صورته او ان تراه يجيء حسنة او في حسبه شرف فمحل
هذه الجملة مجرور لوقوعها موقع المفرد المجرور وساد
في الاعراب نحو جاءني زيد وغلامه راكب او قد ركب
غلامه او ان لا يأتك تعطه او على كتفه سبعا

فالجملة الاربع فيه منصوب لوقوعها موقع المفرد المنصوب
المفعول به وخافضها ان اذا كان جملة فلا بد ان يكون
اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية فان كانت
اسمية خالية عن الرابطة فيها اما بالواو والضمير نحو جاءني زيد
وغلامه راكب عنه او بالواو وحده نحو جئتك والشمس
طالعة واما بالضمير وحده كقولهم كلمته فوه الى في وان كانت
فعلية فلا بد ان يكون فعلها ماضيا او حضر ما او الا
لا يقع موقعه الحال الا نادرا كقولهم بعت منه فما
ان يكون ثابتا لا يتغير وان كان حاضرا فلا بد ان يكون
مثبتا او منفيا الا ان في الاثبات يجب قد كما ظاهرة او مقدرة
نحو قوله تعالى او جاءوكم حصرت صدورهم اى قد حصرت وذلك
لان الماضي يدل على الانقضاء والحال يدل على عدم الانقضاء
فلا بد من قد ليقرب الماضي الى الحال واما اذا كان منفيا فلا
يدخل عليه قد لا ظاهرة ولا مقدرة للمنافاة بينهما وجيء هنا ظاهر

على من له اوتى لَبٌ فان كان مشبها بالمفرد بطلت فيه اما
بالواو والضمير نحو جائني زيد وقد ركب او بالواو وحده
نحو جائني زيد وقد طلع الشمس او بالضمير وحده نحو جائني زيد
قد ركب وعلى هذا المعنى نحو جائني زيد ومار كب
او وقد طلع الشمس او وما ركب وان لم يكن مضارعا
فلا يخلو من ان يكون مشبها او منفيا فان كان الاول فبالواو
وحده او لم يكن فبتقدير مبتدء اسم الفاعل
وامتناع الواو فيه نحو جائني زيد يركب وانما قلنا انه اسم
بكن فقدرا بتدلانه لو كان فقدرا بتدليس بالضمير وحده
بل يدخل عليه الواو كقوله تع الم تر انا ارسلنا وقد علموا
ان رسول الله اليكم وان كان منفيا فبالواو والضمير
نحو جائني زيد وما ير كب او بالواو وحده نحو جائني زيد
وما يطلع الشمس او بالضمير وحده نحو جائني زيد ما ير كب
وان كان بنت شرطية اي فلا تقع الا جملة شرطية

وفي تقريب بيع بيع الاحتمال فكانه عرف البيع بهذا
الاعتبار ولم يرد جعله استثنائيا فلذا عدل عنه بدون
البيع فاصحيح

واعلم ان الكتاب ان عرف البيع بمقتضى
صدر الكلام فلا يليق قوله فيجب البيع حر بعبده

قوله واعلم ان الواو فيه ان الاسم الفاعل اذا
وقع حالا نحو جائني زيد يركب لابد فيه من ضمير
غير الواو لانه مفرد فلا يتاتى به الواو وكذا
المضارع لمشابهته الفاعل اه سيد

(اما المضارع) الخ اشارة الى ان المضارع المثبت الذي لا يشبه الفاعل

(اما المضارع) الخ اشارة الى ان امتناع الواو في المضارع المثبت الذي لا يشبه الفاعل يستلزم امتناع الواو في المنفي وهو ظاهر

(جملة شرطية)

اي الحال

الحال بل لو اريد وقوعها حالا تعينها خبرا عن ضمير او اريد الحال
عنه نحو جائني زيد وهو ان يسأل غلط فيتعين الواقع موقع
الحال هو الاسمية دون الشرطية وان كانت ظرفية
فلا يخلو اما ان يكون الظرف حالا عاملة اسم فظهر بعده او ضمير
مستكن فيه راجع الى ما يريد الحال عنه فان كان الثاني فغير واو
نحو جائني زيد على فرس فان كان الاول فتصح فيه الاقران
الثبات الواو وعدمه نحو جائني زيد على كتفه او ستر في فرسه

(هو ان يكون الظرف حالا عاملة اسم فظهر بعده)

ستر من خبر المبتدا والجملة باب ان والجملة باب
كان والمفعول الثاني باب ظننت وصيغة
النكرة والحال لان المعنى ستر من وقوع الجمل في هذه الاحوال
البتة موقع المفرد فانه لا يبين وقوعها موقع المفرد الا المتمكن

فصل في بيان الاعراب

الاعراب هو ان يختلف آخر الكلمة بان
باختلاف العوامل وهو اما الاعراب يحتمل ان يكون
مشتقا من قولهم عربت معدته اذا فسدت واعربتها

(وهو عطف على الرفع على انه خبر المبتدا او حال عاملة اذا وقعت
خبرا فلا بد من ضمير عايد وهنا كذلك وقعت خبرا ان حال
الضمير قلت ان الجملة هنا في تقدير المفرد بان او مقول الا بحر
اه عباس من المبتدا فلا حاجة الى الضمير)

(فصل مصدر بمعنى الفاعل اما فاصل بين ما ذكر قبله وبعده ويمكن ان يكون المفعول اما متصول لما بعده او لما قبله فان ذكر بعده كلمة
تعرف فلا على انه خبر مبتدا او الخ وقوف يصلح الدين)

(ويمكن ان يجاب ان المضاف محذوف تقديره الا الكلام الاعراب
ان يختلف اخر الكلمة حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
وضع المظهر موضع المضمر اشارة الى ان المراد به غير الواو
فان المراد بالاول ما صرف عليه الاعراب وبالثاني
مفهومه وحاصل ان المعرفة اخر الكلمة في
عين الاول فليس على الاطلاق والله اعلم

(بل الشرطية يكون جزاء ان لكن الحالية لا)

اما ازالت فسادها ومما يحتمل ان يكون مشتقا من قوله
اعرب الرجل عن حجته اذا بينها والاعراب يبين المعاني
لانك اذا قلت ما احسن زيدٍ ولم تعرب لم يعرف
انه متعجب او نافٍ او مستفهم فاذا نصبت زيدا تبين
ان المراد منه التعجب واذا رفعته علم ان المراد منه النفي او الاستفهام
عنه واذا جررته مع رفع احسن ظهر ان المراد منه الاستفهام
وفي عبارة المصنف نظر لانه لا يختلف آخرها بل يختلف
نفسه آخر الكلمة اعلم ان من الواجب في التعريف ان يذكر
الجنس اولا والفصل ثانيا فقوله ان يختلف جنس يتناول
الاختلاف الاوسط وقوله آخر الكلمة فصل يخرج اختلاف
الاوسط كاختلاف الاعراب والبناء فقولك جاءني زيدٌ وزيدًا
بنصب وزيد امرَّ بزيدٍ وبزيدٍ ومررت بامرئ وابنم ولامرئ
فيه اختلاف آخر من غير قولك من زيد ومن الرجل ومن
ابنك وبقوله باختلاف العوامل احترز عنه لان اختلاف
آخره

اما ازالت فسادها ومما يحتمل ان يكون مشتقا من قوله
اعرب الرجل عن حجته اذا بينها والاعراب يبين المعاني
لانك اذا قلت ما احسن زيدٍ ولم تعرب لم يعرف
انه متعجب او نافٍ او مستفهم فاذا نصبت زيدا تبين
ان المراد منه التعجب واذا رفعته علم ان المراد منه النفي او الاستفهام
عنه واذا جررته مع رفع احسن ظهر ان المراد منه الاستفهام
وفي عبارة المصنف نظر لانه لا يختلف آخرها بل يختلف
نفسه آخر الكلمة اعلم ان من الواجب في التعريف ان يذكر
الجنس اولا والفصل ثانيا فقوله ان يختلف جنس يتناول
الاختلاف الاوسط وقوله آخر الكلمة فصل يخرج اختلاف
الاوسط كاختلاف الاعراب والبناء فقولك جاءني زيدٌ وزيدًا
بنصب وزيد امرَّ بزيدٍ وبزيدٍ ومررت بامرئ وابنم ولامرئ
فيه اختلاف آخر من غير قولك من زيد ومن الرجل ومن
ابنك وبقوله باختلاف العوامل احترز عنه لان اختلاف
آخره ليس باختلاف العوامل وهذا التعريف غير مانع لان
التعريف غير جامع لان الواو في جاءني زيدٌ وعمرو
فيه اختلاف آخر كما اختلاف آخر من
قولك جاءني رجل فقولك وعمرو ليست رجلا فقد مررت برجل
معنى وينبغي ان يكون التعريف مانعا وجامعا فالاحسن
ان يزيد فيه بعد آخره وهو لفظ المتكلم بالعامل احترازا عنه
فان هذه الحروف من آخرها وان كانت باختلاف العوامل
الا انها ليست من لفظ المتكلم وانما هي من لفظ غيره اعلم ان
من الواجب عليه ان يقول لفظا او تقديرا ليخرج المبني
والمعرب بالاعراب المحلي نحو جاءني هؤلاء ورأيت
هؤلاء ومررت بهؤلاء فانه يصدق على هؤلاء انه اختلف
اخره باختلاف العوامل وليس بمعرب
لكونه مختلفا محلا وانما جعل الاعراب من آخر الكلمة
دون اولها ووسطها لان الاعراب يدل على احوال الذات
والكلمة تدل على الذات ولا يجوز ان يعبر عن الاحوال

الا بعد الفراغ عن الذات وقبل الاعراب لا يكون فا
اول الكلمة لانه يلزم الابتداء بالساكن وهو الوسط لبقاء تغيير
تغيير الاوزان بتغيير الاعراب فلم يبق الا آخر الكلمة فيكون
فيه فتال اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل نحو جاءني
زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وحاق آخره اى الاسم الذى حصل
فى آخره الف لا يظهر فيه الاعراب لما فى مثاله كالعصا والرحى
فان الاعراب فيهما غير ظاهر نحو هذا عصا ورحى ورايت عصا ورحى
ومررت بعصا ورحى كذلك لعدم قبول الالف الحركة وحاق آخره
اى الاسم الذى ثبت فى آخر كل الاسم ياء مكسورة
ما قبلها اى ما قبل الياء ساكن آخره فى حالة الرفع والجر كهذا
القاضى ورايت القاضى ومررت بالقاضى فالياء ساكنة فى الاحوال
النصب لخفة الفتحة عليها مثاله نحو جاءنى القاضى ورايت
القاضى ومررت بالقاضى قال الله تعالى اجيبوا داعى الله وكل من
اى الاسم الذى سكن قبل واوه وياءه اى اواو وياء ذكر

الاسم

اشارة الى ان الاسم الذى فى آخره ياء مكسورة
ما قبلها يتحرك آخره فى حالة النصب بالفتحة لفظا

الاسم لو قيل فى تعلم ان حكم كل الاسم حكم الصحيح فى جر
الاعراب على الآخر فى الاحوال الثلثة تقول هذا ولو قيل فى
ما بالرفع ورايت ولوا وضبيا بالنصب ومررت بدلو و
ظبى بالجر وما خرج عن تغيير الاعراب وبقايته يسمى مبنيا ان
اصل الاعراب فعال واصل الاعراب ان يكون
بالحركات لكونها اقوى من الحروف واول على الاعراد وكذلك
قد يكون بالحروف وقد يكون الاعراب بالحروف
فى ستة اوضح احدها فى الاسماء الستة حال كونها مضافة
الى غير ياء المتكلم وهى اب وخل الاسماء الستة المضافة
الى غير ياء المتكلم ابوه واخوه وحموه وهنوه وفوه وذو مال
خالف سائر الاسماء المضمر لان الاسم اعرب زوجه امرأة فا
اضيف الى الاناث فيكون المضمر مؤنثا وهو مال تقول
فى حالة الرفع جاءنى ابوه وفى حالة النصب رايت
اباه وفى حالة الجر مررت بابيه وكذا البواقى على

١٠٣

فان قلت لم وجب الفاء فى قوله فحكمه كحكم المعتل فالجواب
انها جواب شرط محذوف تقديره اذا كان كذا فحكمه كحكم المعتل
الفاء والجر وهاهنا كذلك كما فى بابا

ما بعد ذلك تفاصيل ما قبله

حقيقته مرافق الرجل او المرفق

فتح ميم المرفق

قوله واصل على هذا الكسرة الفاعلية والمفعولية والاضافة
والياء كما ان اصل على هذا الحرف فان الفتحة تدل
على الفاعلية البتة والكسرة تدل على المفعولية البتة
والكسرة تدل على الاضافة البتة بخلاف الواو والياء
فان الواو قد يكون ضمير الجمع وقد يكون من نفس
الكلمة وكذا الالف والياء فتدبر

المعتلة

الاسم

بالواو في حالة الرفع بالالف في حالة النصب وبالياء في حالة الجر
فتدل الواو فيها على الرفع وتدل الالف فيها على النصب
وتدل الياء على الجر وشرط في كون اعرابها بالحروف الثانية من
بشرطين احدهما ان تكون مضافة لانها لو لم تكن مضافة
لكانت معربة بالحركات تقول هذا اب ورايت اباً و
مررت باب والثاني ان يكون الاضافة الى غير ياء المتكلم لانها
لو كانت مضافة الى ياء المتكلم لكانت مبنية على الكسر لزوم
او معربة اعرابها تقديري عند بعض آخرون قائل ان يقول ان من
الواجب عليه ان يقول بعد قوله مضافة الى غير ياء المتكلم مكبرة
لانها لو كانت مصغرة لكان اعرابها بالحركات تقول هذا
اُبَيّك بالرفع ورايت اُبَيّك بالنصب ومررت باُبَيّك بالجر ويمكن
ان يجاب عنه بان المعنى بما ذكرا شتراطها مكبرة غنى ان يذكر بما
دل ذكر ان يعود ويقول ان ما ذكرتم من الجواب يقتضي
الاستغناء عن قوله مضافة لان اشتراطها مذكورة بالاضافة

واعلم ان اعرابه اذا كان مضافا لاظهر ايضا بالحروف وهذا التنبيه خلاف الواقع فلا يستغنى بالاضافة من قوله
مضافة ولا يقتصر على لفظ ابوه والله اعلم بالصواب

والجواب عنه انه لو اقتصر على لفظ ابوه لتوهم انه اذا كان
مضافا لاظهر محذوفا بوزنه بحسب كونه في حكم الثابت
ليس انه لو اقتصر على لفظ المكبرة لتوهم خلاف ما هو
الواقع واعترض بعض النحاة بان كون اعرابها بالحروف الثانية
عما يرد الاشتراط آخرون هو الواحدة لانها لو ثنيت او جمعت
لكان اعرابها كاعراب سائر الاسماء من المثنات
والجمع علت ان قول الجواب عن هذا الاعتراض هو الجواب
بغنية عن الاعتراض الاول بان من الواجب عليه ان يقول
مكبرة وانما كان اعرابها بالحروف لان الحروف وان كانت
حركتين فحركتان بمنزلة الحرف الواحد لوقوعهما
الموقعين على الافراد بالاعراب القوي فاضتا روفتيهما
الحروف التي هي من الاسماء وهما جعلوا اعرابها بالحروف ليكون
في احرف الاعراب بالحركات التي هي الاصل وبالحروف
التي هي اقوى منها وخصوا النحاة هذا الاسماء لكونها

بان المتوهم من الاقتصار على لفظ المكبرة ليس
خلاف الواقع بل هو ما هو الواقع خلاف في الاقتصار
على لفظ المكبرة فانه بالاضافة واقتصر على لفظ
المكبرة والله اعلم بالصواب

قوله اقول الجواب عن هذه الاعتراض هو الجواب
بغنية عن الاعتراض الاول بان من الواجب عليه ان يقول
مكبرة وانما كان اعرابها بالحروف لان الحروف وان كانت
حركتين فحركتان بمنزلة الحرف الواحد لوقوعهما
الموقعين على الافراد بالاعراب القوي فاضتا روفتيهما
الحروف التي هي من الاسماء وهما جعلوا اعرابها بالحروف ليكون
في احرف الاعراب بالحركات التي هي الاصل وبالحروف
التي هي اقوى منها وخصوا النحاة هذا الاسماء لكونها

بالحروف فرقا بين الاعراب بالحركات والحروف الحاصل بالفرع
للفرع كما اعطى الاصل واما اعربوا بهذا الاعراب اعني
لان للتثنية والجمع ستة احوال والحروف الة وتصلح
لان يكون اعرابا فثلثة الواو والالف والياء فلو جعلوا
التثنية بها بقي الجمع بلا اعراب فلو جعلوا اعراب
الجمع بالبقي المتبقي بلا اعراب فلو جعل اعرابهما بالواو
في حالة الرفع بالالف في حالة النصب وبالياء في حالة
الجر لوقع الالتباس بينهما لاستعمالها في حالة الاضافة
نحو رايت زيدا ان لم يعلم انه مثنى او مجموع فاصلحوا
الى التفريق فوزعت هذه الحروف بان جعلوا اعراب
المثنى بالالف في حالة الرفع لوقوع الالف في المثنى
ضمير الامر فوقع نحو قاما وبقربان واعراب الجمع بالواو وفيها
لوقوع الواو فيه ضمير الامر فوقع نحو قربوا وبقربون و
جعلوا اعرابهما بالياء في حالة الجر والنصب وفي قعاسبينهما

فصل

شابهة للمثنى في استلزام كل منهما واوا اخرى كالاب
للابن والاخ للاخ وخصوصا اما بحال الاضافة ليتطرق تلك الزيادة تلك
الازمة فبقوى تلك المشابهة له على ان صلاحيته لام عجزها
وعين الآخران يقوم مقام اعراب وضع عدد من حرف فيها
يكون بدلا عن العين واللام وتابعها في التثنية بالالف
والنون او بالياء والنون والجمع الذي يكون بالواو والنون
او بالياء والنون وقيد بذلك لانه لو جمع بالالف والتاء فيه
الاعراب بالحركات لا بالحروف وكلا حالة الاعراب
بالحروف فمثال التثنية في حالة الرفع نحو جاءني مسلمان
ومثال الجمع في حالة الرفع نحو جاءني مسلمون ومثال التثنية
في حالة النصب نحو رايت مسلمين ومثال الجمع في حالة
النصب نحو رايت مسلمين ومثال التثنية والجمع في
حالة الجر نحو مررت بمسلمين وانما كان
اعرابها بالحروف لانها متغرعان على الواحد والاعراب

بالحروف

فصل

قوله ثم لام فيها يحتمل ان يكون اشارة الى
جواب سوال مقدر وهو ان يقال يلزم
على ما ذكرتم ان يكون الاعراب وابن وابنة بالحروف
لانها فاقدة لها حالة. ان تقوم مقام الحركة بنو
وضع عدد من حرف آه يعني انما لم يجعل اعرابها بالحروف
لان الف الوصل فيها بدل عن لام الفعل بخلاف
الاسماء

قال قيل ما الفرق بين الف وفي فلان والف يسلمان
قلت الالف في فلان حرف ابدل على الاشتباه الالف
يسلمان اسم فعل امر بمعنى اعتصما

والحروف تصلح ان تقوم مقام الحركات بحيث لا
الكلمات في الحالة الاولى وهي احوه واخوه
وهو باد وهنوه لانها منقوصات واوية في الاخر فان
عينها ثم اصلي فتقول هنوان واصلها هنو لان
واول لانه يا اوفر ونبين تقول بان بالواو لان
وهي الواو والله اعلم بالصواب

يفتح ما قبل الياء وكسر النون في التثنية وبكسرها وفتحها في الجمع
واما فتح ما قبل الياء في التثنية فلطلب الخفة لكثرتها وعلة
الجمع السالم بالنسبة اليها الاختصاص بالعقلاء المذكور
واما كسر النون فيهما فلان النون في الاصل ساكن والاصل
في تحريك الساكن الكسر لان حركة الساكن حركة بناية لحصولها
بلا عامل فاختير لها ما هو اشد الحركات وهو الكسر وانما قلنا
ان الكسر اشد الحركات لانه قد خلت بعض الحركات
عن الاعراب والمضارع بخلاف الرفع والنصب وانما قلنا
ان النون في الاصل ساكن لانه من الحروف الواردة على حد واحد
والاصل فيها السكون واما كسر ما قبل الياء في الجمع فلمناسبة
استعمال ثقل الكسرة فتح النون فيه فلانها لو كسرت
ثم حالة الرفع التي هي من الضمة الى الكسرة وفي حالة النصب واجتماع
الكسرات ولو ضمت يلزم فيه الاول اجتماع الضمات
وفي الجمع اعني في حالة النصب واجب النقل من الكسرة الى الضمة

والبعد

قوله لانه اما النصب بالجر اقرب فيه اما على النصب بالجر اقرب من قرابة النصب بالجر اقرب من قرابة النصب بالرفع والله اعلم بالصواب

والبعد النصب بالجر دون الرفع لانه الى الجر اقرب
منه الى الرفع في الجمع على الاقرب اولى منه على الابعد وانما
في كلا حال كونه مضافا الا مضمر عليه اما حكم كلا اذا كان تركيبه
حكم المثنى في كون الاعراب بالحروف الناقصة لشبهه
لفظا كون آخره الفا وهو لا ينفك عن الاضافة فتبقى بتمامه
لخروجه عن النون ومعنى كونه مثنى المعنى ودجال ايضا
بخلاف الا اليه فتلك حكم المثنى وانما قلنا في الاعراب
لانه في الجر والنصب بالياء وفي الرفع بالالف والمضاف في كلا
الثانية مجرور لفظا لانه مضاف اليه والمضاف اليه مجرور
ابدا وانما قلنا في كلا حال كونه مضافا الا مضمر لانه اذا كان مضافا الى
الثانية بحال اضافته الى المضمر فانه يلزم حذف النون
حالا لطلب ان يقع تاكيدا للمثنى نحو جاءني الرجلان كلاهما مجتمعين
معربا منصوبا وعلامة الاعراب بهما ثم الطرف وكل تاكيد
لا المتكلم والمخاطب وان تقع تاكيدا له تقول في حالة
الرفع نحو جاءني كلاهما ومررت بكليهما وفي حالة
الجر مررت بكليهما هذا اذا كان مضافا الى مضمر واما اذا
اضيف اسم كلا الى مظهر عليه اسم حكم كلا حكم العصا لفظا
وتقدير في

العلة

جاءني كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين

الا تكون الاعراب مقدرا وانما قال لفظا لانه ليس

بمعرب له حقيقة لانه مثنى اعني بخلاف العصا فلو لم يقل لفظا

يتوهم ان كلا واحد منهما ملفوظ وبان بخلافه وقيل ان قوله

لفظا احتراز عن الخط لان العصا لا يكتب الا بالالف لكونه

الفه منقلبة عن الواو بلا شبهة ولا خلاف واما في انقلاب

الف كلا خلاف ممن جعل الفه منقلبة عن الواو ويكتب بالالف

ومن جعلها منقلبة عن الياء كان القياس ان يكتب

بالياء ويستوي اعرابه والنصب فيه مع اضافه وهي التثنية

والجمع كما ذكرنا فتكون الاعراب بالحروف وان لم تكن معربة

انتهى يستوي فيها اعرابه والنصب في المؤنث السالم بالالف

والتاء واما حمل النصب فيه على الجر لان جمع المؤنث فرع جمع

المذكر ونصب جمع المذكر بياء بحكم فرعيته فجعل فيها كذلك حملا

بلازم زيادة فرعية الفرع على الاصل انما تكون زيادة فرعية الفرع

على الاصل ولم تقتصر على فرعية الفرع على الاصل الا ان لان

فرعية به الفرع على الاصل ثابتة من حيث ان اعراب

جمع المؤنث بالحركات واجب المذكر بالحروف وقد قرر ان

اصل الاعراب ان يكون بالحركات فمتى اريد جمع المؤنث

السالم بالالف والتاء وجد جائيني مسلمات بالرفع ورأيت

مسلمات بالجر ومررت بمسلمات بالجر ايضا واما جمع

من اسماء وضع الذي كان النصب واجبا وبان فيها فما

لا يصرف نحو جائني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد

بالنصب الا ان الجر فيه تابع للنصب بخلاف غيره لكون

الجر ممنوعا فنه لشبهة الفعل وجه الشبهة في

به فلما كان ممنوعا فنه اشبهه عليه بخلاف غيره

والخامس من اسماء وضع التي يستوي النصب

والجر فيها الضمير والاستواء في هذا الضمير لاشتراك الضمير

والجر ورد في المفعولية فالظاهر في ذكر منكم مفعول

وكذا الكاف في مررت بك اسم مضمر مجرور لان التقدير
جاء زيد والضمير في انه مرفوع لفظا ومحلا وكذا في انه مع ان اجاء داخل
في انه وكذا الجمع ومن التثنية فان قبل ان يستوي ان اجاء و
النصب في المضمرات بسبب البناء فلا يناسب ان يذكر هنا
فيها عمن بصدده لان كلامنا في المعربات والجواب عنه
ان كلامنا في استواء الجر والنصب من غير نظر الى انه معرب
او مبني فهذا حاصل ما ذكره اصحاب العقائد ومن فيام الاعراف
مقام الحركة النون يفعلان وتفعلان بالياء في الاول والتاء
في الثاني في يفعلون وتفعلون وتفعلين وانما حذفوا النون
فيها مقام الحركة لانه لما وجب ان يكون هذه الافعال معربة
لبقاء حرف المضارعة فيها ولم يمكن ان يجعل الاعراب فيها مثل
منقب الاعراب لان الضمائر التي بعدها وجب كونها على
وجه واحد ايضا لم يمكن جعل الضمائر حروف الاعراب
اذ هي اسماء حقيقية ليست من تتمة الكلمة وجب ان

يزاد حرف

يزاد حرف تقوم مقام الحركة فوجدوا ان كل حروف المد و اللين
اللين الكسرة وورودها في الكلام ولا يمكن زيادتها فيها لانها
لو زيدت فيها يلزم اجتماع الالفين في التثنية والواو و
الياء في الجمع والياءين في المخاطب المؤنث مع لزوم اجتماع
الساكنين في كل واحد من الامثلة الخمسة اذ الزائد
ساكن كالضمائر فلم يمكن زيادتها فيها زادوا حرف
شبيها بها وهو النون فانها اين النون علامة الرفع
وانما جعل ثبوت النون علامة للرفع لان الثبوت
مقدم على السقوط والرفع مقدم على اخواته فناسب ان
يعطى المقدم للمقدم وانها تسقط النون في حالة الجزم والنصب
سقوط الحركة اي مثل سقوط الحركة من الفعل المفرد
الصحيح مثل الفعل المثنى الذي يسقط نونه في حالة
فيها لم يفعلوا الجزم والنصب لم يفعلا ولن يفعلا
ومثال الفعل المجموع الذي يسقط نونه فيها لم تفعلوا

فان قيل ان اخواته لا يتصور
لم تقعد يا عتاد الجنس
لا يا عتاد الجسم

وامثلة ذلك من الفعل المخاطب الذي يسقط نونه فيرفع
وامثلة من الفعل المخاطب الذي يسقط نونه فيرفع
نحو انتم تفعلون وانتما تفعلان وانتن تفعلن فعلامة
نحو انتم تفعلون وانتما تفعلان وانتن تفعلن فعلامة
الرفع ثبوت النون واما كان سقوط النون علامة
الرفع ثبوت النون واما كان سقوط النون علامة
الجزم والنصب لانهما يوخران عن الرفع والسقوط فرع
الجزم والنصب لانهما يوخران عن الرفع والسقوط فرع
عن الثبوت فاعطى الحرف الفرع للفرع والاصل
عن الثبوت فاعطى الحرف الفرع للفرع والاصل
للاصل اما من قبل الحرف فلان الحركة حروف المد واللين
للاصل اما من قبل الحرف فلان الحركة حروف المد واللين
في الفعل المعتل الآخر فانها اما حروف المد واللين فتثبت حال
في الفعل المعتل الآخر فانها اما حروف المد واللين فتثبت حال
كونها ساكنة وحال الرفع نحو يغزو ويرمي واما
كونها ساكنة وحال الرفع نحو يغزو ويرمي واما
من الثابت الاول من الواو من والثاني من الياء وانما سقط
من الثابت الاول من الواو من والثاني من الياء وانما سقط
في حالة الجزم لسقوط الحركة اذ من شان سقوط الحركة في الجزم
في حالة الجزم لسقوط الحركة اذ من شان سقوط الحركة في الجزم
نحو لم يغزو لم يرم وتحرك الواو والياء في حالة النصب
نحو لم يغزو لم يرم وتحرك الواو والياء في حالة النصب
بالفتحة نحو لن يغزو ولن يرمي وتثبت الالف حالة كونها
بالفتحة نحو لن يغزو ولن يرمي وتثبت الالف حالة كونها
ساكنة في حالة النصب مثلها اذ من شان الواو والياء في حالة الرفع
ساكنة في حالة النصب مثلها اذ من شان الواو والياء في حالة الرفع
نحو لن يغزا وانما تثبت الالف ساكنة فيهما لامتناع
نحو لن يغزا وانما تثبت الالف ساكنة فيهما لامتناع
لامتناع الالف عن الحركة لانها لا تظهر لو حركوها تخرج من كونها الفا
لامتناع الالف عن الحركة لانها لا تظهر لو حركوها تخرج من كونها الفا

فصل

فصل في بيان الاسماء الاسماء على ضربين احدهما
فصل في بيان الاسماء الاسماء على ضربين احدهما
معرب وهو اسم معرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل
معرب وهو اسم معرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل
كما ذكرنا في الفصل المقدم وثانيهما مبني وهو اسم مبني
كما ذكرنا في الفصل المقدم وثانيهما مبني وهو اسم مبني
ما كان على حركة وسكونه اي الذي يكون على حركة وسكونه لا
ما كان على حركة وسكونه اي الذي يكون على حركة وسكونه لا
بعامل اوجب ذلك لما فرغ من تقسيم الاسماء الى قسمين
بعامل اوجب ذلك لما فرغ من تقسيم الاسماء الى قسمين
احدهما معرب وثانيهما مبني شرع في تقسيم المعرب فقال ثم المعرب
احدهما معرب وثانيهما مبني شرع في تقسيم المعرب فقال ثم المعرب
على ضربين الاول منصرف وهو اسم منصرف جاء خاليا عن
على ضربين الاول منصرف وهو اسم منصرف جاء خاليا عن
الاسم الذي يصلح ان يدخله الجر مع التنوين وانما قيدنا بالاخلو
الاسم الذي يصلح ان يدخله الجر مع التنوين وانما قيدنا بالاخلو
بالصلاحية لئلا يخرج عنه بعض الاسماء المنصرف
بالصلاحية لئلا يخرج عنه بعض الاسماء المنصرف
المنصرفات الآتية النصب غير ظرف او مائعة وغيرها
المنصرفات الآتية النصب غير ظرف او مائعة وغيرها
والاسماء الداخلة عليها اللام لزوما نحو النجم والصعق
والاسماء الداخلة عليها اللام لزوما نحو النجم والصعق
والشاة من نوع العرب غير فهو منصرف وهو اي
والشاة من نوع العرب غير فهو منصرف وهو اي
غير المنصرف ما لا يدخله الجر مع التنوين الذي للتمكن المطلق
غير المنصرف ما لا يدخله الجر مع التنوين الذي للتمكن المطلق
وانما قيدنا بالتمكن لان غيره قد يدخل عليه غير
وانما قيدنا بالتمكن لان غيره قد يدخل عليه غير

مسلمات وجواب على وقول لفظا احتراز عن الحكم فان التنو
الذى للتمكن يدخل عليه كما ومن ثم يقال حاجة بيت الى
بنصب لان اسم الفاعل لا يعمل النصب الا مع التنوين و
علم مما ذكرنا ان من الواجب عليه ان يقيد ما قلناه اعلم
ان فى امتناع ابجر مذهبان الاول ان امتناعه حينئذ ليس
بمقصود على حدة الا ان ابجر لما كان شريكا للتنوين فى
اختصاصه بالاسم ومعاقبته ياه فى الاضافة اتبعوا ابجر
اياه فى المنع وهذا اصح المذهب والثانى ان امتناعه حينئذ
مقصود على حدة وحجة ان ابجر ركن من اركان الاعراب
وغير المنصرف يشابه الفعل فمنع التنوين الذى هو علم
التمكن لفظا ومنع بعض وجوه اعراب الاسم وهو ابجر
وانما قلنا ان الاول اصح لان ابجر لو لم يكن تابعا للتنوين
فى المنع لما عاد ابجر فى حالة الضرورة اعادة التنوين
فقط اللازم ممنوع لانه يعود فيه كما تقوله اعد ذكر ثمان

ان ذكره هو المسكر ما كرر ته يتضمنه فما
بطلان اللازم مستلزم بطلان الملزوم وانت ترى
صحيح المذهب الاول بقوله مع التنوين والقول ببيان
ان المذهب الاول اصح بانه لو لم يكن ابجر تابعا للتنوين
لما عاد ابجر حيث اضطر الى التنوين
اضافة ودخول اللام كما اعاد ابجر حيث اضطروا
فى التنوين برهانا علم ان ابجر غير مقصود بالمنع على
بل بالتبعية للتنوين وهذا غير مستقيم لانه يجوز
ان الاسم اذا اضيف او دخله الالف واللام فرع
شبه الفعل فصار متمكنا كما هو مذهب بعضهم
دخول حالا يوجب ان الفعل عليه ما سيد ما سقط الى بدله
هو ابجر فاذا التنوين فلم يكن عوضا عنه لوجود اللام
اضافة فلا يعود وكان ان غير المنصرف فى حد ذاته ابجر
حالا يقال انه لو كان بدل قوله فقوله خاصة با

لكان احسن اذ الفتح من العلامات البناء وكا
ذا المعربات لان تقول اذ اكان هذا منصوبا
قوة قولنا هذا مفعول لان النصب علم المفعول
حال موضع ابجر مضمر الا وهذا قوله مفتوح حا
لا قوة قولنا وكان في موضع ابجر مضمر الا
اذ الفتحة في حال اجد في قولك مررت با
بدالة على حاصل عليه الفتحة في رايت ا
اطلاق النصب عليها بل هي علامة نائبة
لعلة اوجب ذلك وهي قوله والاسباب
الصرف سبعة متعلق بقوله اي ثمانية وهي
التعريف والتانيث ووزن الفعل والوص
والعجمة والتركيب وجمع الاقصى والالف والن
ان اشبهان لالفي التانيث في انهما
وفي عدم قبول التاء وكون المزيد الا واعن
وت

وهي اوس المصدر منها
معطوف وقوله
السكران اكثر من حراء واعراد بالتعريف ههنا العلمية
غيره لان المعارف ستة وهي العلم والمضمر والمبهم
بالالم والمضاف لاحدها معنى وما سوى العلمية غير خارج
من الصرف اما تعريف المضمر والمبهم فلان المضمر والمبهم
فنيابان وباب ما لا ينصرف من المعربات واما تعريف المعرف
بالالم والمضاف لاحدها معنى فلانهما يجعلان ما لا ينصرف
منصرفا اوكذا حكم المعرف على اختلاف المذهبين فالاحسن
ان لا يجعل المعرف غير منصرف واحد ابطل هذا الاقسام بأسرها
لما تبين ان التعريف المانع من الصرف هو العلمية حتى او
اجتمع في الاسم سببان منها او ان تلك الاسباب التسعة او
تكرر واحد منها منع الصرف او منع الاسم من الصرف
وانما منع الاسم من الصرف عند تحقق السببين لان
كل واحد من تلك الاسباب التسعة فرع في الشرع فالتعريف

فرعا التنكير لان كون الاسم معرفا بعد كونه منكرا دليل الثابت فرعا
الاستحقاق التنكير بعلة الامر العام خرجت عن الزيادة دعوى المؤنث فيه
معها وعاجبه معها يكون فرعا لما يجيء يكون بعد وترها ووزن الفعل
فرعا لوزن الاسم لان الفعل فرع الاسم فيكون وزنه فرعا لوزن
الاسم والوصف فرعا الموصوف فلانه تابع له وما هو تابع فهو فرع
والعدل فرع المعدول عنه لما قرر عنه والجمع فرع المفرد لان المفرد
كل قوم اصل بالنسبة اليهم ولغة غيرهم فرع على اختيارهم والتركيب
فرع الافراد لانه موقوف عليه والجمع فرع الواحد لكون حصوله
موقوفا على حصول الواحد واما الالف والنون فغيبة خلاف قال الكوفيون
ان الالف والنون يمنعان الصرف اذا وجد سبب اخر بالاصالة لا
للمضارعة فيكونان فرعين على ما زيدتا عليه وقال البصريون ليس
لهما معنى بالاصالة بل هما فرعان شيء من جهة كما انا علامتي التذ
فلا يكونان فرعين على ما زيدتا عليه الا انهما يمنعان الاسم منا
الصرف علة تحقق سبب آخر للمشابهة لالف التأنيث وجه المشابهة

قدير

قد رجح قول البصريين اولى اقول لهذه وجاهة وحالة به كان كونهما
فرعين على ما زيدتا عليه سببا واحدا لكان شيء وبعبارة عنه تحقق
سبب آخر غير منصرف وكونه منصرفا خلاف الاصل في الاسم اثنان
منهما يوجبان فرعا من وجهين غيبة الفعل الذي هو فرع الاسم
من وجهين الاول ان الاسم مستغن عنه في الافادة الفعل غير مستغن عنه
عنه فيها وحالا يكون مستغنيا فهو فرع والثاني ان الفعل مشتق
من الاسم والمشتق فرع المشتق منه فلما اشبه عافية بسيبان الفعل
من وجهين قطع عنه الجر والتنوين وتبعه الجر
وما ذكر فيه سبب واحد فكانه اجتمع فيه سببان فيمنع الصرف
واما السبب الواحد غير المكرر فلا يمنع الصرف لان الاسم مع الواحد
متفاوتان بين الاصل وهو الصرف وبين الفرع وهو ترك الصرف فلم ترجح
ذلك جانب الفرع غلبته الاصل لكونه الاصل اخذ الاصل الاسماء
الصرف واذا اجتمع فيه اثنان يترجح جانب الفرع على جانب
الاصل فيمنع الصرف وما وجد ذلك فيه اس الاسم الذي وجد فيه

المنصرف فيه احد عشر اسماء جمة منها ما لا ينصرف حالة التنكير
ومن افعل وهو يمنع الصرف حال كونه صفة في الاصل بالحقيقة لا بالتاويل
وبهذا القيد احترزنا الاربع في قولنا مررت بنسوة اربع فانه منصرف
لعروض الوصفية فيه ومن اجدل واخيل فانهما منصرفان عند سيبويه
لعدم تحقق كونهما اوصافا في الاصل للمعترض ان يعترض بان يقول انا صرف
اربع انما هو لانتفاء شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء
لكونه قابلا لها لا لعروض الوصفية والجواب عنه ان الممنوع من التاء
التي لا تغيرها وزن الفعل وهو التاء تانيث اربعة ليس بتاء التانيث
بل تاء التذكير الموضوعة لعلامة المذكر فلا يصدق ما ذكرت فتعين
ان انصرافه لعروض الوصفية فمثال افعل صفة نحو اكرم فانه غير منصرف
للوصفية ووزن الفعل ومن فعلان الذي يجيء مؤنثه فعلى نحو سكران
فانا مؤنثه يجيء سكرى وهو غير منصرف للصفة والالف والنون
واحترز به بقوله الذي يجيء مؤنثه فعلى عن فعلان الذي يجيء مؤنثه
فعلانة نحو سعدان وسعدانة وندمان وندمانة [illegible]

دندمان في حالة

في حالة التنكير نحو وجد الالف والنون المضارعتين لالفي التانيث
بدخول التاء عليهما ومنها المعدول نحو ثلاث ومثلث ورباع ومربع [illegible]
ومن ثلثة ثلثة واربعة اربعة فانهما غير منصرفين في حالة التنكير
للصفة والعدل ومنها اي من الجملة التي يمنع الاسم من
الصرف حالة التنكير ومنه [illegible] الاسم الذي حصل في اخره
الف التانيث فانه يمنع الصرف سواء كانت مقصورة
او ممدودة فمثال الممدودة نحو حمراء وصحراء ومثال المقصورة نحو
حبلى وبشرى لان الف التانيث فيهما قامت مقام السببين
اذ الالف علم التانيث كالتاء في طلحة وبناء الكلمة عليه حيث
لم يكن في الكلام حبل وبشر ثم ضم اليه الالف بل صيغة موضوعة عليه
حرف بجرس تانيث آخر والجمع الاقصى بالاقصى اشارة الى شرط
الجمع المانع من الصرف هو الجمع مرة اخرى جمع التكسير وانما قلنا جمع التكسير
احترازا عن مثل صلوات ... فانه ليس بجمع التكسير
بل جمع سالم والمراد بالجمع الاقصى ما يكون بعد الفه حرفان فتح كان

اما عقيقا كاساور او تقديرا وهو اما بالادغام كدوآب او بالحذف

بجوار او ثلاثة احرف اوسطها ساكن وهو اما عجم كابراهيم وهو الذي الجمع الاقصى

يمنع الصرف حالة التنكير لشبهه بالجمع وما كان علة مثال ابراهيم على

مثال اساور وذا عجم من الجموع اعجار وابجر وراعنى بعدة الفه سيبان

للموصول بقوله وما كان اما بجمع الخ كان على مثال ابراهيم

يكون بعدة الفه حرفان فلو كان بان يكون بعدة الفه ثلاثة احرف

اوسطها ساكن مثال الجمع الذي كان على مثال اساور بان

بعدة الفه حرفان كمساجد ومثال الجمع الذي كان على مثال ابراهيم بان يكون

بعدة الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن غير مضاعف فانها بالصرف فلان

وان لم يكسر فيها اما لجمعية لمشابهتها اياها من حيث الوزن

والاستيفاء من الجمع مرة اخرى فان كان الاوسط متحركا كان

الاسم منصرفا كعيالة واما كان الاسم منصرفا اذ الكان الاوسط

متحركا لانه بمنزلة شبيه بالمفرد لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر اذ هي بمثل

وطرائقه صورة وهي مفرد ان عقيقا واما معنى فلان معنى الجمع فيها

يمنع ايضا افراد كشبرق ان فرضوا مفرده كذلك فان كان ثالث

الجمع فالف بعدة الالف اما الف الجمع ياء محذوفة اما ياء مفرده حالة الرفع والجر

وتنوينه المسلم واثبتم الياء في حالة النصب بغير تنوين

مثاله في حالة الرفع هذه جحاري وفي حالة الجر مررت بجواري

وفي حالة النصب فتقول رايت جواري وزعم ابو علي الفارسي

فاعلم لان الكلام اذا كان مشكلا يتبين بالتامل فان وابن

يقولون عند عليه بكذا لان فيه اشكالا لانه جواري يتصرف في حالة

الرفع والجر ولا يتصرف في حالة النصب فكان هذا الموضع موضع التاء

ولهذا قال فاعلم لدلالة لو لم يقل فاعلم يكون جواريا لان العرب

يقف على النصب بالالف فيكون بعد الف جواري ثلثة احرف

اوسطها متحرك فيخرج عن حالة ما لا ينصرف فيكون كعصا

ثلاثة فاعلم وقف عند آخره ولم يقف على ياء جواري اعلم ان

اصل جواري في حالة الرفع عند الاخفش جواريٌ بالتنوين

اذ الاصل في الاسماء الصرف ومنعه بحصول السبب بعارضة

فلما كانت الضمة على الياء ثقيلة حذفت فالتقى ساكنان احدهما التنوين
وثانية الياء فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فحذفت كان قاضٍ علامة مثل
قاضٍ البكوع على كونه جوار على وزن سحاب وسواد وبياض وسلام و
كلام فينصرف وامافي حالة الجر فالياء فيه اعلت مثل ما علت في حالة
الرفع هذا عند الاخفش واما عند سيبويه فان اصل جوار
في حالة الرفع جاءني جوارٍ بغير تنوين لانه غير منصرف للعلمية ثم
حذفت الضمة لكونها ثقيلة على الياء فبقيت الياء ساكنة و
لما حذفت الياء لما ذكرنا كانت ساكنة وكسروا ما
قبلها لاكتساء بالكسر نحو الليل اذا يسر والكبير المتعال اصله متعالي
استغنوا بحذف الياء لانها مجمع لكونها ثقيلا بالنسبة الى
الرفع فبقي جوارٍ والتنوين فيه عوض عن الحركة
قيل عن الياء المحذوفة والاول اولى لان حذف الياء لوجود
التنوين فلا يكون عوضا عنها لانها لم تحذف الا بعد وجوده
وانما يكون الشيء عوضا عن الشيء بعد ثبوت هذه
اي التنوين

نيره

نيره واما في حالة النصب كما في الاتفاق غير منصرف ولو قيل
في حالة الجر مررت بجوارٍ ساكنا بالبناء لكان له وجه لكونه غير منصرف
وحذفة الفتحة على الياء واستثنى من احد عشر لا ينصرف في حالة الجر
وهي الاسم الاعجمي العلم فانه غير منصرف نحو ابراهيم واسماعيل فانها
غير منصرفين للعلمية والعجمية فاذا نكرتهما بان سميت بهما
شخصا متعددا صرفتهما نحو بعت ابراهيما واسماعيلا بالسبب لان العلمية
شرط في العجمية وان سميت بهما اعجميا فرد رجلا صرفته لان
العجمة النكرة غير معتبرة في منع الصرف لكونها فرعية بخلاف
التنوين وحرف التعريف والاضافة والثاني من تلك الستة التي
تمنع من الصرف حالة التنوين حاء آخره اي الاسم الذي في
آخره الف والنون فزيد بان قلت له كيف ان وكيفيان فانهما
لا ينصرفان للعلمية والالف والنون المزيدتين فانكرتهما صرفتهما
بقولك بان يقال ان السيء بجوز ان ينسمى ان يكون غير منصرف ومعربا
باعراب العلمية والالف والنون مع انه منصرف ويمكن ان

يجاب عنه بان يقال ان المراد الالف والنون الممتازتان بحيث
بحيث لا ينفك احدهما عن الاخرى بوجه بخلاف الالف
والنون في المثنى لانهما ليستا كذلك لانفكاك النون
عن الالف عند الاضافة والالف عن حالة النصب والثالث
من تلك الستة التي تمنع عن الصرف حالة التعريف ما فيه
وزن الفعل مثاله كاحمد ويزيد وشمر يشكر فانها غير منصرفات
للعلمية ووزن الفعل اعلم ان وزن الفعل انما يمنع الاسم
من الصرف عند تحقق سبب آخر بشرطين احدهما عدم قبول
الت ولهذا انصرف يعمل والثاني ان يختص بالفعل ولهذا انصرف
ود وسد والرابع من تلك الستة التي تمنع من الصرف حالة
التعريف المعدول مثاله كعمر وزفر فانهما غير منصرفين للعلمية والعدل
وانما قال ما عدلا عن عامر وزافر المعرفتين لانهما لو كان معدو
عن النكرتين لوجب ان يكون لكل واحد منهما اسما مستعملا
لنكرة وليس شيء في النكرة يسمى عمر وزفر واما زفر بمعنى

يا ابي النطاحة النوافل الزفر فانه صفة كزاحم وليس بمعدول
فلو سميت بزفر هذا حرفته وعلم رجل بهذا هذه الالة
لم يوجد الا في الاعلام واذا لم يستعمل في النكرة علمنا
انه عدل عن عامر معرفة كذا قال صاحب الضوء
هذا الكلام والخامس من تلك الستة التي لا ينصرف
حالة التعريف المؤنث لفظا مثاله كطلحة وسلمة فانهما
تمنعان من الصرف للعلمية والمؤنث لفظا وعلم ان
العلمية مشروطة فيه لانه لو لم يكن علما لكان في معرض الزوال
فلا يكون لازما والتأنيث المعتبر في هذا الباب هو اللازم ولهذا
صرف قائمة في قولنا مررت بامراة قائمة مع تحقق الوصف
والتأنيث وفي ايراد سلمة نظر لان البحث فيما معا كما عرف
وقد وقع في بعض النسخ سلمة وهو مستقيم ولعل
سلمى كان تصحيفا عن الكاتب او المؤنث معنى مثاله
كسعاد وزينب فانهما لا ينصرفان للعلمية والتأنيث معنى

كان غير منصرف في حالة التعريف لا في التنكير
فيه غير منصرف فيهما

واعلم ان العلمية فيه شروطا ايضا لانه لو لم يكن علما
لم يكن غير منصرف ولهذا كان احمر جمع حمراء غير منصرف لان
فيه التانيث معنى والصفة والسادس من تلك الستة
التي تكون غير منصرفة في حالة التعريف الاسمان اللذان جعلا
اسما واحدا مثل بعلبك فانهما ممتنعان
من الصرف للعلمية والتركيب فان انكرا صرف لزوال احد السببين
فان قيل كان الواجب عليه ان يقول اذا لم يتقدمن الثاني
معنى الحرف ولا يكون الثاني صوتا يخرج خمسة عشر وسيبويه
فان كل واحد منهما اسمان جعلا اسما واحدا فاخذ اسميت
به لا يكون غير منصرف لانه من المبنيات فكنا لا حاجة الى ابراز
التقييد بان يقول كلاهما فيما لا سمع ينصرف وهو معرب وهذا ان
مبنيان وكل ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة لبقية
بلا سبب اذا كان السبب احد غير العدل ووزن الفعل لان العلمية شرط
في غيرهما فاذا انتفت انتفى السبب الآخر لانتفاء شرطه وانتفاء

الشرط

الشرط يستلزم انتفاء المشروط فبقي بلا سبب واذا كان
السبب الآخر العدل او وزن الفعل فاذا نكر بقي سبب واحد
لان العلمية ليست شرطا فيهما ولو كانت شرطا فيهما
لبقي بلا سبب على تقدير انتفائها واما بيان ان انتهاليست
بشرط في العدل فلان استقلال العدل مع سبب آخر في منع الصرف
من غير العلمية فلو كانت شرطا فيه لم يصح بمثله الصرف من
غيرها لكنه يمنع الصرف من غيرها كثلاث فلم يعرف ينصرف
للعدل والصفة واما بيان انها ليست بشرط في وزن
الفعل فلكونه مانعا من الصرف بدونها كاحمر فلم ينصرف للوزن
والصفة الا ترى ان سميت رجلا باحمر استثنيت من
قوله ينصرف في النكرة فانه غير منصرف في النكرة ايضا عند
سيبويه وجهته انه كان في اواخر الوزن غير منصرف للوصف
ووزن الفعل فلما سمي به كان الوصف زايلا فاذا نكر اعيد
الى الاصل الذي ثبت له من منع الصرف واما عند الا

فتش

فتش ايوب العوة لا ليبويه
الدارج في الدعوة

فانه ينصرف في النكرة وحجته ان الوصفية الاصلية قد زالت
بالعلمية وهي زالت بالنكرة فبقي على سبب واحد ولا يلزم
عليه انصراف افعل من مثلا اذا سمي به شيخ او انكر لان
العلمية مانعة لم تنصرف عنده فظهر من هذا ان الاستثناء على
قوله سيبويه لا على قول الاخفش وكذا اذا سمي بالفعل الماضي
منصورة كانت او ممدودة بكيلى وبشرى وحمراء وصحراء
لم ينصرف في النكرة ايضا كما مر وكذا افعلان الذي مؤنثه
فعلى كان لم ينصرف في النكرة كما وان علة المنع الا
او الوزن الاكثر والوزن المزيدتين واعتبار الصفة الاصلية
عند التنكير واذا سميت به لم ينصرف ايضا للعلمية والالف
والنون فان انكرته زالت العلمية واعيد الى اصله الذي
ثبت له من منع الصرف عند سيبويه
واما عند الاخفش فانه منصرف في النكرة كما انصرف اسم
فيها عنده واما بحمع الاقصى كمساجد فانه اذا سمي به لم
ينصرف

لم ينصرف لانه قد شابه الاعجمي المعرفة حيث لم يكن له نظير
في الاحاد فان نكرته لم ينصرف ايضا في قول الاخفش كما ينصرف
عند هو قوله بعد التنكير اذا اشتهرت باعجمي بمنزلة السيابجة
واذا كان الامر على ما قلنا يجب ان لا ينصرف بعد التنكير على
مذهبه ايضا لان التنكير لا يزيل مشابهة الاعجمي وان جعلنا
مشابهة الاعجمي سببا والتعريف سببا آخر يكون انصرافه على
على مذهب الاخفش واجبا بعد التنكير لزوال احد
السببين بالتنكير كما في عمر واما عند سيبويه فيعود
الى اصله والثاني الساكن الاوسط اي الثاني الذي
يسكن اوسطه يجوز فيه الصرف وتركه اي ترك الصرف
مثاله هند ودعد واما جواز ترك الصرف فلوجود
السببين اللذين هما نفس الصرف واما جواز الصرف
الصرف فلمعارضة سكون الاوسط احد السببين فبقي
سبب واحد والسبب الواحد لا يمنع الصرف الا ان ينصرف

اولى من تركه بدليل وقد علمه فصرفا نحو قوله تعالى كذبت قوم
نوح الرسلين بالتنوين وقوله تعالى وما جاءك رسلنا لوطا
وما فيه سبب ثالث كماء وجورف اسم بلد تبين فانه لم ينصرف
البتة لوجود الاسبب ولا يجوز فيه الصرف بالمعاوضة
لبناء السببين على تقديرها وكذا الثلاثي المتحرك الاوسط
نحو سقر اسم امرأة ان لم ينصرف البتة وان لم يتحقق
فيه الاسباب والتاء في قوله فان حكمه يتنقل اما الاول فلحكم
حكم الرباعي كسعاد وزينب لتنزل حركة الوسط بمنزلة
احرف الرباعي والدليل على تنزلها منزلة احرف الرباعي انهم
قالوا في النسبة الى جبلٍ وضبلةٌ بالحذف في الاول والقلب
في الثاني ولم يجيزوا فيها مثل جبارٍ الا بالحذف فلو جبارٍ
لم يقلبوا جبارٍ لاجل وقوع الالف خامسة ثم انهم
جعلوا الفجر من وهو اسم ناقة سريعة السير بمنزلة جبارٍ
في عدم جواز القلب وان كان الالف رابعة لتنزل حركة الا

منزلة

اول البيت
ولعل الاخراجات من اللعلى عاد ترك
العطاطيب المعاى ولا تنسى معالات
الى الاجلس في احجاب
العوائى

منزلة احرف الرابع حتى كان الالف وقعت خامسة فلذلك
ههنا اجروا هذه سقر اجرى سعاد وزينب فلم ينصرف وحمد
اى حكم الرابع كسعاد وزينب
هذا هو من وجهي الرابع علة فيه هذه هي الاولى الاخرى سبب
معطوف على سقر وزينب
مع فقد الصرف لان فيه علمية وعجمة او تانيثا وانما قدرناه
هذا اول الكلام ما احذرهم معدول عن حاذرة هذا هو مذهب
نحيم والمذهب الاخر البناء على الكسر نشير اليه بقولنا الواو الا مع فقد الصرف
مذهب الاول
وقوله ايمنع هذه الكلمات والسكاكة وهو
اى موانع الصرف التسعة او الاربعة
واقع موقع المبني هذا هو مذهب الجمهور واشار الى ترجيح
مذهب الثاني وهو البناء على الكسر
المذهب الثاني بقوله وغلبة ما وقع البناء على الكسر فقد ارى
قول الشاعر وهو اعرابي حالت حذارهم فصدوقه ما كان
الكسر
الفعل حالت حذارهم حيث بنى حذارهم على الكسر فعلا
اى للعول
للفعل الامر فصاعدا وكذا بنى على الكسر فعال الذي تختص بنداء الامر
نشا
مثالها خذ يا كتاع وباقاف وباقبل تشبيها لها بفعال
اى فعال
التي وقعت موقع المبني حال قبل ان تدله تختص بنداء الامر
نشا

يقتضي ان لا يوجد غير المبني اي لكنه يوجد غيره كقول الشاعر

اطوف ما اطوف ثم اوى لا بيت تعبدية لكاع واجد به

انه شاذ لا يقاس به وكذا بني على الكسر فعال التي كانت بمعنى الفعل

امر الا دمثالها بحذف الزائد وتراك فاءها بمعنى انزل او اتركا

اما جنابذ بها فلو قدرها مدفع الميتين واما بناؤه على الكسر عند ان الاصل

في البناء السكون فللهرب من اجتماع الساكنين وفتحه اتباعا

قياسية في كل فعل ثلاثي عند سيبويه وسماعية عند يونس و

كل ما لا ينصرف اذا اضيف او دخله اللام والالف اجر بالكسرة اما اجر

عند الاضافة او دخول الالف واللام عليه على مذهب من يقول

ان المعتل في باب ما لا ينصرف منع التنوين والانصراف اجر بالتبعية

فلان التنوين لما لم يتصور ساقطة قبل شبهة فلا يتصور ساقط

التابع وهو اجر واما الاجر عوض عند كل واحد منهما على مذهب من

يقول ان المعتل في باب ما لا ينصرف منع اجر ايضا فلان الاسم

اذا اضيف او دخله الالف واللام خرج عن شبه الفعل لدخول

ما لا

ما لا يوجد في الفعل فاعيد اليه ما منع منه للشبه بالفعل وهو

اجر وما لا تنوين فيه لم يمكن رده لعدمه او كان اسما وضع

بالاضافة او بالالف واللام للمسمى فاته وانما قال اجر دون بني

لفرق لان في اجر ان ليس خلافا وانما هو ضرورة فقال

بعضهم انه منصرف مطلقا لانه لما دخل عليه ما هو من خواص

الاسم خرج من شابهة الفعل فرجع الى اصله فانصرف لذلك

وقال الاخرون انه غير منصرف مطلقا عملا بالعلتين واجيب

بان كل التفصيل وهو ان ما كان احد السببين اما

من الصرف زايلا بالاضافة او بدخول الالف واللام

كان الاسم منصرفا كاحمد وان لم يزل كان غير منصرف

كاصبع واحمر وسكران صرف مطلقا بالعلتين تقول عندي

مع الالف واللام عليه مررت بالاحمر والاحمر اي وعند الاضا

مررت باحمركم وباحمريكما ولو قدم مثال الاضافة على

مثال دخول الالف واللام لكان احسن نظرا الى اللفظ

فان قيل لم قال المصنف

اجر ولم يقل انصراف

بين بالاشارة الى الاختلاف فان

انصراف يختلف واجراره

يتفق ولهذا قال المصنف

اجر ولم يقل انصراف صاحبي بابا

والنشر مرتبا وان فرغ عن بحث المعرب في المبني فعال
على المبني فربان احدهما لازم والثاني عارض فاللازم ما
المبني اللازم ما تضمن معنى الحرف كاين فانه متضمن لمعنى
الاستفهام فقولنا اين زيد نقدره قولنا اي السوق او نحوه
المسجد امر في الدار امر نقدرها ومعنى المجاز ساذ فقولنا
اين تجلس اجلس في حلقة قدرنا ان تجلس امر الدار اجلس فيها والمجلس
في المسجد فيه ونحو ذلك وكذا في فانه متضمن معنى الاستفهام
ومعنى الشرط ايضا لانك اذا قلت متى تخرج اخرج فمعناه ان
تخرج اخرج اليوم اخرج اليوم وان تخرج غدا وغير ذلك و
كذلك كيف الا انه متضمن معنى الاستفهام فقط لان معنى قولك
كيف زيد اصحيح امر سقيم والمبني اللازم ما اشبه في ذلك الحرف كالذي
والتي وتثنيتهما وجمعهما شبه الموصول اشبه به الافتقار
الى الغير ذلك ان الحرف مفتقر الى غيره وهو المتعلق كذلك الموصول

وهو المتعلق كالموصولات مفتقر الى غيره وهو الصلة
فان قلت ان لفظة ذو للتشكيك فلا يجوز استعمالها في اليقينيات
الذي هو للتنوع ضيح قلت لفظة ذو للتبيين يعني ان كل واحد منهما
مبني لازم والاحسن ان يقول ان المبني اللازم اذا كان متضمن
معنى الحرف او ما اشبهه كان كل ما تضمن معنى الحرف او ما
اشبهه لازم السابع في استفهام بل رجل في الدار فانه متضمن
معنى الحرف مع انه ليس منه وبالمثابات فانها تشبه الحرف في
انها ليس منه ايضا والجواب عنه ان قوله فاللازم
ما تضمن معنى الحرف او ما اشبه قضية كلية مهملة موجبة
وهي في قوة الجزئية والموجبة الجزئية لا تستلزم الموجبة
الكلية وسلمنا انه قضية كلية لكن لا نسلم ان حكمها ايضا
كلية فلا استكار في المبني العارض محصور بالاستقراء في
في اسماء احدها المضاف الى ياء المتكلم مثاله نحو غلامي
فانه مبني بناء عارض اذ الغلام قبل الاضافة الى ياء المتكلم
غلامي

ان بعض الحيوان انسان لا يستلزم كل
الحيوان انسان فعلى هذا التشبيه في قول المص
بعض ما تضمن معنى الحرف او ما اشبهه فهو مبني فتأمل
ل

لما كان معربا وعند الاضافة الى الياء صار مبنيا لتنزله منزلة وسط
الكلمة بعضو شدة الامتزاج والاتحاد لان المضاف لابد له من
المضاف اليه والياء صالح لان يقع مضافا اليه لكونه ضميرا مجرورا
ولابد لها من سبق شيء يقبلها بالمجرورية والاسم صالح لذلك
فناسب بهذا الاتحاد ان تنزل منزلة كلمة واحدة فيكون
المضاف للياء المتكلم مبنيا لعدم وقوع الاعراب بوسط الكلمة
فان قيل لم لا يلزم ان يكون غلامك وغلامه مبنيان بعين ما ذكرتم
اجيب بانه ليس بمعنى ان الكاف والهاء حرف ضعيف
والكاف والهاء حرفان قويان فلا يلزم من ثبوت الجزئية لياء
فيه قوة فلم تثبت لغلامك وغلامه الجزئية للضمير بل الاصل واما
بناء المضاف للياء المتكلم على الكسر فلغلامه لو كان مبنيا على الفتح لزم
انقلاب الياء الفا في حالة النصب والا يلزم خروج الياء من الكلمة
ولم ينقلب الياء المتكلم من حال الى حال وخروجها من الكلمة خلاف الاصل
وهاهنا من المبنى العارض المضاف المبنى المفرد المعرفة كغلامي يا رجل

فانه مبني بناء عارضا لمشابهته كاف الخطاب من
حيث الافراد والتعريف واما بناؤه على الحركة فلتعذر وقوع
الحركة التي هي عارضة على الاصل اي البناء السكون
الياء على الضم فيكون الحركة البنائية مخالفة للحركة
الاعرابية وهي الفتح والكسر في نحو يا عبد الله ويا زيد واحترز
بالمفرد عن المثنى والمضاف والمشابهة في نحو يا عبد
الله ويا خيرا من زيد ويا طالعا جبلا فانها ليست بمبنيات
لعدم المشابهة لكاف الخطاب من حيث الافراد ويا المعرفة
من المنادى المفرد النكرة كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي
لانه ليس مبنيا لعدم المشابهة لكاف الخطاب من حيث
التعريف والثالث من المبنى العارض النكرة المفردة التي هي
مع لا التي لنفي الجنس مثل لا رجل في الدار وانما بنى في ذلك نحو لا رجل
حرف الجواب قولنا لا رجل في الدار مبني على سؤال سائل
فقال هل من رجل في الدار فيكون اصل الجواب عنه لا من

رجل ٢ الدار غذف من اللفظ بآخرا من التنكير اردا

علما حاء على العلم به واذا جاء ٥ على الحركة فلما جاء اذ رجل

سببة عمل للنصب ان لان عليها النصب يكونها عمولة على ان ولا فرق

تعمل

بين الفتح والنصب من جهة اللفظ والفرق من جهة المعنى بينه و

بين النصب ظاهر لان الفتح يستعمل في النكرات والنصب

يستعمل في المعربات واحترز بالنكرة عن المعرفة فانها ليست

مبنية لانها ليست بكلم جنس وعلى لا مخصوص به بالمعرفة

على الاضافة والمشابهة به فانها غير مبنية على الحد الاتي في الكلام على

الدار ولا احد فيها ولا رجل فيها ولا مسلمات ولا مسلمين فيها

والمذكور عليها الاثنا البناء بناء التركيب اكثر من كلمتين

والرابع من المبني العارض المركب واما مركب من اسمين فانها

تانيهما متضمن للحرف اولهما غير مضاف بالمشبه المضاف

سقوط النون بدليل اوه تمثيله بقوله نحو خمسة عشر واما

بنى الجزء الاول منه لكونه بمنزلة الجزء الاول من الكلمة الواحدة

والثاني لكونه

تم كلمة عشر ح

والثاني بنيه لكونه متضمنا للحرف وهو الواو لان اصله خمسة وعشرة

وعدل عن اشباعه تسهيلا للتخفيف واما بني الجزء الاول على

الفتح اما الاول فلان الثاني شبه به بناء التانيث من

حيث الزيادة فكما ان ما قبل تاء التانيث يكون مفتوحا

ابدا كذلك يكون ما قبل الحشو به مفتوحا واما الثاني فلما

سبقه ٢ وقولنا من اسمين احترز عن مثل سيبويه فانه

بنى الجزء الاول منه لا لشبه على احد المذهبين وقولنا تانيهما

متضمن للحرف احترز من علم مركب من اسمين والجزء

الاول منه مبني لا لشبه على احد المذهبين سيذكر متضمن الشبه

في الحرف وقولنا اولهما غير مضاف ح بالمشبه المضاف

سقوط النون احترز عن اثني عشر فانه مركب من

اسمين تانيهما متضمن لمعنى الحرف والجزء الاول منه معرب

والثاني مضارعة بالمشبه المضاف لسقوط النون للاضافة

ليلا يلزم اجتماع النقيضين والاضافة مبنى لتضمنه معنى

الحرف

لا عمل ح

بل عمل كما نه ح

ثنى ح

ما قبلها ح

ثم لم يلزم علة الاضافة لان النون تقتضي الانفصال والاضافة يقتضي المتصل ح

ه الخامس من المبنى العارض باحذف اسلهم حذف
منه المضاف اليه وبنى ضرب لكونه شابها بالحرف من حيث
الاحتياج الى الغير واما بناؤه على الحركة فلكمال تمكنه واما على الضم فلكون
المحذوف منه ما تقدم من الحركات وهو الضم او ليكون الحركة البنائية
مخالفة الحركة الاعرابية وهو الفتح والكسر قد رأيت قبل ذلك
او قبل ذلك بسيط على تقدير ان يكون المحذوف منه اسم الجنس
لم يكن منويا فيكون معربا كقولك فسائل الشراب وكنت
قبلا اكاد اغنى بالماء الفرات وسواء حذف منه المضاف
اليه بعد وقبل وفوق وتحت بالرفع فاطمة وكذا باقي الجهات
الستة وهو امام وخلف ويمين ويسار تقدر عند عدم
حذف المضاف اليه جيئتك من قبل زيد بالكسر ثم تترك الاضافة
وهو منصوبة بقوله تترك وفاعله ضمير الخطاب وتنوى بها ان تلك
الاضافة والضمير البارز منصوب المحل على المفعولية لتنوى
وفاعله ضمير الخطاب ايضا فتقول اذا حذفت منه المضاف
اليه

المضاف اليه جيئتك من قبل وبعد اما قبل وفوق
وتحت وبعد وباقي الجهات الست غايات بالجر لان نصب
جمع المؤنث بالالف والتاء محمول على الجر كما مر في صدر الكتاب
والتسمية بالغايات على معنى ان غاية المضاف اسم تمام المضاف
بالمضاف اليه فلما انقطع المضاف اليه عنها بنى اما من
قبل وبعد وفوق وتحت وباقي الجهات الست حرك
اما قبل وفوق وبعد وتحت وباقي الجهات الست حركة
بنتهي الكلام عندها اما عند تلك الحركة وانما فرغ من
المبنى اللازم والعارض من الاسماء شرع في المبنى اللازم
والعارض من الافعال فمثال المبنى اللازم من الافعال الماضي
والامر بغير اللام والكلام في بنائهما قد سبق واحترز
بغير اللام عن الامر باللام فانه معرب مجزوم ايجاما عاد المبنى
العارض من الافعال المضارع لا مطلقا بل اذا اتصل
اما المضارع فمثل ضرب جاءه الذي غايبة كانت

او في طلبه او اذا اتصل به نون التاكيد مخففة كانت او
مشددة فقوله فعل بالياء والتاء مثال المضارع الذي
اتصل به نون ضمير جماعة النساء كانت او مخاطبة وقوله
هل يفعلن بالتشديد والتخفيف مثال المضارع الذي اتصل
به نون التاكيد مطلقا وانما كان بناؤه عند اتصال ما عارضا
لانه معرب بدونها بسبب امتناع [illegible] وجه
امتناع نون ضمير جماعة النساء ونون التاكيد
امتناع فقد قرر آخر بناؤه عند اتصال النون المذكور فلانه
يجب سكون ما قبله بيانا بحرفيته مما اتصل به فتقدر
الاعراب اذ الاعراب لا يقع في وسط الكلمة فان قيل لم لا
يجوز ان يكون للاعراب مقدرا فالجواب عنه ان الاعراب انما
انما يكون في المعربات والاصل في الافعال البناء ووجه آخر
بناؤه عند اتصل النون وهو الاشعار بان الاصل في
فعال المضارعة البناء كما في قبل وانما
عند اتصال بالحكمة نون التاكيد به مطلقا فلانه اذا ركب مشبه بخمسة

لا تفعلن ج

بعلبك

بعلبك ج

بعلبك مركب وبني على الفتح كما بني خمسة عشر وجه آخر في
بنائه عند اتصال نون التاكيد به وهو انه اشبه الحرف فلانه
يخلو اما ان يعرب ما قبل النون او نفس النون والاسبق لا شيء
منهما اما الاول فلا متناع وقوع الاعراب وسط الكلمة
واما الثاني فلكراهتهم جر الاعراب على اشباه التنوين
وهو النون واما الحروف فلا يكون بناؤها اما زائد حروف الـ
لانها واما كان بناؤها لانه ما لا محل لها من الحروف
فما جواب عن السؤال المقدر
من الاعراب واعلم ان سبعة الكلمات غير الكلمات كما مر قوله ج
سبعة غايات فمنها ما من الكلمات ما يعمل ويعمل فيه الاول ج
بصيغة المعلوم والثاني بصيغة المجهول كما مر الاسماء
المتمكنة نحو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم
المضاف واسم التام فانها يعمل فيها نحو ضربت زيدا ضاربا
او مضروبا غلامه فضاربا ومضروبا معمولان ضربت وعاملان في الغلام
وعلى مررت برجل حسن وجهه ورأيت غلام زيد وحصل

اسم فاعل ج

لا يعمل ج

وان كان النون ضمير جماعة بنيت بالنون لان النون ضمير جماعة النساء ذكر في محله

التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر في الوصل

خمسة عشر لان التنوين آخر الكلمة وكذلك النون يلحق آخر المضارع

كلمات جمع كلمة من قبيل جمع قلة لا جمع الكثرة ج

لا يعمل ج

مثل عشرون رجلا وكل من هذه الثلاثة ايضا عامل ومعمول

الفعل المضارع في الجر الفعل على انه معطوف على قوله كعامة

الاسماء نحو لن يضرب زيد فيضرب معمول لن وعامل في زيد

واحترز بالمضارع عن الماضي لانه لا يعمل فيه ومنها اي من

تلك الكلمات ما يعمل ولا يعمل فيه المثبت بطريق المعلوم

والنفي بطريق مثال هذا القسم كالحروف العاملة في الاسماء

والفعال نحو ان زيد وان تضرب اضرب فان ان وان عاملا

لزيد وتضرب واضرب وهما غير معمول لشيء والفعل الماضي

بجر الفعل ايضا لانه معطوف على قوله كالحروف العاملة نحو

ضرب زيد فان ضرب عامل في زيد ولا يعمل فيه واحترز بالماضي

عن المضارع فانه يعمل ويعمل فيه كما مر من قبل هذا بغير اللام بجر

ايضا نحو اضرب زيدا فان اضرب يعمل في زيد ولا يعمل فيه

واحترز بغير اللام عن الامر باللام فانه يعمل ويعمل فيه والاسماء

المتضمنة بمعنى ان بجر الاسماء نحو ايما تجلس اجلس ومتى تخرج اخرج

فانهما

فانهما يعملان ولا يعمل فيهما الفعل قوله بغير اي مثلا الاستثناء والا

اي الا الاستثناء من قوله والاسماء المتضمنة بمعنى الحرف اي الاسماء

المتضمنة بمعنى ان يعمل ولا يعمل فيه الا ايا فانه يعمل ويعمل فيه كقوله تعالى

ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى فان ايا جازمة لتدعوا وهي ايضا

وتدعوا ناصبة لايا ولم يلزم الدور لاختلاف العمل قد قيل

جواب عن سؤال مقدر

ان قوله بغير اما استثناء من قوله والاسماء المتضمنة بمعنى ان

اي الاسماء المتضمنة بمعنى ان تجزم المضارع وقد تثبت لتضمن

بمعنى الحرف الا ايا فانه لم يبن وان تضمن معنى الحرف اما لا لانه

بان الاصل في الاسماء الاعراب كما انهم يثبتون المضارع افراد

الاصل فيه نون جماعة النساء مطلقا ونون التاكيد كذلك الا انه

بان الاصل في الفعل المضارع البناء واما لحمل على نظيرها ونقيضها

وهو جزء وكل ومنها اي من تلك الكلمات ما لا يعمل ولا يعمل فيه الاول

على صيغة المعلوم والثاني على صيغة المجهول مثال هذا القسم

غير العوامل من الحروف مثل حروف العطف والاستفهام والتحضيض

وعندهم كالسماء والاشارات اعلم ان قوله والمضمرات معطوف
على قوله العوامل لا على الحروف يعرف بالتأمل ومنها عالا يعمل ويعمل فيه وقد
اهمل المصنف هذا القسم فظن انه ليس واقعا فتوهم انه لا يتصور معمول
له فيه الا ان يكون عاملا اذ المعمول فيه اما الفعل المضارع فلا ريب ان
كل مضارع عامل واما الاسم فانه يعمل اعمال اسم الفاعل نحو زيد
ويشترون صربها الا انه واقع نحو طرا وقاطبة والعامل عندهم
اما عند النحاة فما وجب كون اخر الكلمة على وجه مخصوص من الا
لفظا او تقديرا وعند اصحابنا وجب قوله كون وقوعه صيرورة
والجار والمجرور على وجه متعلق بقوله كون اعلم ان العامل ينقسم الى الاعراب
لان المنقسم اليه ما تصير به الكلمة قابلة له ويثبت لها صلاحية القبول
الاعراب كالفاعلية والمفعولية والاضافة والعامل ما اوجب
الاعراب كنصرة نصر فان نصر هو العامل اوجب كون آخر زيد على الضمة
الحركة وانما قال ما اوجب ولم يقل لفظ اوجب ليعم العامل المعنوي
والعامل عندهم ضربان الاول لفظي والثاني معنوي فاللفظي اما العامل
اللفظي

اللفظي ضربان الاول فعل والثاني اسم فالفعلي هو
ان العامل اللفظي الفعلي حاصله ان يحال فيه على حال كذا
فانه يعمل كذا فقولنا كقولنا غلام زيد يدل على ان الاول مضاف الى زيد
وعرفت علته اما علة تأنيث الثاني فقد علمت انها
على غلام زيد عمرو وثوب هند وفي بعض النسخ وعرفت علته
والاول اولى لان الضمير يرجع الى المضاف دون المضاف اليه
الثاني
غالبا واسمي على وجهه ان العامل اللفظي الاسمي حاصله
ان يقال فيه ان هذا يعمل كذا وهذا يعمل كذا وليس لك ان تجاوز ذلك
كقولنا ان الباء تجر لفظه لم يجزم ولن تنصب وما العا
المعنوي فمستند كونه عدم ضمه ان ث والله اعلم مما فرغ عن الباب
الاول شرع في الباب الثاني فقال الباب الثاني في العوامل
اللفظية القياسية اورد لها وجه تقديم هذا الباب على
الثالث بقوله قدمنا القياسية لاطرادها ان القياسية
والاشبه فالاستحقاق المطرد التقدم على غير المطرد وكون

امطر بمشابة الكلي وغير امطر بمشابة الجزئي أما بيان الاول

فهو ان امطر عبارة عما لا يكون مفهوما بسببي دون

شيء والكلي ما يمنع نفس تصوره عن وقوع الشركة كما يكون

فان نفس تصوره لا يمنع عن وقوع الشركة فيكون امطر بمنابة

الكلي لان كلا منهما لا يختص بمادة ولا حالة واما بيان الثاني

فهو ان غير امطر عبارة عما يكون مفهوما بسببي دون

شيء والجزئي ما يمنع نفس تصوره عن وقوع الشركة

كزيد فان نفس تصوره يمنع عن وقوع الشركة فيكون غير امطر

بمنابة الجزئي لان كلا منهما يختص بشيء دون شيء واذا

عرفت هذا فاعلم ان الكلي مقدم على الجزئي لكونه جزء الجزئي

غالبا والجزء مقدم على الكل فاذا كان الكلي مقدما على الجزئي

يكون ما هو بمنابة الكلي مقدما على ما هو بمنابة الجزئي وبهذا ظهر

وان الفعل منها اما من المتعاسبة وهو اما الفعل لصفة

الفعل لانه اقوى الانواع لكونه اشد تاثيرا لانه ما فيه من فعل

الاوسط

والحرف ح

الاوسط عامل بخلاف الاسم ولكونه اكثر فايدة للدلالة على الزمان

واحدث وضعا بخلافهما وجملتها اما جملة التعاسبة ح بسبعة الاول

الفعل على الاطلاق اما متقدما كان اولا زما والثاني اسم الفاعل

والثالث اسم المفعول والرابع الصفة المشبهة والخامس

المصدر والسادس اسم التام والسابع الاسم المضاف

وضبطه ان يقال ان العامل لا يخلو امن ان يكون عاملا

بالاضافة اولا الاول الفعل واما الثاني فلا يخلو من ان يكون

مشتقا منه اولا الاول فهو المصدر وان كان الثاني فلا يخلو

من ان يقع عليه الفعل اولا فان كان الاول فهو الاسم المفعول

وان كان الثاني فلا يخ من ان يجري ما على فعله اولا الاول فهو

اسم الفاعل والثاني فلا يخ من ان يرفع الابهام او ان

يقع مضافا اولا واذا كان الاول فهو اسم التام وان

كان الثاني فهو الاسم المضاف وان كان الثالث فهو

الصفة المشبهة اما الاول اعني الفعل فانه يعمل الرفع و

الفعل لانه اقوى الانواع لكونه اشد تاثيرا لانه ما فيه من فعل

الاوسط

النصب نحو الاسماء غلة ضرب زيد عمرو او فضرب يعمل الرفع
في زيد والنصب في عمرو وهذا اشارة الى ما مر من عمل الفعل في الرفع
والنصب وذلك لانه لا يتصور ان يستند الفاعل والمفعول
اي الفعل
وما اشبههما الى فاعل واحد الا ان لا يعمل الا الرفع والنصب واما المصدر فانه قد يرد
اي الفاعل والمفعول
بمعنى عمل مثل عجبت من ضرب زيد عمرا بمعنى من ان ضرب زيد عمرا
اي الفاعل والمفعول
يعجبني لان المصدر لا يتقيد بالزمان
اي الفعل
المقيد به الا بحرف الجر فانه حينئذ في مثل هذا المعنى حرف لانه جزء
الفعل بدليل انه ذكر والباء مما يفيد الا ما يفيد جزء فذهب
الا يعمل كما عمل الفعل لانه اضعف بالاسماء وحمل الا يعمل
الرفع او النصب لا يجوز ان يعمل الرفع لعدم جواز ارتفاع
على انه لا يجوز
فاعلين بفعل واحد ولا النصب لانه يلزم تقدم المفعول
بين المستدى بالحرف وبين المستدى اليه وليس الا الجر فيعمل الجر
اذ الاسم يجوز شبهه بالمضاف اليه من حيث الاتصال بما
قبله ولا يظن ان العمل للفعل لانه اذا ثبت ان هذا الحرف عامل
وقد وليه الاسم فيجوز ان يعمل الباء لا يعمل الفعل وهذا قبل ان

الفاعلان

وثانيهما اسم فعال وحينئذ
واسم فعلى وحينئذ

الفاعلان او اشتراكهما على معمول واحد فما يعمل الا فرجاء
وجوده لانه اقرب الى المعمول فاعلان الاقرب احق اما الرفع
فلانهم ان يعملوا جميع الافعال فقد بانكان اولا زما الرفع لان كل
فعل فقد بانكان او لازما يرفع اسما واحدا بانه الى المسمى
الواحد فاعله او من فاعل الفعل او اسند الفعل اليه
لما ذكر المسمى الواحد حال كون الفعل مسندا عليه
او على ذلك المسمى الواحد نحو قعد زيد وانما قال
اسند وليعم ما جرى مجرى الاثبات حتى قوله مقدما عليه
احترازا عن المبتدأ نحو زيد ضرب فان ضرب قد اسند
الى زيد وهو ليس بفاعل بل هو مبتدأ قال شارح
الدين في شرح التزيينة قلت الاكتفاء بقوله او من اسند اليه
فقط
او جه من غير احتياج الى ذكر قوله مقدما عليه لان الفعل
لم يسند الى المبتدأ بل اسند ضمير يمكن ان يجاب
عنه بان يقال لا نسلم ان الفعل لا يسند الى المبتدأ

لانه وان كان مسندا الى ضمير الخبر لكنه مع الخبر المفرد مسند الى المبتدا وبهذا
الاعتبار يكون المبتدا مسندا اليه لان الخبر مستلزم للمبتدا ثم كلامه اذا
كان الفاعل واحدا الان نسبة الفعل اليه على وجه الاسناد وهو لا يختلف
فيكل ان تسند الفعل الى الفاعل آخر بخلاف المفعول فان نسبة
الفعل اليه يستدعي وجه الاسناد وعلى وجه التعلق وهو يختلف
ويجيء له ستة مفاعيل قال صاحب المفصل الفاعل واحد لان
معنى قولك ضرب زيد عمرا الضرب عن زيد وقع على عمرو بحرف الجر
وحرف الجر لا يدخل الا على المفرد وما يدخل عليه بهما هو الفاعل فيكون
الفاعل واحدا بالضرورة فلا جرم اشار بقوله اسما واحدا واما
واما وجه تقديم الفعل على الفاعل فهو ان الفعل علة له اذ لا يمكن
ان يكون الفاعل موجودا بدونه فالعلة متقدمة على المعلول فان
لم يكن الفاعل ما يظهر فمضمر وذلك المضمر اما بارز كما مر في فعلت
باربع كلمات التسعة او مستكن كما مر في افعل شهران
الفعل فسمي على ضربين احدهما مقيد وهو اما الفعل المتعدي
ما ينصب

ما ينصب المفعول به بغير واسطة حرف الجر والثاني لازم
وهو اما الفعل اللازم ما يختص بالفاعل ولا يجاوز عنه لغيره
كذهب وقعد فان الذهاب والقيام والقعود
مما يختص بالفاعل ولا يجاوز عنه لغيره واما الفعل المتعدي فانه
بالفاعل
منقسم على ثلثة اقرب احدها ما يتعدى الى مفعول واحد فقط
كضرب زيد فان ضرب يتعدى الى مفعول واحد وهو زيد
واثنان منها يتعدى الى مفعولين والمتعدي لا يخلو اما ان يكون
ثانيهما غير الاول مثاله كاعطيت زيدا درهما فان ثاني
المفعولين وهو درهما غير الاول وهو زيد ويجوز ههنا
الاقتصار على احدهما فتقول اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيت
او اعطيت درهما ولا تذكر من اعطيت هذا عبارة الصنف
واما قارئ الاوجز ما دة الثاني من له قنعة يعلمها من له او
غير ة ويجوز ايضا ان تسكت عنهما معا كقولك فلان
يعطي ويمنع وذلك للمبالغة او يكون غير الاول مثاله

ضرب زيدا عاما كما قال المفعول الثاني فيه وهو عالم عامل
الاول وهو زيد ولا يجوز الاقتصار ههنا على احد المفعولين
الافعال المتعلقة بغلبك ان تقول ضرب زيدا وان تقول ضرب
قائما في ضرب زيدا قائما ليلا يلزم خلاف الوضع لان وضع الوا
على ان تعرف الشيء بصفته ولكن حذف المفعولين مع ه
القسم جائز ايضا وعلامة كل فعل من يسمع يحل وتا
متعد ثلثة مفعول بكسر اللام مثاله كما ضربت زيد عمرا خا
وقد يقام المفعول مقام الفاعل اذا بني له ام لا فكل المفعول
الفعل غير ثلثة فكل المفعول الذي اقيم مقام الفاعل يكسا
ام بابناء الفعل اليه ام لا فكل المفعول مثاله كقولك ضرب
زيد واعطى زيد درهما علم ان علامة بناء الفعل ضم اوله وما قبله
ايضا ان يكون من كل ماض مبدوء اوله تاء كتفعل وتفاعل وتفعلل
فاذا اردت بناءها للمفعول قلت تفعل وتفوعل وتفعلل بضم
التاء وما قبل الياء الفا وان لم يفتتح واما ضم الاول بل يجانسون
خلافه قابله

لا ضم قابله ايضا اذا لو افتتح واما قبله بجانسونها لو اعلم وخا هل
بفتح قابلي التاء والباقين بصيغة مضارع علم فشره او مضارع ج
جاهل وضم الحرف الثالث ان كان ماضيها اوله همزة وصل
همزة الوصل نحو استخرج فاذا بنيته للمفعول قلت استخرج بضم
الهمزة والتاء ولم يفتحوا واما ضم الهمزة لانهم لو افتحوا واما ضمها
فقالوا استخرج بضم الهمزة وفتح التاء لالتبس الامر عند الوقف في
حالة الدرج نحو كتوكل واستخرج وان لم يكن في اوله همزة ولا ذاك فالعلا
ضم الاول وكسر ما قبل الاخر وان لم يفتحوا واما ضم الاول ولاجل كسر ما قبل
الاخر ما الاول فلانهم لو افتحوا واليه لالتبس بما مضى في باب الافعال
نحو المتظلم بصيغة المضارع واما الثاني فلانهم لو افتحوا واجل كسر ما
قبل الاخر لعلم ان مثل علم مبني للفاعل والمفعول ويجوز اسناده الى
اسناد الفعل الى المفعول الثاني كما اعطى درهم زيدا الا ان الاسناد الى
الاول اولا لانه لم يزل الفاعل فالاول حاط اما آخذ للدراهم الا في باب
حسب فان هذا استثناء مما قوله ويجوز اسناده الى المفعول الثاني اي
يجوز اسناد الفعل الى المفعول الثاني الا في باب حسب فان اسناده
حسب الى المفعول الثاني غير جايز لان الشك في هذا الباب خير في الحقيقة
فلو اسند اليه يلزم ان يكون مخبرا عنه خلافا لابن الانباري فانه اجاز الاسناد
فلو كان الكلام المعمول مجهولا

الى الثانية حسب الاصل من انعطاس المعنى فاجازه نحو ظننت
زيدا قائما ظن قايم زيدا لان لا ريب فى كون المظنون هو القيام
فيهما ولم يجوز ظننت زيدا اخاك ظن اخوك زيدا لانعطاس
المعنى فظهر مما قلنا ان الاستثناء على ما قوله غير ابن الانباري ومنصوب
الفعل منصوب للمرين الاول خاص والثاني عام ما خاص لخاص امامه
او منصوب الفعل الخاص ثلثة احدها المفعول به واما كان المفعول به
من المنصوبات اخاصة ببعض الافعال لانه اى المفعول به انما يكون
يكون للمتعدى اى للفعل المتعدى كما ذكرنا فيما قبل ان المتعدى ما
ينصب المفعول به وهو اى المفعول به ما يقع فعل الفاعل واكتفى بالوقوع
التعلق لا الا اى لو اريد ذكر كل يجزئ بعض الفاعيل نحو علم
زيد اوارد به وظنه وخمن كما فان هذه الافعال لسبب بوقوعها
زيد صنعا ولو قيل الا يقوم ان يقرين المفعول به غير مانع اذ ابد حاقبه
ما يسبق منه نحو زيد ضرب ضربه فان الضرب واقع عليه مع انه
ليس بمفعول به والجواب بانه انما يقول لانهم ان الضرب واقع عليه
اصطلاحا بل يقع على غيره وهو مفعول به فلا يكون زيد فى نحو
ما سبق مفعولا به وثانيها التمييز وانما كان التمييز من المنصوبات الخاصة
ببعض الافعال لانه اى التمييز انما يكون اى ما يكون الا للمبهم فلا يقع

الا

الا وجد فيه الابهام حتى انه نحو طاب زيدا نفسا وتصبب عرقا
عرقا وكذا نحو تفقأ بكر شحما واشتعل الراس شيبا اعلم ان التمييز بابه
تمييز على الاصل اذ الاصل فى طاب زيد نفسا وتصبب العرق
عرقا واشتعل الراس شيبا للباب نفس زيد وتصبب عرق
العرس واشتعل شيب راس فاريد بالتمييز للمبالغة والتوكيد
الذى فان ذكر الشئ مجملا ثم فسره فعلا او قع فى النفس
من ان يذكره مفصلا وهذا التوكيد فانه بمنزلة تكرير الشئ مرتين
والمجال والتفصيل وثالثها الخبر المنصوب وهو ايضا من المنصوبات
الخاصة ببعض الافعال لانه اى الخبر المنصوب انما يكون اى
ما يكون الا فعال المعدودة على ما سيجئ وهى كان وصار وما
وانى واضحى وبات وما زال وما فتئ وما انفك وما برح وما دام
وليس فان قيل كيف جعل الخبر المنصوب من مفعول العوامل
اللفظية القياسية والحال انه عامله سماعى لان عامله الافعال
الناقصة وهى سماعية والجواب بانه انه جعل الخبر المنصوب من
مفعول الفعل الناصب مطلقا لا من مفعول الفعل القياسى حتى يرد ما
ذكرتم والعامل اى منصوب الفعل العام محصور فى ستة بواحد من الا ول
المصدر والثانى المفعول فيه والثالث المفعول له والرابع المفعول معه

والمختص اما ان يدل على الاول اى المصدر فكل فعل متعد بالمكان
اولا لم ينصب مصدره سواء كان ذلك المصدر مبهما او محدودا
او معرفة او نكرة واعنى بالمبهم ما لا يدل على اكثر مما دل عليه الفعل
وبالمحدود ما يدل على اكثر مما دل عليه الفعل فمثال المبهم نحو ضربته
ضربا ومثال المحدود نحو ضربته ضربة فضربة تدل على ما دل عليه الفعل
عليه وهو الضرب وعلى اكثر وهو النوع ومثال المعرفة نحو ضربته
الضرب الذى تعلم انما لم يذكر الشارح للمصدر النكرة اكتفاء بمثال المصدر
المبهم وكذا ينصب الفعل ظرف المكان بمعنى المصدر ايضا اى كما ينصب
ضربته المصدر فمثاله نحو سرت سوطا فان ضربة ينصب سوطا وهو ليس
بمصدر بل اقيم مقام المصدر لانه لما كان آلة الضرب سمى به و
الدليل على انه ليس بمصدر انه يثنى ويجمع ولو كان مصدرا لما يثنى
ولا يجمع وما يثنى ويجمع على انه ليس بمصدر والمفعول فيه وانما
لم يعرف المفعول فيه لما فى لفظ المفعول فيه من الدلالة على التعريف لان
الالف واللام اذا دخل على اسم الفاعل او المفعول يكون بمعنى الذى
فكانه قال الذى فعل فيه فعل وانما قوله وهو ظرف الزمان والمكان
فليس بتعريف وانما هو لتعداد ما تقوم فيه المفعول فيه على قرينة ظرف زمان
ظرف فان لانه ان كان بحسب مبهم فهو صيغة الفعل فهو الاول وان
لم يكن

وان لم يكن كذلك فهو الثانى فان قلت كيف جعل المبتدأ مفردا
وخبره مثنى فى قوله وهو ظرف الزمان والمكان قلت ان مثل هذا غير
مستنكر وان سقط النون للاضافة
جائز لعدم التطابق بينهما والجواب عنه ان هو عائد الى الموصول
اى المبتدأ او الجنس
وهو الالف واللام فى المفعول فيه فكانه بمنزلة الموصول ويجوز الا
اى الف واللام
خبار عنه بالمفرد والمثنى والجمع كقولك الذى فى بيتى مقيم وهما
اى الموصول
او قولى العامان واما حذف منه علامات واما سمى المفعول فيه
ظرفا لتشبيهها بالاوانى التى يحل فيها الاشياء والمظروفون يسمونه
ذلك حين لغة الاولى
فلا طول الافعال فى افراده فان كله اى مبهما كان او محدودا
ينتصب بالظرفية اى ينتصب على الظرفية بالفعل المذكور المتقدم سواء كان
لانه اذا وقع بالان الفعل يدل على الزمان بصيغته كما يدل على المصدر مادته
عنه ينتصب اى الفعل
وكما ينصب جميع فروف المصدر كذلك ينصب جميع فروف الزمان
مبهما كان او محدودا اما المبهم من الزمان فكالحين والوقت والمحدود
من الزمان كاليوم والليل والشهر والحول تقول فى الزمان المبهم
كذا كله اى
سرت حينا ويوما وفى الزمان المحدود خرجت يوم الجمعة واما
المكان المبهم فانه ينتصب بالفعل المحسب كالجهات الست وهى فوق

وتحت ويمين وشمال وقدام وخلف لكونه شاغلا للزمان فما حيث التغير
والتبدل والاستقرار فالا يرى ان هذا الظروف لا يستقر حيث وجد اذ هو
الكون يتغير ويمين وشمالا لكان الزمان المستقبل يصير حاضرا
والحاضر ماضيا واذا قلت جلست خلف زيد كان هذا اللفظ مشتملا
واستقرارا بجميع ما يحاذيه من جهاته الى انقطاع الارض كما ان لفظ قرب
مستقر لكل زمان من وقت ابتداء خلق الله العالم الى وقت
حدوث ذلك الزمان ولفظ يقوم مستقر لكل زمان من المستقبل الى
فناء العالم وعند وهو ايضا من المكان المبهم وينتصب بالظرفية
ووسط الدار بالسكون وهو ايضا من المكان المبهم لانه اسم لما
لا حول له ولا يرة وينتصب بالظرفية واحترز بالسكون عن الوسط بالجر
بالتحريك لانه من المكان المحدود لانه اسم لمكان ما بين طرفي الشيء وما
هذا علم الفرق بينهما والمحدود من المكان فلا بد له من لفظة في نحو زر
في المكان المبهم صليت امام المسجد وخلفه وتحته وفوقه ويمينه
وشماله وعنده ووسط بالنصب كافة ولا يقال في المكان المحدود
صليت المسجد بالنصب ولا يقال ايضا صليت وسط المسجد بالجر كما يقال

وتحت ويمين وشمال وقدام وخلف لكونه شاغلا للزمان من حيث التغير والتبدل والاستقرار

وانما يقال فيه صليت في المسجد او في وسط بالجر كما قال
الله تعالى حكاية عن يوسف عليه السلام يقول وانا وخلت الدار
يريد انه من المكان المحدود واجاب بقوله واما وخلت الدار
فتوسع اي حذفوا حرف الجار واوصلوا الفعل اليه ونصبوه بنزع
الخافض اي الدار كما يقال دخلت الدار صح
بقوله انتهى وقال ابو محمد ما معناه انه فعل وفعول ينصب ما بعده
وهو فرع باب المصدر اذ المكان على وزن مفعول فالغالب انه
يجيء للازمان وباب مفعال خرجت منظيره من الزمان
بالاتفاق والمفعول له وانما كان من المنصوبات العامة لان
جميع الافعال ينصبه وعرفه هو اي المفعول له علة الاقدام
على الفعل نحو ضربته تاديبا له فان تاديبا علة الاقدام
على الفعل هو الضرب وانما قال علة الاقدام ولم يقل غرض الا
ليدخل فيه نحو قعدت عن الحرب جبنا وقد شرطوا في انتصا
به ان يكون مصدرا وفعلا للعامل المعلل فيه ومقارنا له
في الوجود وانما كان منصوبا عند تحقق هذه الشروط المذكور
نحو ضربته تاديبا لكونه مشابها بالمصدر الذي من لفظه
الفعل من حيث ان الفعل يتضمن كل واحد منهما وان كلا منهما
فعل العامل المتقدم ومقارن له في الوجود فان فقد شرط

عليه وعند سيبويه منصوب على السعة وانما عمل فيه الازم
لغوته بالواو فصار فيتعدى اليه كما يتعدى بالهمزة وغيرها
من الحروف الجارة الا ان الواو لا يجعل الاصل من حروف العطف
وهي لا تعمل وقال الاخفش انها تعمل عمل المفعول معه نحو استوى
الماء والخشبة والخشبة لها مقياس يعرف به مقدار ارتفاع
الماء وقد زيادة ونحو جاء البرد والطيالسة ويذكر المفعول
معه بعد الواو والحاصل من المنصوبات العامة احال واعلم
ان جميعها من المنصوبات العامة لان الفعل لا يمكن وجوده الا في حالة
فيكون كل فعل الا عليها فيتعدى الافعال كلها كما يتعدى الى
الظروف والمصادر لانها عليها اعلم ان الحال مشتقة
من حال الشيء اذا تغير وتحول وانما سميت الحال
حالا لانها شبهت بها وهي اي الحال بيان هيئة الفاعل اي
بيان هيئة الفاعل او بيان هيئة المفعول نحو جاءني زيد راكبا
وضربت زيدا مجروحا من شبابه واعلم ان الجملة في نحو اشتكى وانجبس
فاصر فرع حال من فاعل اشتكى العامل فيها هذا بيان الازم
للفاعل فعلمنا بها بيان الفاعل واحترز بالهيئة عن التمييز لانه
بيان الذات وباضافتها الى الفاعل والمفعول عن المنصوبات

١٦ احترز النعت

عن هذه الثلاثة وقد اكتفوا عن الازم بوجه على كونه في ضمن
الفعل اما حاضرا فعند كونه مصدرا فلانه لم يكن من جنس الفعل المقول
فلا يتصور خروجه نحو جيئك للسمن واما حاضرا فعند كونه فعلا للفعل
المعلل بان كان فعلا لغير فاعل الفعل الاول فكونك لابنك ضربا الان
تحت فعل ذاك نحو جيئك لاكرامك الزائر واما حاضرا فعند كونه مقارنا
له في الوجود فكذلك لان الفعل الواقع انما يتصور وجوده في
تحت الفعل الواقع اليوم نحو جيئك اليوم لما ضمن زيدا من
قوله فرحت بمجيئه الشر اشعار بان المفعول له كما ينصب
الفعل المتعدي ينصبه اللازم وبان المفعول له لا يلزم ان يكون غرضا
للفاعل المذكور بل كونه علة لذكر اكاف سواء كان غرضا او لا
والا يلزمه ان لا يكون فرحت في قوله الشر مفعولا له اذ الجيئة غرضا
من الزوج وبان المفعول له كما يجيء نكرة يجيء معرفة والمفعول فيه
هو المنصوب بعد الواو التي بمعنى مع قولنا هو المنصوب احتراز
عن نحو كل رجل وضيعته وقولنا بعد الواو التي بمعنى مع احتراز
عما ذكر بعد مع نحو جلست مع زيد وبعد الباء بمعنى مع نحو اشتريت
الدار بالاثاث وبعد الان عدة من المنصوبات العامة انما يستقيم
على راي الاخفش لا على راي سيبويه لان الباب فيما سمى

عنده

فانه بيان هيئة الذات مطلقا اى من غير نظر الى استنادها الى عامل ما
او مفعول به كقولك جاءنى رجل عالم والعالم فيه لا يدل الا على هيئة
الذات وانما استفيد كونه فاعلا من جاءنى وقولك عالم بخلاف
الحال فانها وضعت للدلالة على هيئة الفاعل او المفعول والمطلق المفعول
يعم المفعول المطلق ايضا نحو ضربت زيدا الضرب شديدا او المفعول
والمفعول معه نحو جاء البرد والطيالسة وذهبت انا والنيل ويراد بالعامل ان
يكون عاملا لفظا او معنى ليدخل نحو زيد فى الدار قائما وبالمفعول
كذلك ليدخل نحو هذا زيد قائما وفى قوله تعالى هذا بعلى شيخا دليل
على ان الحال جواب كيف اى جواب كيف كان المفعول به جواب
ايم فى نحو جاءنى زيدا راكبا فان راكبا جواب كيف يعنى اذا
قلت كيف جاء زيد قلت راكبا وكذا حال فى قولك رأيت
زيدا حال جواب الله كيف يعنى اذا سئل عنك بكيف
رأيته فقلت حال وهذا اى عدم كون الحال الا تكون نكرة فكان
حقا على ذى الحال ان يكون معرفة وانما وجب ان يكون الحال
نكرة لعدم الافادة الا التنكير لان المعنى فيها تقييد الحدث
المنسوب الى العامل او المفعول وهذا المعنى يحصل فى النكرة
لانها جواب كيف وكيف انما يجاب فى السؤال بنكرة نحو
كيف زيد

كيف زيد فقال صحيح او صالح فتكون نكرة ولانها محكوم عليها بنسبة
ان يكون نكرة ليفيد المخاطب وانما يقع بعض ما خبر المبتدا معرفة كما ان
او هى منفية نحو ما ان يكون ضوء الحال معرفة لانه محكوم عليه فى المعنى
وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة فان ارتكب الحال من النكرة فقدم ما اى
الحال عليها اى على النكرة وهى نظرا لانها لا تتقدم الا اذا لم يكن موصوفة او
مفيدة فائدة المعرفة او مصدرة بالاستفهام او مفصولا بينها وبين
ذى الحال النكرة الا انتفاء المانع وان كانت موصوفة او تتقدم على ذى
الحال النكرة نحو جاءنى رجل من بنى تميم فارسا وكذا ان كانت مفيدة
فائدة المعرفة لا تتقدم عليها نحو قولك شاعر لا بر كتن احد الى الاحجام
نحو ما يوم الوى حمام وايضا لا تتقدم عليها ان كانت مصدرة
بالاستفهام نحو هل الحال رجل راكبا ان ارتكبت الاستفهام على
على الاتيان فقط معتبرا بالركوب لا على الاتيان به وان كانت
بغير ما وبينه بالانتفاء المانع لا تتقدم ايضا نحو ما جاءنى رجل
الا راكبا وتقول فى غيرها بتقديم الحال عليها نحو جاءنى راكبا انيس
وانما يجب تقديمها على ذى الحال النكرة فى غير ما لانها لو تاخرت

لا التشبيهية بالصفة في حالة النصب نحو قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قولنا
في حالة الرفع وابوه ان يلتبس بالصفة لو قلت ضربت اطراف اللبب وعليه
على تقديم الحال على ذي الحال النكرة قوله اي قول الشاعر وهو لعزة قوله
طلل قديم بعهده كل اسم مسند اليه والاستشهاد انما يستقيم على قول
من يجوز تقديم الظرف فعلا الا على قول من يجوز فيه اسم الفاعل الا ان لعزة ظرف
مجازي فلو قدر فيه حصل الكلام طلل فاعلا وموحش حالا منه والعامل
فيها واحد وهو حصل فهذا اولا الاستفادة ولو قدرت فيه فاعل
فاصل اسم الفاعل غير معتمد على احد من الوجوه الستة من المبتدا او
ذي الحال والموصوف والموصول وحرف النفي وهمزة الاستفهام
وهو لا يعمل بدون الاعتماد فيكون طلل مبتدا او خبره لعزة وموحش
حال من الضمير المستكن فاصل وح تقديره طلل حاصل لعزة موحش
وليس فيه تنكير ذي الحال وتقديم الحال عليه وطلل انما جرها وقد
جملة النيابية اسم الفاعل وهو كل اسم اشتق من مصدر الفعل الذات
من فعل كالس لذات قد وهو فاعل في الجملة ويجري على بعقل الذي هو ما
فعله وانما قلنا من مصدر الفعل ولم نقل من الفعل كما قال بعض النحاة

لانه

لانه ليس مشتقا منه بل من المصدر كما قيل في مشتق يجب فيه
اشتقاقه من الفعل والجواب عنه ان الكلام انه لو كان مشتقا منه
لوجب زيادة عليه لما ثبت زيادة المشتق على المشتق
منه وهو التالي منه لعدم دلالته على الزمان من هو وهو لا يقال ان المراد
من الفعل ههنا اللغوي لا الاصطلاحي حتى يلزم ما ذكرتم لانا نقول ح
يلزم استعمال اللفظ المشترك بين المعنيين واستعماله فيه ليس بسديد
وانما هو يدل بمعنى الحدوث كما قال ابن حاجب لانه ليس يلازم لان
من اسماء الفاعلين ما ليس بمعنى الحدوث نحو واجب وابيض وغيرهما
مما ليس بمعناه قوله كل اسم جنس مثلا المعقود للفاعل
الذي اسند اليه الفعل فبقوله مشتق احترز عنه لان فاعل الفاعل ليس
بمشتق ولكن وقع فيه المفعول لانه ايضا اسم مشتق فلما قال
لذات من فعل خرج عنه لانه لا لذات من فعل بل لذات من وقع عليه
الفعل وقد خلا فيه الصفة المشبهة وبقوله ويجري مجرى بفعل خرجت
عنه لانها وان كانت مشتقة لذات من فعل الا انها ليست
بجارية عليه وفسر الجريان بقوله اي يوازنه والضمير المستكن راجع

الى الاسم العامل والبارز راجع الى يفعل من فعله اى يوازن اسم الفاعل
ليفعل من فعلة اى كاكات والكسكات لانهم قالوا صفة جارية للواقع
بعد شيء صفة او فراد حال فلا فهذا احتاج الى تقدير فان قيل
ان قولنا اى كاكات والكسكات يقتضي ان يكون في العامل تلث
سواكن مع انه ليس كذلك قلت ان الالف واللام اذا دخل
على اي فتحة دل على الواحد ايضا فانه اسم الفاعل يعمل على ما جرى اسم
الفاعل عليه لا مطلقا بل اذا اريد به اسم الفاعل للحال او الاستقبال
دون الماضي وذلك لان الفعل كما هو على الاسم في الاعراب الزمان وشبهه
في الاصل دخل الاسم على الفعل في العمل الزمان هو في الاصل
نحو زيد ضارب غلامه عمرا الان او غدا فيرفع ضارب وينصب ضارب
كما ان يضرب يرفع وينصب كذلك اسم الفاعل ونحو زيد قايم غلامه
فيرفع قايم فقط اذ لا ينصب كما يقوم فانه يرفع فقط واذا اذا كان اسم
الفاعل بمعنى الماضي فلا يعمل بل يكون وصفا خالصا بعده فلا يقال زيد ضارب
عمرا امس بل ضارب عمرا امس لان الافعال دخلت على الاسماء
في الاعراب والاسماء دخلت على الافعال في العمل فلما لم يأت هذا الماضي من

الاسماء

من الاسماء اعرابا لم يعط الاسم اذا كان بمعناه عمله واعلم ان شرط ايضا
الاعتماد على احد الوجوه التي ذكرت فلا يقال قايم غلامه خلافا للاخفش و
الكوفيين واذا لا يكون مصغرا ولا موصوفا لانه لو كان مصغرا او موصوفا
يقال زيد ضويرب عمرا والاصل ضارب ظريف عمرا وقد جعلة الغنية اسم
المفعول هو كل اسم اشتق من مصدر الفعل لذات ما وقع عليه الفعل قوله
كل اسم جنس شامل له والاسم الذي كل كان مفعولا للفعل واسم الفاعل
والمفعول عدل الاول بقوله اشتق ومن الثاني لذات ما وقع عليه الفعل وهو
ان اسم المفعول يعمل عمل يفعل الذي هو من فعله نحو زيد مكرم اصحابه برفعها
وكذا التنزيل يوم مجموع له الناس انه يوم يجمع له الناس قال صاحب
المفصل فان قيل لم يقل زيد مكرم صاحبه مع انه اخصر من اصحابه وعم على مجموع
على يجمع مع ان بينهما غاية الزيادة ويجمع قلت الجواب اما الاول فلظهار عمل
اسم المفعول اذ لو قال صاحبه لكان لقائل ان يقول انما يجاز ان يرفع صاحب
بالابتداء ومكرم بالخبرية فلا يتبرهن على ان اسم المفعول انما ارتفاعه باسم المفعول فلما
قال اصحابه تبين ارتفاعه باسم المفعول اذ لو كان مبتدأ وعقد عليه خبره لوجب
ان يقول مكرمون لان الخبر عن اي يكون جمعا واما الثاني فالواو في مجموع تاشيه ما
ضمه مفعول اجاز على يفعل اذ لو كان من علامة الاسم المفعول لاطرد في غيرها
فيقال في كل باب اطراد مفعل نحو مجيء اليوم وليس مجيئا في غير الثلاثي بل اجاءت واغا اشعوا

ابادة كما قال زيد يكرم اصحابه اجيب بان مشابهة الصفة المشبهة بالمضارع
بعيدة لانها لا توازيه في الحركات والسكنات ومن جملة الفعالية المصدر
هو الاسم الذي اشتق منه اما من ذلك الاسم الفعل وصدر الفعل عنه اي
عن ذلك الاسم وانما سمي المصدر اذ الفعل يصدر عنه وهو في اللغة موضع
يصدر الابل عنه فيكون الفعل فرعا عليه هذا مذهب البصريين واما عند الكوفيين
وانما سمي مصدرا لكونه من الفعل كما قالوا شرب عذب وركب فاره اي
شروب وركوب وقد ذهب البصريون الى ان مفهوم المصدر واحد للدلالة على الحدث
فقط ومفهوم الفعل متعدد للدلالة على الحدث والزمان فعاو لا ريب ان
الواحد قبل المتعدد واصله وان للمصدر مثال واحد وللفعل امثلة كثيرة كما
ان الذئب ضرب واحد يؤخذ منه الاشباه المختلفة وان المصدر سهم يستقل
بنفسه ويستغني عن الفعل في الافادة وما هو مستقل ومستغن اصل وان
المصدر لو كان مشتقا من الفعل لدل على اكثر مما دل عليه الفعل لما
ثبت زيادة المشتق على المشتق منه وهو باطل لعدم دلالته على الزمان
المعين واما مذهب الكوفيين فهو ان المصدر سمي باعلال الفعل وجوبا او عدما فلو
لم يكن فرعا عليه لما كان تابعا في الاعلال فلما كان تابعا له فيه علمنا انه فرعه فرع والاصل
اصل وان المصدر يكون تاكيدا للفعل نحو ضربت ضربا وهو بمنزلة ضربت ضربت
والمؤكد فرع المؤكد وقد اجاب البصريون ان يجابوا عن متمسك الكوفيين اما عن

فعل ليس بلازم وفتح عالبس حرف فهو فعل بناء ساكنة بين فتح وضم لانهم
رفضوه ثم ظلامه واعلم ان المفعول بمنزلة اسم الفاعل في الشرط فذكره المص وذكره
ومعنى جملة الفعالية الصيغة المشبهة وهي ما لا يجري على يفعل الذي من فعل كالكا
والسكنات وشريفا وهذا هو الغالب الجاريين على يكرم ويجلس في الحركات
والسكنات وشبهت اي الصفة المشبهة باسم الفاعل في انها اي الصفة
المشبهة تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث كاسم الفاعل ولذا اي ولاجل المشابهة
باسم الفاعل تعمل اي الصفة المشبهة عمل فعلها فتقول زيد كريم اباؤه وشريف
وجهه برفع اباؤه وجهه وجهه كما تقول زيد كرم اباؤه وشرف
وجهه برفعهما جميعا والظلامة ذكر يم اباؤه كالظلامة في ذكرم اصحابه قال
قبل ان تم كلامه انها تعمل لشبهها باسم الفاعل واسم الفاعل اذا كان بمعنى الحال
او استقبل وهنا تعمل فيلزم فريدة على الاصل الجواب عنه ان يقال انما شابهته في
المعنى لكن معنى ذلك المعنى لا ينفك بل يوجد في زمان الاخبار ايضا فتحقق الدلالة
على المعنى الحال وجوده ذلك المعنى قبل زمان الاخبار غير قادح في كون الموجود في
زمان الاخبار للحال الا ترى انك تقول زيد يعلم فنونا من العلم وانت تريد الحال
وهو مستقيم وان علمه قد كان موجودا قبل زمان الاخبار وعلى هذا السؤال قولك
زيد قائم ظلامه الان وقد قام قبل زمان الاخبار بزمان الا انه استمر قيامه في زمان
هذا الزمان كذا اجاب صاحب ايضاح التسهيل عن السؤال فان قيل لم يعمل زيد يكرم

الاول فان اعمال المصدر باعلا الفعل وجوه اوعد حالا يدل على الاضافة مطلقا
بل بدل على الاصالة في التعريف ولا كلام فيه ولا فيه وانما قولهم انما سمي
المصدر مصدرا لكونه مصدورا عن الفعل كما قالوا اشرب عن
فاسد جدا من قبيل قولهم جرى النهر وسال الميزاب وهو اسم المصدر
بعمل الفعل وعلة عمل فعله ليس جاريا على الاطلاق بل اذا كان ذلك المصدر
منونا تقول عجبت من ضرب زيد عمرا وان كان المصدر المنون وهو الضرب
بعمل الرفع في زيد والنصب في عمرا وانما قال كما تقول عجبت من ان
ضرب زيد عمرا وان كان الفعل المصدر بان بمنزلة المصدر في كونه فاعلا ومفعولا
وحصانا اليه ومبتدا نحو اعجبني ان يخرج زيد وارجوان ان يخرج زيد وبلغني ان
لا يخرج زيد وان يخرج خيرا له فلما كان بمنزلة المصدر في الاعراب وفي سد الفعل
كان المصدر ايضا بمنزلة في العمل وفي امتناع تقديم ما يعمل فيه عليه فلا تقول
اعجبني زيدا ضربك كما لا تقول زيدا ان ضربت كذا لان صاحب الفعل وانما تقدم
المنون على المصدر المضاف اذا كان بمنزلة في المنون اسم لانه نكرة لفظا ومعنى
بخلاف المضاف فانه غير مشابهة في اللفظ الا ان الظاهر كان كمضاف المعنى
الا انه ايضا يعمل عمل فعله لكون الاضافة في تقدير الانفصال بدليل انك تقول
اعجبني ضرب زيد وعمرو خالدا او عمرو خالدا فيمن نصب عمرو مرة على تقدير اعجبني ضرب زيد
زيدا وعمرو خالدا او ينصب اخرى على تقدير اعجبني ضرب زيد اوعمرو اخالدا فيمن نون

نكرة

نكرة تقديرا ويضاف المصدر الى الفاعل ويترك المفعول حال كونه منصوبا
مثل المصدر الذي اضيف الى الفاعل وترك المفعول منصوبا نحو عجبت من
ضرب الثوب ويضاف الى المفعول ويترك الفاعل حال كونه مرفوعا
نحو عجبت من ضرب اللص الخياط ويترك طرفة كراحدهما اما الفاعل والمفعول كما كان
ذكر الفاعل متروكا في قوله تعالى وسؤال الطعام في يوم ذي مسغبة يتيما
فان الطعام مصدر منون ويتيما منصوب به وفاعله محذوف وتقديره
اطعام احدكم يتيما او نحو ذلك للعلم به فان قيل لم حذفوا والحال هذه
بان المصدر اسم جنس ولا حذف في الاسماء الاجناس يحمل الغير وانما جاز حذفه
من الفاعل هو انه غير جايز في الفعل لان الفعل مسند اليه ما يحتاج اليه ليتم
الجملة فلو حذفا عنه يلزم خلاف الوضع بخلاف المصدر فانه اسم ولا يلزم ان
يكون مسندا الى شئ فلا حذفا عنه لم يلزم خلاف الوضع فيجوز الا ترى انه في
الجملة موقع الفعل المضارع المبني للفاعل لانه اسم ايضا مع انه لا بد له من
فاعل اجيب بانه واقع في الجملة موقع المضارع المبني للفاعل فقولنا زيد ضارب
عمرا زيد يضرب بخلاف المصدر لانه غير واقع هذا الموقع بدليل امتناع قولنا زيد
ضرب في موضع زيد يضرب فاذا كان كذلك لا بد لهم الفاعل من فاعل كما لا بد
للفعل المبني للفاعل منه واما قوله تعالى وسؤدوهم من بعد عليهم سوء ويسعون في الارض فسادا
فانه منزه على اختلاف القراءتين فان قرئ بهم غلبت بضم الغين ويسعون بفتح الياء

بالمصدر مضاف الى المفعول الذي يقام مقام الفاعل وذكر الفاعل متروك كما ان
قرئ غلبت بفتح الفاء وسيغلبون بضم الياء فالمصدر مضاف الى الفاعل
وذكر المفعول متروك ومن جملة الثنائية الاسم الذي مضاف وهو كل اسم
اضيف الى اسم اخر فان الاسم الاول يجر الاسم الثاني الذي اسم غير اصلية الصل انما
يكون للفعل والحرف فعلى اي بثبوت معنى الحرف في الكلام الذي يجوز به على الاصل
قال شهاب الدين في شرح الزبدية فان قلت اذا كان المضاف متضمنا معنى الحرف
على رأي والمضاف اليه على رأي اخر فلم لم يكن كل متضمن بمعنى الحرف فهو مبني
قلت لانهم تضمنوها الحرف على اختلاف الرأيين او ليس بمعنى مما اقتضى التضمن
الا كون بمعنى الاسم مشتملا على معنى الحرف كما ان ابن وكيف ومتى وغيرها كل منها
مشتملة على معنى حرف الاستفهام بمعنى ان الحرف الاستفهام
حاد اخذ معانيها بالوضع وما نحن بصدده ليس كذلك بل معنى الحرف و
سببية لنسبة المضاف الى المضاف اليه فالوسيلة اعرفها من الطرفين
ويسمى الجار مضافا ويسمى المجرور مضافا اليه والاضافة تنقسم على قسمين
الاول معنوية اما مفيدة معنى ام من حيث المعنى فالمضاف تعريفا ان كان
المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد فان الغلام قد كان شائعا قبل الاضافة في
امته بل مختص بواحد بعينه فبالاضافة الى زيد يعرف فصار لواحد بعينه او مفيدة
معنى المضاف تخصيصا ان كان المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل لانك اذا اطلقت

غلام

غلام كان شائعا بين غلمان الرجال والمراة فاذا قلت غلام رجل خصصته
بالاضافة وزال عنه بعض الشيوع ولم يتعرف المضاف اذ المضاف اليه
ليس بمعرفة حتى يكتسب منه التعريف وهي اي الاضافة المعنوية هي الغالب
يكون بمعنى اللام او بمعنى من فالاول اذا لم يكن المضاف اليه من جنس المضاف
بحيث انه لا يجوز حمله على المضاف ولا ظرفه نحو غلام زيد فان زيدا ليس
من جنس المضاف لعدم حمله عليه ولا ظرفه لعدم الحلول فيه والثاني اي اذا
كان المضاف اليه من جنس المضاف بمعنى انه يجوز حمله على المضاف
نحو خاتم فضة فالمضاف اليه فيه وهو فضة من جنس وهو خاتم يجوز
حمله عليه واحترز بقوله الغالب احترازا عن الاضافة المعنوية التي يكون بمعنى
من اذا كان المضاف اليه ظرفا للمضاف نحو نبت الغدير وقتع اللص
والثانية اللفظية وهي اي الاضافة اللفظية اضافة اسم العامل الى المفعوله و
اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها او اضافة الصفة المشبهة الى الصفة وهو اللف
والنشر لانه ذكر اولا اضافة اسم العامل ثم اضافة الصفة المشبهة فاورد
مثال الاول بقوله نحو ضارب زيد فان ضارب اسم العامل المضاف الى
مفعوله قبل الاضافة وهو زيد ومثال الثاني بقوله وحسن الوجه فان حسن
صفة مشبهة مضافة الى فاعلها قبل الاضافة وهو الوجه والاضافة تعاقب
التنوين وكذا تعاقب نون التثنية والجمع لانها للوصل والتنوين للفصل

غسل الرجلين افضل
من يرى جوازه والاقتصار
افضل وكذا بسخرة
من لا يرى

ة اللفظ ولا يجوز الصار زيد لعدم التخفيف فيه وقوله الكلام
الاسم التام هو الاسم الذي سبب وانما قال نسب لانه اذا لم الاسم التام
فاستحق عدم الاضافة كما فيه فما التنوين بمنزلة يستحق اذ الاسم التام تنبر
الابهام اذ لا ابهام الاسم التام فنصبه وانما وجب ان يكون الاسم التام عاملا
ة التمييز النصب تشبيها بالمفعول به الا ترى انك تقول راقود خلا يشبه قولك
صار زيد اذ فنوال اسما وقيل الا برا شبيها وهو اذ الاسم التام صار بان
مرادا وعشرون ورجا يشبه صار بوا عمرو وفتوه على شبه ضرب زيدا
وانما قال اذ تمام الاسم التام باحد اربعة اشياء الاول بالتنوين او ما الغطا نحو
ة السما مدرارا فانه سما باقا فدتم بالتنوين اللفظ ويحتمل الكلام و
العطا الفضاء والسحاب فيقول سما باتعين امرد واما تقدير انحو زيد
البر فانك قال البر يسم تام بالتنوين تقدير اللفظ الان عدم الانصراف يمنع
دخولها فيه والثاني بنون التثنية نحو فنوان سما و تغير الا برا فانها
قد تنون التثنية بحملان لاجناس المجموعات والمكبلات قبل
سما وبرا تعين فالمجموع وان الثالث بنون الجمع نحو عشرون ورجا
فانه يحمل لاجناس المعدودات فيقولك ورجا فتين فالمراد بقول
ة العبارة تساهل والصواب ان يقول ونون يشبه نون الجمع والرابع
بالاضافة نحو غلاوة عبد رجلا فانها قد تتما بالاضافة ويحتمل ان

ة اليها بدل التنوين والخامس التثنية والجمع فانها كالتنوين ولا
بدل الاضافة المعنوية الخ وضعها للتنوين او للتخصيص فما يزيد المضاف على ما دون
التنوين لانه لو زيد عنه لكان معرفة واذا كان معرفة كان مستغنيا على الاضا
الخ للتنوين او للتخصيص لان تعريف المعرف اما ان يكون لاجل ال او للمعترض بان لا يعرف بان يقول لا اعرف
ة الاضافة المعرفة لانها لا تفيد النكرة والجواب عنه ان الاضافة قد تفيد النكرة فقد
التخصيص وهو بمنزلة التنوين بدليل انهم جوزوا وقوع النكرة المختصة بها
ة قوله ولعبد مؤمن خير من مشرك فعلم ان عبد الا ان يكون معرفة فعلم ان
النكرة المخصصة بمنزلة المعرفة فيأخذ حكم المعرفة وانما قال المعنوية احترازا عما
اللفظية فان المضاف فيها قد لا يتجرد عما يعرف التنوين نحو الحسن الوجه واعلم
ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وذلك التخفيف اما بحذف التنوين
بحذف التنوين او بحذف ما يقوم مقام التنوين كنون التثنية والجمع وكذا ما
ة الاضافة اللفظية الحسن الوجه بحذف الضمير اذ التقدير الحسن وجهه فالاضا
الكتابة وانما سقطت فقد عوض فيها الام اجيب بان الام لخفته لا يوازن
الكتابة لثقلها وتقول في اضافة الصار بانيه بحذف نون التثنية وتقول
الصار بوزيد بحذف نون الجمع وامامة قولهم الضارب الرجل فانه جاز مع عدم افادة
التخفيف لانه يشبه الحسن الوجه من حيث ان الاول صفة كالحسن
والثاني اسم جنس محلا بلام التعريف كالوجه والاجل ان هذه الاضافة لما تفيد الا تخفيفا

الاشياء قبل سلاوجدنا لان طلبها الابهام اعلم ان الاسم التام على
ضربين زائل ولازم والاول هو التام بالتنوين وبنون التثنية ولكنك تقول
زيد راقود خلا راقود خل وعندان سمنا منوا سمن واما الثاني فهو التام بنون
ية راقود خلا راقود خل وعندان سمنا منوا سمن واما الثاني فهو التام بنون
يشبه نون يحيى وبالاضافة لانك لا تقول عشرون درهما وفي ملؤه سمنا
عشرون درهم وملؤه سمنا فالاول فانه لو اضيف فلا يخ اما ان يضيف الى النون
او بدونه لا سبيل الى شيء منها اما الاول فلكون النون بها بنون يحيى وهو
يسقط عند الاضافة واما الثاني فلانه موضوع على الوجود والنون ليس يخلو عليه
قد علمت وعلمت انه لو كان عشرون لذلك لجاز الكلام به على سلسا غشبين لكنه
لم يجز وانما كان موضوعا على ما فيمتنع ان يوجد بدون النون واما الثالث
فلا فتاح اضافة الشيء الى نفسه فاذا تحققت هذا فاعلم ان الاسم قد ضبط ضبطا
عشوائيا تمثيل الاسم التام بالتنوين لفظا بقولك بخواتم السماء قد
سمي بابان الاسم الذي فيه التنوين يبنى وهو راجح لا يصح الا يكون عاملا
لان سمه التام كونه مقتضيا للتمييز لابهامه وهو ههنا مفقود وانما الابهام
انه قد اضيف الى راجح لان المفقود بالتمييز المقدر بالراجح معينها ولو اورد
المميز التمثيل موضحا وذلك كمثال قولنا راقود خلا لكان احسن وعلى
قول من قال الاسمي بابا قد انتصب ههنا بثبوت التنوين والاضافة يجيبا
ضبط من ضبط الاسم لانه يعود الى اعمال الشيئين في معمول واحد وبقال الثالث

الاول

الاول فعاد صير اسما سما هو تام بالتنوين وبنون التثنية فاعلم
وهو كمسامحة والكيل والوزن والعدد لانك اذا قلت عشرون
سمنا فقد قدرت ما عندك من السمن بالمنون وبقال الاخيرة
فيما مس لانك اذا قلت لي ملؤه سمنا فقد قسمتا ما عندك السمن على
هذا الاناء والتمييز هو رفع الابهام اما رافع الابهام عن المعدود ههنا
المراد بالمعدود ههنا ما يحاط بالجملة وهو ظاهر عند من لو اوصى لك فقال التمييز
لزيد الابهام عن المعدود كهذا زما كالمثال الذي ذكرنا قبل هذا وهو الاسم
التام باحد اربعة اشياء اورفع الابهام عن الجملة مثاله نحو طاب زيد نفسا
فان الابهام ههنا في الجملة اسناد الطيب الى زيد لان الطيب على الاقوال
والنفس زيد وقد سبق ان بحث التمييز الذي هو رفع الابهام على الجملة في الخبر
المنصوب بما فرغ على الباب الثاني شرعنا في بيان الثالث فقال الباب الثالث
في العوامل اللفظية السماعية وهي ان العوامل اللفظية السماعية على ثلثة اصناف
احدها حروف وثانيها افعال وثالثها اسماء وانما قدم الحروف على الافعال والاسماء
لان الحروف هي الاصل فيها العدم وجود الاطراد فيها بخلاف الافعال والاسماء
وانما امتازت الاسماء عن الافعال لان الاسماء لا تعمل الا بمشابهتها كاسم الفاعل وغيره
والحروف قال السماء الجازية نحو فاء وقد فلهذا آخرها عنها قبل فيه منعوض نحو غلام
زيد فان الغلام عامل في زيد مع عدم المشابهة للافعال والحروف وفي نظائره نظر ان

ف
سماء

الى جواب كمن

قيل

المضاف اليه بواسطة حرف الجر فيقوى بذلك على العمل وسماه
الزجاجي بالمشابهة وجملتها اثنا عشر عاملا اللفظية السماعية احد وتسعون
عاملا على ما ذكره الامام المحقق رح في الآية الحروف العوامل الاول منها حروف الاسم
والثاني حروف الفعل وانما قدم الحروف العاملة في الاسم على الحروف العاملة في الفعل
لكثرة الاول وقلة الثاني وحروف في الاسم نوعان احدهما عاملة في المفرد وثانيهما
عاملة في الجملة اسمية فجزء الجملة وقدم من الحروف العاملة في الاسماء ما هو العامل
عملا واحدا وهو ما هو العامل عملين لكون الواحد مقدما على الاثنين وعاملة في المفرد نوعان
الاول جار والثاني ناصب وانما قدم من الحروف العاملة عملا واحدا الجار على الناصب
لان الجار عامل بلا ريب ولا شبهة بخلاف الناصب لانهم اختلفوا في ان الناصب
هذا الحروف او الفعل كقولهم استوى الماء والخشبة اما الحروف الجارة فسبعة عشر
الاول منها وهي موضوعة لاربعة معان للابتداء الغاية وهو الغالب فيها
نحو خرجت من البصرة الى الكوفة وللزمان كقوله تعالى لمسجد اسس على التقوى من اول يوم وتعرف الابتداء
بما يصح بعده لانشأ او للتبعيض وكونها للتبعيض نحو قوله تعالى اخذت من المال وتعرف
التبعيض بان يصح ان يقال بعض في موضعها بعض وللبيان وذلك في مثل عندي عشرة
من الدراهم اذ العشرة قد تكون من الدراهم والدنانير فبقولك من الدراهم
تبين ما هو المعنى وعلى هذا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان لان الرجس
قد يكون من الاوثان وغيرها فلما قيل من الاوثان تبين ما هو المراد وتعرف كونها

للتبيين

للتبيين بمستقاة المعنى عند عامة النحاة مثاله ما رأيت من رجل الا زيدا فان من
الرجل بعد الا وان فارقها جنسا فاجتنبوا الرجس من الاوثان يستقيم المعنى
وللزيادة نحو ما جاءني من احد ويسمى زائدة لمجرد التوكيد فتدخل على
من احد الاسم وحدها في حال [illegible] الزيادة على المنصوب فتدخل
وحدها على المنصوب ايضا في حال الزيادة على المنصوب ايضا فيما
وجد فيه لفظة حال الزيادة على المرفوع اذ حرف الجر موضوع لمعنى المخصوص المنصوب
فيجب بوصل الافعال الى الاسماء فيكون حال الزيادة تابعا لحال الاصل وقد
يعرف كونها زائدة بانها لو اسقطت يبقى الكلام على اصل معناه وقد
اشرنا بقولنا على اصل معناه الى ان قولك ما جئتني من رجل الا زيدا فان الاستثناء
وغيره يفيد كونه زيدا عند الاستثناء وانما فهمنا مجيئه من احد دون ما
جاءني من رجل لان من ههنا ليست بزائدة محضة حيث افادت الاستغراق
بخلاف ما جاءني من احد فان من زائدة محضة ما زيدت لتوكيد معنى النفي اذ لا
فرق في المعنى بين ما جاءني من احد وبين ما جاءني احد لانها وتركها معا في الا
لانها افادت اقترانه بحرف النفي وهو مشكر يفيد الاستغراق بالضرورة و
لهذا لا تقول ما جاءني احد بل اثنان والعلم انها عند سيبويه ومن
تابعه واكثر البصريين الا في النفي نحو ما ما جاءني من احد بل اثنان او تزاد في غيره عند الاخفش
والكوفيين وارجح سيبويه بحجة مذهبه بالاستغراق وبان من لاستغراق
الجنس وهو لا يكون الا في النفي واما الاخفش والكوفيون فانها عندهم

استغراق

بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم وجه الاولى ان يقال ان المراد من ذنوبكم ولا يمكن ان
يكون من ههنا للتبعيض بحسب الآية الاخرى وهي قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب
جميعا فلزم الحمل على الزيادة لزم التناقض وكلام الله معصوم منه واجاب
سيبويه عن هذا بان تاويل الآية يغفر لكم بعض ذنوبكم فمن ههنا للتبعيض
فلا ينافيه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا لان هذه الآية خطاب لامة
محمد صلعم وقولهم ليغفر لكم من ذنوبكم خطاب لامة نوح فلا يلزم من غفران
جميع ذنوب امة محمد غفران جميع ذنوب امة نوح مع انه غير ثابت فضلا عن كونه
بدليل قوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك والعلم عند الله
يجيء بمعنى احد الامرين للبدل كقوله تعالى وجعلنا منكم ملائكة يخلفون ويجيء
للتعليل كقوله وحين نضعون شبابكم من الظهر هي الظهر ثم امر الظهر ثم قوله
تعالى ما خطبكم ثم اعقبوا امر الاجل خطبكم تمام والثانية الى وهي وضعت
لانتهاء الغاية اعلم ان المكان عشر في البصرة الى الكوفة واعلم ان الزمان
كقوله تعالى اتموا الصيام الى الليل وظهر من هذا انها معارضة كما وقد تاتي بمعنى
مع كقوله تعالى من انصاري الى الله اي مع الله والثالثة حتى وهي ايضا امر ان
حتى الا ان مجرورها حتى احاديث بمعنى المذكور قبلها امر قبل حتى به امر بذلك الشيء
مثاله كقولك اكلت السمكة حتى راسها او شيء يسيرها امر المذكور قبلها عند ان
تلتذ ذلك الشيء مثاله كقولك نمت البارحة حتى الصباح فالراس به امر بالراس

يسيرها السمكة والصباح منه يسيرها الليلة ومن ثم لو قلت نمت الليلة
حتى نصفها او ثلثها لم يجز لوقت نمت البارحة لا يصيرها او ثلثها يجوز
لان ذلك ليس بشرط ما لا واعلم ان حتى تجيء لمعنيين اخريين احدهما
ان تكون عاطفة على الكلمة حتى راسها بالنصب والثاني ان
يكون مبتدا بعد الكلام وهي تدخل على الاسم والفعل كقولك ذهب القوم
حتى ابو بكر وذهب وحتى ذهب ابو بكر وكذا اكلت السمكة حتى راسها بالرفع وهي
يكون الراس مبتدا وخبره محذوف وهو ما اكول وحتى ايضا امر حتى حتى اذا
يدخل ما بعدها امر ما بعد حتى فيما قبلها امر فيما قبل حتى نحو اكلت السمكة
حتى راسها فان ما بعد حتى وهو الراس داخل فيما قبلها وهو الاكل وهو
كلمة لا تدخل على المظهر فحولا زيد والضمير عوض عنه وحتى لا تدخل الا على الظاهر
الستي لا فلا يقال حتى هو والرابعة في وهي موضوعة للظرفية فظرف الشيء ما يحيط
بذلك الشيء ويتمكن فيه اما تحقيقا كقولك المال في الجيب واما تقديرا نحو ثبت
في الكتاب وقد يجيء بمعنى على كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع
النخل والتعليل كقوله تعالى لمسكم فيما افضتم اي لاجل ما افضتم والخامس
الباء وهي وضعت للالصاق مثاله كقولك به داء اي التصق به وخالط داؤه فان
قلت فما تقول في قوله مررت بزيد فان الباء لا يمكن ان يفيد الا الالصاق وهو غلط واجاب
بقوله المعنى مررت بزيد فتوسع اما وارد على الاتساع والمجاز والمعنى التصق مروري

زائدة

ما يوضع لترتيب فئة زائدة عن آحاد الالصاق اقسم بالله لا يصار بها
الفعل الا القسم ويحذف الفعل منها كثيرا نحو بالله تافعلن والاصل الواو
او الباء والقسم وهو بدل منها اما من الباء في نحو والله لافعلن وانما ابدلت
الواو منها لتقاربهما في الخرج لانهما شفويان وفي المعنى لان معنى الخرج والالصاق
متقاربان والتاء بدل من التاء في القسم وهو بدل من الواو نحو تالله
لاكيدن وابدلت التاء من الواو لشبوت المشابهة بينهما في الخرج كما ذكر
في صدر الكتاب والباء لها لزمها ساكنة دخلت على المظهر نحو اقسم
بالله وعلى المضمر كمضمر نحو به لاصيدنه واما الواو فانها لا تدخل الا على المظهر لتضمنها
ورجه الخرج على ورجه الاصل والتاء فانها لا تدخل الا على مظهر واحد
هو لفظ الله تنبيه ورجه الخرج على ورجه الاصل واعراب الكلمة
تشاف ويكون الباء للتعدية في مثل ذهبت به اذ المعنى اذهبته واما عداها
للتعدية على الاشراد مع انها في سائر الاوجه قد افادت معنى التعدية لانها في
مثل ذهبت به لا تفيد شيئا سوى التعدية وفي سائر الاوجه تفيد معها
معنى آخر من الالصاق والاستعانة والمصاحبة وقد يكون للاستعانة في
نحو كتبت بالقلم اما بالاستعانة العلم وقد يكون للمصاحبة في نحو خلت عليه
بثياب السفر اي هو بثياب السفر قال صاحب العين والفرق بين الباء
وبين مع ان مع للاشياب المصاحبة ابتداء والباء للاستدامة وقد يكون

زائدة

زائدة اما في الموجب نحو قوله تعالى وكفى بالله شهيدا واما في المنفي نحو قوله
ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة على احد التاويلين الا ان زيادتها في المنفي
اقيس منها في الموجب لانها من وظرفية نحو جلست بالمسجد اي فيه ولام
الام وهي موضوعة للتمليك والاختصاص نحو المال لزيد والاختصاص العم
اضافة كل شيء اختصاص ولا ينفك نحو الجل للفرس وهو ابنه والله
فان فيه اختصاصا دون [illegible] فهذا اختصه بالذكر وللتعليل للسمن اي
بني معلوما السمن لولاه اكل كما صدر ابني اي وغير للزيادة نحو قوله
تعالى فكم اهلكنا قبلهم وبمعنى من بعد الفعل نحو قوله تع وقال الذين كفروا
للذين آمنوا وبمعنى لا نحو لكل اسير ولغروب الشمس اي لزوالها وبمعنى
على قوله تعالى ان اسأتم فلها اي فعليها وبمعنى الواو والقسم في اسم الله
تعالى خاصة نحو الله لافعلن وفي الرب نحو ورب الكعبة لافعلن وفي
غيرهما نحو ورب السماء والارض لافعلن والمذهب الصحيح انها
اسم لا حرف لكثرة دخولها على الاسم العام للتعليل وانما قلنا في الاسم العام لانها قد
تكون للتكثير في المدح كقولهم لله درك يوم لقيت منهم ولله سجاياه
فلك ولهذا اي لان من حروف الجر لا تدخل على الاسم وفي الجار قولان
الاول صدر الكلام اذ التعليل اذا تأخر الاسم يقولون قتل رجل بقول
وان الاول زيد بعمرو قتل رجل بقول فان الاول زيد لان الاول انما يجيء للاثبات اذ الكلام

النفي عقد ما فلو لم يكن التقابل بمعناه لم يكن ما بعد الا مثبتا بل منتفيا و
لم يفد قصد الطلام لان النافي انما يفيد دخل على الجمل ليغير معناها فيلزم ان يكون
للنفي قصد الطلام وعلى هذا فقس الكلام وهذا ظاهر والشرط
وذكره بعد الكون اعم وعلى هذا فقس المستثنى منه والشرط
بالصدر من حيث انها تختص بالنكرة فاذا كانت تلك النكرة او مضمرة اعلم
ان المعرفة اربع اللفظ والنشر مرتبا لانه ذكر اولا النكرة الظاهرة ثم النكرة فالمعرفة
ورد مثال الاول للرب رجل كريم لقيته ومثال الثاني بقوله ربه رجلا والضمير
في ربه رجلا نكرة لانه عائد الى شيء مبين مثل زيد وعمرو بل الى شيء ما
وفي ربه رجلا نكرة كما ترى ولو كان الضمير شيئا معينا كما في لقيته رجلا
لجاز ان يوضع موضعه غيره كما جاز في لقيته رجلا ومن حيث ان يجوز ان يلزم
الصفة اما بمعنى رب رجل جواد واما بجملة نحو رب رجل جاءني ورب
رجل ابوه قائم ورب رجل في الدار ورب رجل ان تعطه يشكرك وانما لزم
الوصف لانه اذهب في باب التقليل لان الرجل الموصوف بالقيام مثلا اقل
من الرجل على الاطلاق ومن حيث ان الفعل الذي يسلط رب على الاول يسلم المجرور
بها يجيء محذوفا في الغالب وذلك الدلالة الحال عليه والعلم به كما حذف في بسم الله
ومن حيث ان فعلها يجب ان يكون ماضيا لانك اذا قلت رب رجل كريم لقيته
كنت مخبرا بان الذي لقيته مرة اما في قليل ولا تعلم ان الذي استغناه فيما بعد قليل
كثير ولا يريد قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لانه رجع الى اما في اذ هما اخبرا به عن

بوقوعه

بوقوعه فيما يستقبل بمنزلة الموجود او اخاطب للصدق الوعد وتحقيقه
او لان الموجب لكون فعلها ماضيا معدوم والعاشر على وهي وضعت للاتيان
بفعل ما وقع الحاجة حيث يخبر به على السطح واما معنوية نحو عليه دين
فقد تكون اسما فوق تكون بمعنى فوق نحو قوله علوت من عليه سجدا ثم طمرها
اسما من فوقه ويدل على كونها اسما دخول من عليها ولو كانت حرفا جر لما دخل
عليه من لانها حينئذ دخول حرف الجر على حرف جر اذ اللام الا ان يكون على طريقة
الكناية والحاء عشر على وهي موضوعة للبعد والمجاورة فالبعد والمجاورة
من الشيء اما بسبب الزمان من المحل الاول والموصول الى الشيء الثاني
وذلك نحو قعدت السرير على القوس لان السرير قد تجاوز عن
المحل الاول في الوصول الى الآخر بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم وصلت الى المحل
الثاني في شوشة الاول او بالزوال عن المحل الاول وحده نحو رويت عنه الزبيدي
قال الزبيدي قد زالت عن رتبة المحدثين في عدم الوصول الى المحل الفرد وهي قد
تكون اسما وقد تكون بمعنى الجانب كقوله من علن يمين مرة واما في اسما فجانب
يمين ويدل على ذلك دخول من كما مر في على قال شهاب الدين في شرح
الزبيدية ثم ان المحل واحد عن على وعلى قد يقع موقع الآخر اما على يقع موقع عن
وبالعكس اما الاول فكقوله اذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها
اما عن واما الثاني فكقوله لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت

وهاتان قراءتان وقرأ ابن علي وقوله لاه ابن والله فالثانية عشر الطاف
وهي انما وضعت للتشبيه فتأله نحو الذي كزيد في الدار قال صاحب المفاتيح
انما فعل عما يتعين ان تكون الكاف فيه حرفا لان بعد كزيد به صلة ولا بد ان
يكون جملة فلو جعلت الكاف اسما بمنزلة مثل وفعل زيد فعل ولو جعلت ما بعدها
موصولا تكون جملة فلو جعلت الكاف اسما بمنزلة مثل وفعل زيد فعل لان حرف
الموصولة وهذا باطل ولو جعلنا ما حرفا يلزم ان يقدر قبلها فعل لان حرف
الجر يجر في الفعل الا الاسم والفعل في حالة جملة فتحقق العلة وقد تكون زائدة
اي يجر في الفعل الا الاسم والفعل في حالة جملة فتحقق العلة وقد تكون زائدة
كقوله تعالى ليس كمثله شيء قال مولانا شمس الدين الكرماني رحمه الله في شرحه
اللباب معناه ليس مثله شيء لانها لو لم تكن زائدة لافتضى في الكلام ان يكون
الآية غير قرينة سيرهم اثبت المثل واله تعالى منزه عن ذلك وقيل لو لم تكن زائدة
لزم نفيه تعالى لانه نفى مثل وهو مثله لان اسم الشيء وما يماثله وفيه نظر لان
اللازم نفي الله تعالى بصيغة المثلية ولا يلزم منه نفي ذات الله تعالى لجواز ان
يكون انتفاء لازمها بانتفاء صفة المثلية كزيد في بعض شروح الطائفة ثم
كلامه وقيل المثل جاء بمعنى الصفة كقوله تعالى مثل الجنة التي وعد المتقون اي صفة
صفة الجنة فتقدير الآية ليس كصفة شيء فعلى هذا لا يكون زائدة وقد تكون
اسمية فتكون بمعنى المثل كقوله يضحكن عن كالبرد والمبرام اي عن مثل البرد
وقيل بل هي اسم يرادف المثل كما مر غير مرة والثالثة عشر قد والرابعة عشر
قد وهما وضعت للابتداء الغاية في الزمان الماضي اذا كان ما قبلها فعلا ماضيا نحو

مارابية قد يوم الجمعة وقد يوم الجمعة تريد ان ابتداء انتفاء الرؤية يوم
الجمعة فقد حرف او صلت الفعل الذي قبلها الى الاسم الذي بعدها وقد
يرفع ما بعدها اعراب ما بعد قد وقد يرفع ما بعدها ما ليس بخبر على الالطاف
بل وان كانت اسمين سواء اريد بها ما مضى بقد وقد او الا لمدة او اريد بها ما
قبلها الا لجميع المدة والعلم الى الان حرف اورد هنا لصفة البديعة وهي
اللف والنشر على الترتيب لانه ذكر اولا ارادة اول المدة ثم اردف جميعها فاورد
مثال الاول بقوله نحو مارأيته قد يوم الجمعة بالرفع كان قيل اول انتفاء
الرؤية يوم الجمعة ومثال الثاني بقوله نحو مارأيته قد يومان كان قيل
غاية انتفاء الرؤية يومان واول وقت وآخره يومان ولا يجب عند ان
يطلعهم براءه بجميع المدة اتيان ما بعد بها بالمعرفة بل الواجب الاتيان
بالعدد ولو قلت مارأيته قد يوم الجمعة بالرفع فريد اول الوقت واخره جاز
بتأويل وهو مارأيته قد اثنا عشر ساعة اذ وعشر ساعات مثلا والفرق
بين المرفوع الذي يراد به جميع المدة والمرفوع الذي يراد به الاول المدة ان الرؤ
ية
في الوجه الاول مختلط بيوم الجمعة ولم يحصل في جزء منه بل صاحبها منتفية
في جميع اجزاء به وفي الثاني قد انتفت في يوم الجمعة واما الفرق بين المرفوع
المجرور فهو ان الكلام في الثاني على جملة واحدة وفي الاول على جملتين احدهما ما
رأيته والثانية قد يومان لان قد جعلته ايومان جزءا فاجمع فمارابية وغايته

انتفاء والرؤية يوجبان قال فيلم لا يجوز تخلل العاطف كما جاز مع ما
فرغا واجوب بانه انما لم يجز لاقتراح احد الحكمين بالاخر ولما
كان كذلك اخذا وجرا بجوب جملة واحدة فلم يجز دخول العاطف بخلاف ما
نحن فيه فانه قال انما يجوز هذا اذا كان الاخر ممن ينتفي
عنه الشرطية وانما قال انما يجوز هذا بيان لان ما ذكر ان الاخر ممن ينتفي
اول الوقت كما ذكرنا وان كان كذلك فلم تتوهم ان يتوهم انتفاء الاخر في قوله
ما رايته منذ يوم فانه ان كان كذلك فلم تتوهم ان يتوهم انتفاء الاخر ههنا غير ممتنع
وذلك لانك لو قصدت ان انتفاء الرؤية مقدر بهذا المقدار وانه يجوز
لهذا المقدار ابتداء وانتهاء لم يجز ان يقطع هذا المقدار فترفعت ولو اردت ان
تجعل ابتداء اول هذه المدة الا وقت الذي تتكلم فيه ولكن لا تقدر الفعل بالمدة ولا
تعبر بها لانها تكون مريدا انه كائن بعد يوم تبلغ غايته عمرك فعلت ما رايته منذ يوما
يريد ان انتفاء الرؤية انما هو في فترة اولها اول يوم من هذا الوقت وآخرها
بتته بعد بل هو باق كما كذا قال صاحب الصحاح وانما بني منذ على السكون
لكونه هو الاصل في البناء ومنذ على الحركة لاجتماع الساكنين وعلى الضم لكونها
مقتضية بمعنى اي من بين احد هذين وثانيهما الا انك اذا قلت ما رايته منذ يوما
يفهم منه ابتداء الرؤية وانتهاءها فاقتضى ان يبنى على اقوى
الحركات وهي الضمة واما من عشر حاشا وخلا وعدا فوضعت للتنزيه نحو
اسماء القوم حاشا زيد واختلفوا في كونها حرفا جر فعند سيبويه انها حروف

جر بدل

حاشا

وعند بعض علماء ذلك قوله حاشا ابي ثوبان ان به ضنا على الملحى ضنة والشتم
وعند بعضهم انها فعل فاعل في بعض جانب نحو جاءني القوم حاشا زيدا اي جانب
بعضهم زيدا وان ما بعدها منصوب بتقدير فعل وان ما بعدها مجرور بالاضافة
ما بعدها وقيد نصب ما بعدها بقوله اذا كانتا فعلين لانها اذا كانت حرفين
لا ينصب ما بعدهما نحو جاءني القوم خلا زيدٍ وعدا زيدٍ يا بكر واذا قلت ما خلا
وما عدا ينصب ما بعدهما البتة كتعين فعليتهما بعد قول ما عليهما واما ما
ينصب ايضا وقيده على ذكر في اما في احدها الواو الذي بمعنى مع نحو استوى الماء
والخشبة فانه ينصب بعد اما الواو بمعنى مع في يكون ما قبلها فعلا ما ستوى
او يكون قبلها معنى فعل نحو ما شاكلك وزيدا فانه فيه معنى ما تصنع وانما لم
يجعل بمعنى مع الواو بمعنى مع فيما تقدم من معمول الفعل وبينهما الواو

حل

تناقض ولعل قوله عليها اي ذكر في الغاية لان انه بهذه التناقض وانما حروف
النداء وهي في يا وايا وهيا والهمزة اعلم ان اصل ما استعمل لما
هو له البعيد للنداء استعملوه في البعيد والقريب دون اخواتها لكثرة استعمالها
في النداء وايا وهيا للبعيد قيل لوجود فيهما الكثرة حروفها وايا للمتوسط بين
البعيد والقريب لتوسط حروفها بين القلة والكثرة لكون حروفها بالنسبة
الى ايا وهيا قليلة وبالنسبة الى الهمزة كثيرة والهمزة للقريب فان عرفت
هذا فاعلم ان المصنف لو قرنه بواو لكان احسن اذ تصور التوسط متوقف

على تقدير الطرفين البعيد والقريب فلو فعل كذلك وضعا لكان اجراء
ايضا على المواضعة بين الطبع والوضع وهن آمن حروف النداء وخلف المنادى
وكون حرف النداء ناصبا لفظا ومحلا بس جاريا على الاطلاق بل قد كان
اسما ومضافا فقال له نحو يا عبد الله او كان المنادى مضافا ومضافا اليه
للمضاف فقاله نحو يا خير اخا زيد وجه المشابهة بينهما من حيث ان الاول
عامل في الثاني لان من لازم ان يجعل متصلة بزيد او خبرا ان كان
الاول كان زيد في محل جر بالاضافة فقد شابه ضرب زيد وان كان
الثاني كان في الظاهر لان الثاني قد اجر بالاول اجراء المضاف اليه بالمضاف ومن
حيث ان الثاني قد تمام الاول كما ان المضاف اليه قد تمام المضاف ومن حيث
ان الاول قد يختص بالثاني كما يختص المضاف بالمضاف اليه وهو امر المضاف للمضاف ا
كل اسم يتعلق به اسم بنكرة اسم شئ هو مما تمام معناه اسم فيه فذلك كتعلق
معنى زيد بمعهود بخبرية في يا خير اخا زيد قوله شيئا بالرفع على الفاعلية لقوله يتعلق
وقوله هو من قوله تمام معناه جملة اسمية في محل الرفع على الوصفية لشئ
ويحتمل ان يكون في محل النصب على الحالية من شئ لانه ضعيف وقد وجدت
في بعض النسخ وهو من تمام معناه فيكون جملة اسمية فصلية في محل
على الحالية من شئ وكان المنادى نكرة كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي فان
رجلا ههنا نكرة لعدم القصد الى الواحد المعين بل الى كل من يأخذ بيده فهو المنادى

بهذا وجه بعض وعند بعض آخر الشاعب فيها الحرف لنيابة حرف النداء
ويؤيده جواز الاضافة في حرف النداء فلو لا انه نايب مناب ما جاز فيه
الاضافة الخ لا سبيل للحروف اليها وتعلق لام الجارة بنيابة نحو يا لزيد وهو لا
يتعلق الا بالفعل او بمعنى الفعل ولا زعم بعض ان فيه ضميرا دعا المنادى
الموقة المعرفة فمعلوم لوقوعه موقع كاف الخطاب في الافراد والتعريف كما
ذكره المضاف والمضاف اليه فلم يبن لافتقاره علة البناء فيها فيما حيث انها
اعتبارا موقع كاف الخطاب في الافراد ولان المضاف اليه بمنزلة التنوين لمعاقبته
اياه وهو علم التمكن فلا يجوز بناؤه مع ما هو بمنزلة علم التمكن واما النكرة فلم
تشبها البتة لكونها علة البناء فيها مفقودة حيث لم تقع موقع كاف الخطاب
في التعريف مثال المنادى المعرف المعرفة نحو يا زيد ويا رجل وانما فصل مثالين
لان شابهة الا المنادى المعرف المعرفة على نوعين الاول ما كان معرفة قبل النداء
نحو يا زيد والثاني ما كان معرفة بالنداء نحو يا رجل فانه غير معرفة قبل النداء
وانما تعرف به بيانا لك اقبلت بواحد معين من الجنس وخصصته بالنداء
فلم يجز ان تقول الرجل بلا في ام التعريف قاصدا واحدا بعينه ولكن محله من
المنادى المعرف المعرفة النصب ولزم ان لا يجعل في محل النداء من المعرف المعرفة
النصب جائز في صفة المعرفة وجهان الرفع حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل
والجر لا يجوز في صفة ما يجيء من المنادى المعرف المعرفة نحو يا زيد الظريف بالرفع و

الظريف

بالنصب وكذا جاز في جاءني الاثنى واللام من المعطوفات المختلفة وحول بالنصب
والرفع حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل نحو يا زيد والحارث بالرفع والحارث بالنصب
واما جاز في صوت المضاف والمعطوف عليه الرفع حملا على اللفظ وان لم يجز في باب
افعل الا بر بكر وسواء الطريقين لان العلم لما كان مطرحا في كل مكان
فرد معرفة اشبه في الظاهر ما لا يرتفع بالفعل نحو جاءني احد ما جاز الحمل على اللفظ كما
في المعرب ولم يجز الحمل على اللفظ في ليس لان البناء على الكسر غير مطرد في كل مكان
فلم يكن ظاهرا ظاهرا فضلا وعن صوت المضاف فيجوز فيها النصب لا غير اما لا يجوز
فيها غير النصب نحو يا زيد صاحب عمرو لان المضاف اذا كان مضافا لم يعرف فيه
الا النصب فضايع المضاف اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب على سبيل اللزوم
واعلم انه لو قال بعد قوله في صوت المضاف اضافة حقيقية لكان اجود ليشمل
ما يتفق بمثل الحسن الوجه فانه يجوز فيه الوجهان وايضا لو قال
والمشبه به لكان اصوب ليشمل مثل يا ابن زيد وغلامنا وثلثتهن وسايره
التوابع المشبهة بالمضاف فانه ليس فيه الا النصب وبادرها الرجل
فانه مثل يا زيد الظريف في كونه صوتا واما مضاف مفرد معرفة فلعدم ازيد
بين على الضم والرجل صوته له اما لا يبادرها فللتشبيه على ان المضاف اليه
اولان اياه لازم الاضافة فاستوا برها لتكون لحاق التعويض عن المضاف اليه
قوله الا انه لا يجوز فيه اضافة الرجل الا الرفع استثناء عن قوله وبادرها

الرجل مثل

الرجل مثل يا زيد الظريف واما لا يجوز فيه غير الرفع وان كان في يا زيد
الظريف جاز غير الرفع لان اياه وان كان مضافا صورة الا انه سواء يعتقد
بالنداء واما جاء واياه ليكونا وصفة للمنادى واضافة الاثنى واللام حكمهما
اي بين التخصيص بالنداء والعلم الشخصي ولا يدخل يا على اضافة ال على اسم
فيه ال كالاسم الاثنى واللام لما مر قبل هذا الا على اسم الله تع واحدة هذا استثناء
من قوله ولا يدخل يا على اضافة الاثنى واللام اي يجوز دخول يا على اسم الله
تعالى وحده وان كان غير جايز في غيره احالان الاثنى واللام ههنا ملحوق عن
حذف في كثرة الاستعمال واما لكثرة اسهم اطلاق اسم ابراهم على الله تع
واحالان اطلاق الاسماء وابراهيم على الله تع موقوف على الاذن الشرعي عن
ولم يجئ اذن الشرع في اطلاق اسم على الله تع واما قوله من الجمل يا الله
بقطع همزة واثبت بخيلة بالوصل على غير قياس وان وصف
المضموم بابن وسواء ابن بين علمين بنيت المضاف مع الابن على الضم وذا
كان الاصل ان يبنى على الضم لانه مضاف معرفة ومبني الثاني
لانه صفة مضاف لانهما بمنزلة شيء واحد كخمسة عشر وذلك لان الابن لا
ينفك عن الاب كما لا ينفك عن كونه ابنا فكان صفة لازمة له والصفة و
الموصوف بمنزلة شيء واحد فهو استثناء لا بمنزلة شيء واحد اتبعت
حركة الاول حركة الابن حال قبيل لم لم يجعل الاول على الكسر وهو حركة ما لم

الرجل مثل

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible] على ان الحركة التي استحق بها الابن حالة الاضافة كانت اعرابية وهو الفتح لانه
نقيض ان الحركة التي استحق بها الابن حالة الافراد كانت اعرابية وهو الضم لانه
نقيض وحركة المضاف وهما بنائية والتابع الحركة البنائية على الحركة
الاعرابية اولى من العكس لان الحركة الاعرابية اقوى وقال بعضهم الا فيه نظر لان كون
الفتح يكون ابن في قولنا جاء زيد بن عمرو وحركة الاعراب والحركة في دال زيد حركة
اتباع بدليل ان كسرة شبه جاء زيد بن عمرو ومررت بزيد بن عمرو يكون حركة الهمزة من
امرأة حركة اعراب وحركة الراء حركة اتباع كذلك يكون حركة النون من ابن حركة اعراب
وحركة الف المضاف حركة اتباع ولا يوجب جعل الابن مع المضاف شيئا واحدا ان
يكون الابن مبنيا لان الاسمين اذا جعلا اسما واحدا لم يبق فيهما الا الحكم
الاول اذ الحكم الثاني عند المغايرة كما في كمدة نحو بعلبك واذا عرفت فاذكرنا
من المذهبين فاعلم ان المذهب الاول يحتمل قوله بنيت المضاف اي الا
على الفتح على ما عليه الاكثرون من بنائها على الفتح وهو ظاهر وان يحتمل ذلك
على ما عليه الاقلون من ان المضاف معربي على الفتح فقط ح ح فكان تقدير الكلام
بنيت المضاف في حال كونه مجاورا بالابن الذي بين علمين اعلم ان قوله بابن
متعلق بقوله وان صفت المضموم وقوله وهو بين علمين جملة اسمية في محل
النصب على الحالية من ابن وقوله بنيت فيما لقوله وان وصفت فعال الابن
الذي كان بين علمين نحو يا زيد بن عمرو واقبل الذي بين فاطمة
كان اسم الابن الغير الواقع بين علمين كسائر الاسماء المضافة التي كانت

صفة

[illegible] اسما كان يكون في الاسماء المضافة اذا كانت صفة منصوبة
لذلك يكون الابن الغير الواقع بين علمين منصوبا مثل الابن الغير الواقع بين
علمين نحو يا زيد بن عمرو ومررت بزيد بن عمرو ومررت بزيد بن عمرو واعلم ان ثبوت
الياء في اللفظ والالف في الخط مثلا في ابن وكذلك حذفهما وتحقق المذاهب اللام
الجارة [illegible] موجبة للاستغاثة نحو يا للمسلمين او تحقق اللام الجارة
موجبة للتعجب نحو يا للماء كأنك قد ابصرت ماء فاتيك فتشاوره به وتقول
يا لخيل تراك فاتك عجب الشان لا يعرفك على اجهد يا للدواهي الدواهي جمع داهية
وهي العقوبة والشدة وانما فتحت اللام الجارة مع الموجود امام المستغاث
به الجارة واللام الجارة اذا دخلت على المظهر وجب كسرها نحو لزيد
فرقا بين الموجود والموجود اليه لان لام بعلبك الامر بها نحو بعلبك الامر بها نحو بعلبك حصل
الفرق بينهما لان نحو لزيد على المظهر بمضمر امامها الكاف الخطاب لكونه
واقعا موقعه وفتح اللام الجارة اذا دخلت على المضمر نحو لك وله فلما فتحت
لما المدعو غير كسرت مع المدعو اليه فان قيل ان ما ذكرتم من ان اللام الجارة
لما المدعو مفتوحة لكونها على المضمر منقوض بقولهم يا ليهنئة بكسر اللام واجاب
عنه بقوله [illegible] بكسر اللام لما ترك المدعو وامنع يا للعوام
لليهنئة اما اهفو وما شاهدوها ويرحم المساهدون اعلم ان الترخيم حذف
آخر الكلمة على سبيل الاعتباط والاعتباط ان يخترع المتكلم من غير علة وهو مأخوذ من

اولان اما ان تشترك فيه الحرف الرابع بدليل اعتبار علة فيه الحرف وهذا
ضعيف اما الاول فلان تلك الاسماء انما حذفت لاعارتها لاستثقال الحركة عليها
واما الثاني فلان جعل حركة الاوسط بمنزلة الحرف الرابع غير مطرد في كل الحكمان
والالكان فريد وعلبط الحذ وفان صاحبه ابد وعلابط فاعلم سيبويه اعلم انه لو
قال بجعله زيدا على ثلثة احرف غير قبرهم ولا عصفر آذ لا عضر الكان احسن
لانها لا ترخم وان زادت على ثلثة احرف لانه ضعيف بالابهام فلا يزال
ضعفه بالحذف فقال ترخيم المضاف وما اضاف كان حرفه اعلما زيدا على ثلثة احرف
كقولنا حارو ياسعي وياهرو وياصفي في حارث وسعيد وهروان وعصفور
والعلم ان الترخيم على ثلثة احرف الاول حذف حرفين والثاني حذف شطر الكلمة
والثالث حذف حرف واحد فالاول فانه فيما اذا كان في آخر الاسم حرفان
زايدتان معا فحكم الزايدة الواحدة كما فيه الف التانيث ممدودة نحو
حمراء او مقصورة كما فيه الالف والنون المزيدتان نحو عثمان وحمران
وسكران وكما فيه ياء النسبة نحو كوفي وبصري عند سيبويه وكما فيه علامة
التثنية والجمع نحو زيدان وزيدون فحذفهما حرفان للترخيم لانهما بمنزلة حرف
واحد لكن شرط ان يبقى الاسم بعد الحذف على ثلثة احرف وهذا احتراز عن
نحو زيدان وزيدون وفيما اذا كان قبل آخر الاسم حرفة بشرط ان يكون الاسم
الكثر من اربعة احرف قبل الحذف نحو منصور فانه يحذف فيه حرفان احدهما

ما قبل الحرف الاخير واما الساكنة فيما بعد ذلك الحرف فانما تحذف لتحقيق الغرض
بسهولة وليس سبب هذه العلة تقتضي ان يحذف آخر الكلمة وانما تحقق
الترخيم بالحذف واذ الشيء انما يكون لاجلهم فالحذف يجوز فيما يحقق الترخيم
ان اذ كل امر فما لا يحقق التوقف حتى يتم الكلام وترخيم المضاف غير جايز على
الاطلاق بل اذا كان المضاف معرفة واضيف الى علم المضاف فيه والمضاف
اليه بمنزلة الاسم الواحد فلا يجوز اذ لا يبقى المضاف او المضاف
اليه بالسبيل الذي شرطنا في اول الاول فلم يقع الترخيم في وسط الكلمة لان
المضاف والمضاف اليه بمنزلة الكلمة الواحدة واما الثاني فلانه لا يلزم ترخيم ما
ليس بمضاف وعلم بجملة لانها لكونها محكية على حالها وعلم المستغاث والمندوب
لانها لا يرخمان لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويله والترخيم ينافي ذلك وهذا
كان المضاف علما حال كون ذلك العلم زايدا على ثلثة احرف آخر اشترط لكون
المحذوف وشرطه كلا قوم في النداء وفي غيره بحسب التخفيف واما اشتراط لكون ذلك
زايدا على ثلثة احرف فلان الثلاثة اقل الاصول واعدلها فلا تحذف حتى واحد من
الاعتدال وبالمقصود من الترخيم التخفيف والثلاثي في غاية الخفة فلا يستدعي
للتخفيف بسبب الزيادة على ثلثة احرف واحترز بقوله زايدا على ثلثة احرف عما فيه
حسن وبكر فانها لا يرخمان عند البصريين لما مر واما عند الكوفيين فيجوز ترخيم
الثلاثي اذا كان وسطه متحركا كالموجود في نظيره من الاسماء المؤنثة نحو بردة

الف الزائدة فلانه حرف لسم والترخيم وجب في آخره واحا الواو فلانه حرف علة
زائدة وحروف العلة الزائدة اولى بالحذف واحا قلنا بشرط الا يكون
الاسم اكثر من اربعة احرف قبل الحذف لاحتراز عن ان يكون على اربعة
احرف قبل الحذف نحو ثمود وسعيد فانه لا يحذف فيهما حرف لئلا يلزم الاجحاف
في الكلمة للترخيم الذي هو مطلق التخفيف واحتراز بالكلمة حرف زائد عن حرف
الكلمة ساكن في الاصل ولهذا احذف حرفان من نحو منصور ولم يحذف
حرفان من نحو مختار بل يقال في ترخيمه يا مختا واحا الالف فيه ليست بحرف
بالتفسير المذكور لان الالف غير زائد بل بدل على ياء محذوفة في الاصل واصله
مختير واحا الثاني فانه فيما اذا كان الاسم مركبا نحو بعلبك وحضرموت
فانه يحذف الاسم الاخير اذ الاسم الاخير بمنزلة تاء التانيث نحو قائمة
فكما يحذف فيه حرفان او الاسم الاخير نحو يا حار فيحذف فيه حرف واحد وهو
والزيادة لسبب العارض والعارض مفقود ههنا وههنا تحقيق باب الترخيم
قوله الا لفائدة احتراز عن تاء التانيث استثناء من قوله على زائد على ثلثة احرف
اما يشترط في ترخيم الاسم العلمية والزيادة على ثلثة احرف لكون الاسم
في آخره تاء التانيث فانه اذا سمي رجل بقائمة ثم رخمته قلت يا قائ
فحذفت التاء مع الحرف الذي قبلها لان تاء التانيث مع ما قبلها في حكم
الزيادة على الثلثة والعلمية لان اشتراط الزيادة على الثلثة كان للهرب
من اخلال الكلمة وبالحذف الترخيم يحذف تاء التانيث وما قبلها من زيادة فلا

يلزم

يلزم من ذهاب الزائد اخلال الكلمة وان اشتراط العلمية كان لاستدعاء
التخفيف وتاء التانيث قد خلفتها لانها زائدة وهي مستدعية للتخفيف
لثقلها فصار الاسم المعرى لزم كان في آخره تاء التانيث نحو ياقب
اقبل او اقبلي فيه شبه على اختلاف المعنيين معناه لو اردت ان يثبت
العلم قلت اقبل ولو اردت اسم جنس قلت اقبلي والسابع الا
في الاستثناء الاستثناء استفعال من الثني وهو العرف يقال ثنيت
عنان الدابة اذا صرفها سمي به لان المستثنى مصروف عن حكم اللو
او من ثنية اذا صار علية سمي به لان الحكم صعب فيه او من جاء في
القوم الا زيدا اذا جاء ثني القوم وما فيه جاء زيد وهو ان الاستثناء
اخراج الشيء عن حكم حكم فيه او عن الحكم غيره او عن الشيء
والمخالفة عن الحكم حكم فيه غيره وبمثل هذا حكم حكم فيه سهو وغيره لان
سهوا الاستثناء والمستقطع لانك اذا قلت جاء القوم الا حمارا كنت مخرجا
الحمار عن حكم حكم فيه غيره لا عن حكم حكم فيه سهو وغيره لان الحمار غيره
اظهر ابكى والعلم ان قوله مبتداء وخبره اخراج الشيء وهو الاخراج
مصدر مضاف الى المفعول وذكر الفاعل متروك اذ اخراجك شيئا وقوله
عن الحكم متعلق بالاخراج وقوله حكم فيه غيره جملة فعلية في محل الجر على
الوصفية لقوله عن حكم وفي هذا المقام اعتراض قوي وبيانه انك اذا

جاءني القوم الا زيدا فزيد لا يجوز ان يكون داخلا في القوم ولا فان
قال الاول فيلزم الخلف لان نسبة المجيء الى زيد قد نفت بجاء القوم لانه
القوم انه منهم فاذا اخرجته منهم بعد ذلك بالا زيدا فقد نفيت المجيء عنه فصار
المجيء عنه مثبتا له ومنفيا عنه وهذا هو الاشتراك في محل واحد بالنسبة
واحدة وهو محال قلنا لا نسلم ان النفي مستعمل عليه بقولنا جاءني القوم الا زيدا
بل نسبة الى جميع ما عدا زيدا فقد اخبرنا بانه لبث المجيء فيتحيل الاخراج
عن شيء لانه يؤدي الى ان لا يكون اللبث اقل من الواحد وقد علم انه لبث الواحد
وان كان الشيء لا يلزم عرف اجماع اهل اللغة لا نتفي واجماعهم على ان الاستثناء
المتصل اخراج ما بعد الا مما قبلها والجواب عنه ان المستثنى منه يراد به الجميع بالنظر
الى المفردات من غير حكم بالاسناد فاذا اخرج عنه المستثنى على التحقيق
يحكم بالاسناد اذ لا يحكم على كلام متكلم بالاسناد الا بعد تمامه فلا يلزم التناقض
لان دخول المستثنى منه ثم اخراجه بالا انما كان قبل الاسناد والحكم
اليه فقولنا جاءني القوم الا زيدا بمنزلة القوم الخارج عنهم زيد جاءني والنا
انما يلزم لو كان الاخراج بعد الحكم بالاسناد وليس كذلك لان الحكم بالاسناد
بعد كمال فهم المفردات وتمامها كما يحكم في نحو بدل البعض والاشتمال مثل لو
قلت ضربت زيدا راسه اجزت عن ايقاع الضرب على غير زيد فصح
منه فلو حكمت بتمام الاسناد قبل ذكر الرأس ما صحت الا الكلام تام

به الا بعد تمامه بالرأس والمستثنى بتقدير الكلام الذي تم وهو ما
الكلام الموجب التام ما ليس بنفي ولا استفهام كما مر اذا قلت جاءني
القوم فقد حكمت بوجود المجيء وهو موجب فيكون الكلام موجبا وكذا ما
غير موجب فانه يجوز فيه غير النصب كما سيجيء وانما كان الاستفهام بمنزلة النفي
والنهي لان معنى الاستفهام الجحد كما تراه في قوله تعالى
هل من خالق غير الله وانما يجب في الكلام الموجب التام لعدم جواز الابدال فيه لان
يقوم مقام المبدل منه وعامله فيه عامله فصار قولنا جاءني القوم الا زيدا بمنزلة
جاءني الا زيد فيلزم مجيء جميع العالم سوى زيد وهو محال واعلم ان قولنا والمستثنى
بتقدير الكلام الموجب التام ليس جاريا على الاطلاق لانه لا يجوز النصب
في الكلام نحو جاءني القوم غير زيد وسوى زيد فالاول لا يقول المستثنى بعد الا
يتقدر في الكلام الموجب ليشمل ما يتقدر به وكذا يجب نصب المستثنى اذا تقدم
المستثنى على المستثنى منه لعدم جواز البدل فيه لان البدل لكونه من التوا
لا يتقدم على المبدل منه وكذا يجب نصب المستثنى اذا تقدم على صفة المستثنى
منه عند الجرمي في نحو ما جاءني احد الا زيدا خيرا منك فان الا زيدا منك مستثنى
مقدم على صفة وهي خيرا منك وانما يجب النصب عنده لان الصفة كالجزء من
الموصوف فكان تقديم المستثنى على صفة المستثنى كتقديمه عليه فيجب
نصبه وعامة سيبويه فيجوز الاستثناء ويختار البدل لانه في كلام تام

غير موجب كالمقرون بالواو وغيرها والصفة بمنزلة شيء واحد وكان تاخير المستثنى
عن الموصوف بمنزلة تاخيره عن صفة المستثنى منه لان الصفة كالعدم
اذ المقصود هو الموصوف وهو متاخر عنه وعند المبرد الاستثناء والبدل
سواء وقطع المستثنى عنه اما عن المستثنى فرع يجب نصب المستثنى
لان البدل لا يجيء في الكلام الموجب اذا لم يكن المراد فيه التعميم في الكلام
وارد الفراء النشر على الترتيب لانه ذكر اولا الكلام الموجب ثم ذكر تقديم
المستثنى على المستثنى منه ثم ذكر المنقطع وما ورد في الاول بقوله نحو
جاءني القوم الا زيدا وفي الاول بقوله وما جاءني الا زيد احد وفي الثالث بقوله
وما جاءني احد الا حمارا واما المستثنى اذا كان غير الموجب التام فانه يجوز به
النصب على الاستثناء والبدل والمراد بالتام ما يكون المستثنى منه مذكورا
احترز بغير الموجب عن الموجب فانه لا يجوز فيه الا النصب كما عرفت وبالتام
عن غير الموجب الغير التام لانه يجوز فيه النصب والبدل بل هو واجب تام
حيث اقتضاه العامل مثل ما قام الا زيد عن القيام الا مرادا كلام غير موجب
لثبوت النفي فيه لان الى يدل على النفي وتام لان المستثنى منه فيه مذكور مع
انه لم يجوز وا فيه البدل والجواب عنه ان يقال لا نسلم انه لم يجوز والبدل
ولئن سلمنا وصحافذ لك لكن لا نسلم انه غير موجب لان المراد بالنفي فاعلم ما قد
النفي وليس كذلك والبدل هو الصحيح اذ فيه يكون حركة المستثنى موافق

حركة

حركة المستثنى منه جائز احد الامرين بر تبتهما بخلاف النصب على الاستثناء
والشكل الاول يكون ما وطريق الموافقة اولى فيكون البدل هو الصحيح
بهذا فقد ترك قيوده الاخر ويسوغ ان يقول بهذا ورد في المستثنى المتصل
غير الموجب التام الواقع بعد الا وغير مرفوع به كلام يتضمن الاستثناء
وغير مترتب على المستثنى منه واحترزنا بالقيد الاول عن المستثنى الواقع
بعد غير وسوى وعدا وخلا فانه لا يجوز فيه البدل عندنا وبالثاني عن
وقع قبل المستثنى منه فانه لا يجوز البدل فيه ايضا وبالثالث عن نحو
ما قام القوم الا زيدا اذ ربما قول من قال ما قام القوم الا زيدا فان النصب
هنا هو المختار دون البدل لقصد التعارض بين الكلامين وبالرابع عن
نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا بهما الا زيد فان البدل فيه غير مختار
لان البدل انما كان مختارا لقصد التطابق بين المستثنى وبين المستثنى منه
في الاعراب وقع الترابط لا يفيد التطابق كذا اعترض على صاحب اللباب
السعيد عبد الله التواب بهذا غير الموجب التام واما غير الموجب
الناقص فالشائع ان لا يكون الا فيه لغوة اللفظ لانه الموضع لانها فيه
نفي فاسبق ويجب على حسب اقتضاء العامل نحو ما في غير الموجب
الا تمام ما جاءني احد الا زيد بالرفع على الفاعلية لجاء وما رايت الا
بالنصب على المفعولية لرايت وما مررت الا بزيد بالجر بحرف الجر وحكم غير

الاسم الواقع بعد الا على التفصيل المذكور تقول في الكلام الموجب جاءني القوم
غير زيد بالنصب كما يستغرق الاسم الواقع بعد الا في الكلام الموجب التام
وتقول في تقديم المستثنى على المستثنى منه ما جاءني غير زيد احد
بالنصب وتقول في المنقطع ما جاءني احد غير حمار بالنصب وتقول في غير الموجب
التام ما جاءني احد غير زيد بالرفع وغير زيد بالنصب كما يكون الاسم الواقع
بعد الا كذلك في غير الموجب وتقول في غير الموجب الناقص ما جاءني غير
زيد بالرفع كما يرفع الاسم الواقع بعد الا فيه ومثله اما مثل غير سوى
بالسر مقصورا ويجوز الضم والفتح فانه بمعنى غير فانه يستثنى به كما
سواء ساكنا ايضا ممدودا ويجوز فيه الفتح ولم يرد فيه الضم واعرابها
نصب وانما على الظرفية ببيان ظرفيتها ان السوء يجر بمن مظروف المعنوية
مجرى مظروف الحقيقة فيقولون جلس فلان مكان فلان ولا يقولون
الا فيما له امكنة مقدرة فيقولون نصب الظروف الحقيقية ويستعملون
سوى وسواء ايضا في مثل هذا الموضع فيقولون ما مررت برجل سواك
ويعنون المكانك وهو صاحبك فلزم نصب كل واحد منهما انتصاب
المكان للظرفية المعنوية والبه قال ابن الحاجب في قوله وما قصدت من
اهلها سواك على الشذوذ والاصح ما ذهب اليه الكوفيون من انها اسم
منصوب بين على الظرفية وانما يجيء استعمال سوى مبتدأ او فاعلا وهو

واسم ليس

واسم ليس مثال الاول قوله واذا ما لقيته او اشتريه فسواك بالبيع او
المشتري فان سواك مبتدأ وما بعدها خبره ويجوز ان يجعل ما بعدها مبتدأ
وسواك خبره فقد وقعا فاعلين ومثال الثاني قوله ولم يبق سوى العدوان دناهم
كما دنوا فان سوى وقع بها فاعلا للقوله ولم يبق وما قبل من الفاعل
محذوف لتقديره ولم يبق شيء سوى العدوان ممنوع الحذف الفاعل
لا يحذف لكونه كالجزء من الفعل ومثال الثالث قول الراجز قوله سواكم قبل
فان سواك مجرور بتقدير ان يكون لكونه صفة لقوم ومثال الرابع قوله الا مراس
ليس بينها وبينها سوى ليلة اي من اذا الصور فان ليلة مرفوعة بتقدير
تقدير الكونه اسم ليس كذا في شرح الشذور والكوفي الداخلة على الجملة
ثمانية ستة منها منصوبة قبل المرفوع او مرفوعها واثنان منها
على العكس اي مرفوعها قبل المنصوب والستة التي كان منصوبها قبل
تسمى المشبهة بالفعل لانها يشبه الفعل من وجوه الاول كونها
على ثلاثة احرف كالفعل والثاني كون آخرها مبنيا على كالفعل الماضي والثا
ثوبها على ثلثة احرف فصاعدا كالفعل وما اشبهت من هذه الوجوه
عرت عما يوجب بناءها مرفوعا ومنصوبا وقدم فيها منصوبها على المرفو
فتقول ان زيدا قائم كما تقول ضربت زيدا اخوك الا ان تقديم المنصوب
ههنا لازم غير الظروف وشبهها جائز وانما التزم ذلك فيها لانه ليس

للحدوث فلذا في الكل وانما هو يدل على الفعل وفرع عليه فالقياس ان
يلتزم طريقة واحدة فلا يجوز فيها الوجهان ليدل الخبر بما يلزم الفعل نحو
ضرب زيد عمرا وضرب بكر زيدا وانما كان تقديم المنصوب
اولى ليكون ابعد من التباس الفعل لان الاصل فيه ان يلي الفاعل
فاذا اخر المفعول فهما فعل مخالفة بهذا الحرف للفعل والخطاط
رتبتها على رتبته وجاز تقديم الخبر على الاسم اذا كان ظرفا لانهم
يجوزون في الظروف مالم يجوزوه في غيرها واعلم انه لو قال الاحرف
بدل الحروف لكان احسن لان الحروف جمع كثرة وهو لا يستعمل
الا في فوق العشرة وهذه الاحرف ليس الا تحت العشرة اللهم
الا ان يقال ان اطلاق جمع الكثرة في موضع القلة على سبيل التجوز
كقوله تعالى ثلثة قروء في موضع اقراء وهي اما الحروف المشبهة
بالفعل ان بالكسر وان بالفتح وهما موضوعان للتحقيق فالاول
اذا قلت ان زيدا قائم فان تحقق مضمون الجملة وتثبت
قد مارة الصدق وكذا اذا قلت بلغني ان زيدا قائم وكان وهي
موضوعة للتشبيه ولكن وهي موضوعة للاستدراك وهي تعقب
الكلام لترفع وهم من يتوهم مثبوته او منفيه وليت وهو موضو
للتمني ولعل وهي موضوعة للترجي والفرق بين التمني والترجي

يجوز ان

يجوز ان يستعمل فيما يمكن وقوله اذا كان لا يرجى و
قوله اعلم ان المصرح او روضة الكلام الصيغة البديعة
وهي الالف والنشر على الترتيب لانه ذكر اولا ان بالكسر ثم ان
بالفتح ثم لكن ثم ليت ثم لعل فاورد مثال الاول بقوله
ان زيدا فاطلق ومثال الثاني بقوله وبلغني ان زيدا قائم
اما ترى ان زيدٍ ومثال الثالث بقوله ولكن زيدا الا
الاسد اصله ان زيدا كالاسد فلما نقلت كاف التشبيه
الى قبل اللام للتعليم اول الامر ان هذا الكلام للتشبيه ثم
ابدلت كسرة الهمزة الى الضمة الفتحة فتحة ما قبل
الكاف لكونها من حروف الجارة وهي مختصة بالمفردات
وهم همزة ان تفتح في فاتحة المفردة فان قبل ان سهوا
ما جئت الا لمعنى فكلام تام وفتح الهمزة تكسر في فاتحة
الجملة والجواب عنه ان ذلك مسلم الا ان السماع من
الفصحاء بالسرع فهو من هذا المعنى فاذا رفع الاول
يكون اولى من الثاني ومثال الرابع وما جاءني زيد لكن
عمرو اعلم ان هذا انما يتصور اذا كان من حيث لا يشعل احد هما
على الآخر ومثال الخامس تقول ليت الشباب يعود

يوما ما فجره بما فعل المشبب اعلم انه لو قال والا لبيت السبب
يعود يوما ما فجره بما فعل المشبب لكان اوضح وابين بهذا اللفظ
الاولوية ظاهرا على الآية بسورة الروض وقال السكاكي بقوله ولعل الزيادة
عايد الفرق بين ان وان بعد الشرط افادة التحقيق والاولى المكسورة
مع اسمها وخبرها كلام تام مفيد وان المفتوحة بخلافها لانها لا تفيد بل
تجعل الجملة بمنزلة المفردة حتى تكون قبلها اما قبل المفتوحة فعل
لبلغ او يكون قبلها اسم كقولك حق ان زيدا فمنطلق وانما الزم
بعد تم حق على ان المفتوحة مع اسمها وخبرها لانهم لو اخروها لكان
عرضة كدخول ان عليها نحو ان انك زيدا فمنطلق وهذا ليس بجايز
لاقتضاء اجتماع اكى فان اللذين يكونان بمعنى واحد ولاجل ان
المفتوحة لا تفيد بل تجعل الجملة التي تدخل عليها بمنزلة المفرد تفتح اذا
وقعت كانت واقعة بعد لو تقول لولا حين لاكومتك لانها مع اسمها
وخبرها في محل الفعل المحذوف اذ تقديره لو ثبت مجيئك لاكرمتك
فاذا لزم الفتح بعد لو لان الفعل لا يكون الا مفردا وتفتح ايضا
اذا وقعت بعد لولا لان ما بعد لولا مبتدأ محذوف خبره وهو
لا يكون الا مفردا فاذا قلت لولا ان زيدا فمنطلق لكان كذا فكانك
قلت لولا انطلاق زيد موجود لكان كذا ولو كسرت لكان جملة

والجملة

والجملة لا يصح الاخبار عنها وايضا يفتح اذا كانت واقعة بعد علمت
واخواتها نحو علمت وجدت لانك اذا قلت علمت ان زيدا
عالم فكانك قلت علمت علم زيد حاصل الا انهم تركوا ذلك المعنى لئلا
يطول الكلام بان وصلة فلما حذف الثاني لم يبق الا الاول وهو
مفرد فلزم الفتح بعد علمت واخواتها وكذلك يفتح اذا كان مضافا اليها نحو
يسرني وقت انك جالس لوجوب كون المضاف اليه مفردا فان
صلت اللام في خبرها اعني خبر ان واخواتها كسرت ان مثاله كقوله تعالى
والله يعلم انك لرسوله لان علمت صار معلوما ان كان جملة باطلا لفظا
وهو دخول اللام على خبره نحو علمت لزيد منطلق فاذا كان كذلك يكون ما
بعده من فعل الجملة فيكسر وتدخل الكافة على جميعها اعلم جميع الحروف المشبهة
بالفعل فتكفها اما تمنعها اما الحروف المشبهة بالفعل عن العمل كقوله تعالى
انما الله اله واحد لانه لما اتصلت بها صارت كما خبره منها فاخرجها عن الشبه
الذي هو علة بنائها وادخلها على الفتح واتصال الضمائر بها كما اتصالها بها
الفعل وازال اختصاص هو الحروف بالاسماء بعده دخول ما عليها فدخلت
على الجملة الفعلية ايضا كقوله تعالى انما يعمر مساجد الله لان طلب العلم ان
شبه الفعل فيزول الطلب بزوال الشبه فيبطل العمل لزوال العلة
كذا ذكره صاحب المفتاح فلما فرغ من بيان السنة التي كان منصوبها

١٣

منفصل بها قبل المرفوع احد شيئين الاشتباه الذين كان مرفوعها ما
قبل المنصوب فقال الا الاشتان اللذان مرفوعها قبل المنصوب اى
قبل المنصوب بها ولا المشبهتان بليس قوله الاثنان مبتدأ
وقوله اللذان صفته له وقوله ما طان ولا خبره وقال ما المشبهة بليس
نحو ما زيد منطلق وقال لا المشبهة به نحو لا رجل افضل منك واشتار
بقوله المشبهتان بليس الى علة عملها اما بحملان لكونها فرعا شبيهتين بليس
او وجه المشابهة ما بليس من حيث انها تنفى الحال وهو قول سيبويه
الجملة الاسمية وهو قول الباقين خبرها واحد وجه مشابهة لانه ممتنع
انزاعها للنفى وهو قولها على الجملة الاسمية الا ان مشابهة ما به اكثر من
مشابهة لا به وكذا لفظ ما يدل على المعرفة والنكرة معا ولفظ
لا لا يدل الا على النكرة وانما خصت بالنكرة دون المعرفة لان وهو قولها
على النكرة احق من وهو قولها على المعرفة لانها في الاغلب لنفى الجنس وذلك
لا يتصور الا فيها واذا انتقضت النفى اما بالا او قدمت الخبر الى
اخرها على الاسم او على اسمها بطل عملها اما عمل ما ولا فلانه انتقض
النفى بالا نحو ما زيد الا منطلق وقال سيبويه الخبر على الاسم نحو ما منطلق
زيد اما بيان بطلان عملها عند انتقاض النفى بالا فلزوال المشابهة
التى يعملان بها عمل ليس واما بيان بطلان عملها عند تقديم خبر

على اسمها

على اسمها فلانه يلزم المساواة بين عملها وعمل ليس وهى ممنوعة
لوجوب كون مزية الاصل على مزية الفرع بخلاف ليس فان علة لا يجاز ان
كان نفيها منتفعا بالا وخبرها معدا على اسمها لكونها فعلا فتبرز والاوجه
آخر وهو اضافة كل الوجه الاخران ينصب الاول وان يرفع الثانى بها وذلك
اما ينصب الاول ورفع الثانى اذا كان الاسم الذى دخل عليه ولا
مضافا لا الى نكرة او كان ذلك الاسم مضافا لما له اسم مشابها للمضاف
فمثال الاول نحو لا غلام رجل كائن عندنا ومثال الثانى نحو لا خير امل زيد
فائما عندنا وانما ينصب لا اذا كان الاسم مضافا او مشابها به لكونه بمنزلة
ان وهم يجعلون الشيئ على حاضله كما يجعلونه على نظيره وانما قال مضافا الى
نكرة لان المضاف هذا الباب لا المعرفة اللهم الا اذا كانت الاضافة لفظية
نحو لا غلام رجل كائنا عندنا ثم انهم اختلفوا فى ارتفاع فبعضهم ذهب
الى انه مرفوع بالحروف لما فى ال وبعضهم ذهب الى انه مرفوع لما هو قبل
وهو الاولى لان عمل الحرف فيه تمسك الاول الى الاحذر بها حذر ان فوجب ان
يكون مرفوع الخبر كان وكذا ان معنى النفى فيها تقتضى مضمون الجملة فوجب ان يكون
عاملة طرفيها او تمسك الثانى ان الاصل فى الفرع على ان فوجب ان لا يكون مساويا
له اذ العمل لاحظ له رتبة الفرع عن الاصل والله اعلم ان مذهب الجازيين
اشبهت الخبر فى هذا الباب الا بنو تميم فانهم لا يشبهون الخبر فى ظلامهم بل

بقوله وفي الدار الخ فرق الخبر في قولهم لو لا زيد لكان كذا واما النكرة ا

النكرة فتبنيه فيها ان مع لا على الفتح ان كان نصبه بالفتح نحو لا رجل في الدار

وعلى الكسر ان كان نصبه بالكسر بلا تنوين في الدار وعلى الوجهين لا

نصبه بلا وفي كما تشبه ومع نحو لا رجلين ولا مسلمين وفي هذا ظهر لو

قوله فيد البناء على الفتح بما فيد ما لكان اصعب وعمراه بالمفرد بهما ما جاءا

معا فاعلان للتاول التثنية وقد سبق الكلام ان الى العلة نحو جوبه

بالباء في بناء العدد وهو واحد عشر بالكسر ما زيست بمنية وبالمفرد عن

كلاف وعمن ابرت به ما منا غير بينين والعلة الموجبة لعدم البناء

معرفة والاضافة والمشبه تعرف فجبه ابضا ويقال له لا رجل في الدار

فنفي الجنس لان رجلين يشتمل على رجل بطريق البدل لكن

فتولك جاءني رجل يصلح لكل واحد منهما فتكون لا لنفي واحد عمرو

وبكر او لا يكون اكثر من الواحد ما قال صاحب المفصل في قولهم نفي

الجنس نوع من مجوز لانه نفي الجنس لا نفي الجنس الا ترى انك

اذا قلت لا رجل في الدار انك نفيت حكم الرجل وهو كينونته

في الدار لا نفي ما انكرت لفظة لا ضمن النكرة المفردة جاز به

ان ذلك على وجوه الرفع والنصب والتكرير نحو لا حول ولا قوة الا

بالله العلي العظيم واما نحو لا زيد الرفع والنصب مع التكرير في بيت الكتاب

٧١

الكمال لانه في حال السوال نحو ان يقال احول ام قوة بغير البيت فتقول لا حول ولا قوة الا بالله ويجوز في هذا المثال فتحة اوجه الاول

فتحها بان يجعل لا في الموضعين لنفي الجنس ويقدر لها خبر واحد عند

سيبويه ويكون الكلام جملة واحدة لان لا الاولى كان اسمها مفتوحة

لانها عملت عمل ان الخبر عنده ويجوز ان يقدر خبرها عنده ايضا واما عند

يونس لا اسمها في الخبر فيجوز ان يقدر ايضا لها خبر واحد لان الاول

والثاني وان كانا عاملين الا انهما متماثلان فيجوز ان يعمل في

اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان ويجوز تقدير لكل واحد

خبر ايضا والثاني منهما نصب الثاني مع فتح الاول بان يكون الاول لنفي

الجنس ويكون الثاني معطوفا على لفظ الاول ولا يجوز على هذا ان يقدر

لها خبر واحد عند سيبويه لان خبر لا حول مرفوع عنده بالابتداء وخبر لا

قوة مرفوع بلا لان الناصبة لا اسمها عاملة في الخبر بالاتفاق فلو قدر لها

خبر واحد لزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو غير جايز وثالثها رفع

الثاني مع فتح الاول على ان يكون الثاني معطوفا على محل الاول وعند سيبويه

يجوز ان يقدر لها خبر واحد لكون الخبر للمبتدا وعند غيره لا يجوز واحد

خبر لئلا يلزم اجتماع العاملين وهما الابتداء ولا لغطة لا على معمول واحد

ويجوز ان يكون لا في هذا الوجه بمعنى ليس ورابعها رفعهما معا لانه

يجوز العطف لاجل هذه لضعفها بالعمل لانها تعمل بالمشابهة وما
عمل بالمشابهة عمله ضعيف وفي حصول شرط العطف وهو التكرار فيكون
الاسمان مرفوعين بالابتداء والثانية اما زايدة او ملغاة غير زايدة ويجوز
ان يقدر لها معا خبر واحد ان يقدر لكل واحد خبر عند سيبويه وغيره لانه
عامل فيها الابتداء وهو فيها راسخ الاول وفي الثاني على ان يجعل الاول
بمعنى ليس والثانية غير ملغاة ويجوز ان يقدر لها خبر واحد عند سيبويه
ولا يجوز عند غيره لهذا زيد ان يعرف هذا المعنى هاهنا المواضع التي زالت
فيها اكثر الاحكام واما المعرفة المفردة فلا يقع بعدها الا بعد الكلمة الا فرقة
هي اما الفكرة فمثالها نحو لا زيدة الدار ولا عمرو واما وجوب الرفع فلزوال
المشابهة التي تعمل بها لامن كونها لنفي الجنس عند من جعل لها على المعرفة واما جواز
التكرار فيكون جايز الما فات عند مانع الجنس الذي لا يجعل اشباهة في المعرفة
والحروف العاملة عمل المصادر ستة عشر الربعة منها امر من الستة تنصب
امر الفعل المضارع وهي منها تجزمه امر الفعل المضارع واما الحروف
الناصبة للفعل المضارع فمنها الا المصدرية واحترز بالمصدرية عن الزايدة
والمفرغة والواقعة بعد باب ظننت فان طلا منها لا تنصبه وهي اذن المصدرية
اصل في نواصب المضارع لكونها مشابهة بان التي هي من الحروف
المشبهة بالفعل من حيث اللفظ وتغيير الجملة التي بعدها الا المصدرية ولكن

الكافية ج

الشافية ج

منها حرف جر وسائلها عن الثلاثة الذي فيه نحو اكرمه وبعسى المتقدمة الامر
وبعثا بين لان موجب الاعراب مفقود فيه واما وجه بنائه على الحركة فعلى الاصل
في البناء السكون لان وضعها موضوعة لتاكيد النفي في الزمان المستقبل
فلو لم يجز زيد مثلا فانا اكيد النفي في الخروج لكن اذا قلت لا يخرج زيد
لست نافيا خروجا زيد نفيا مجردا عن العائدة عليه واذا قلت لن يخرج
زيد كنت نافيا خروج زيد نفيا عليه التاكيد وقيل انها للتاييد اما لن تؤيد
في قاله قلت لها عليه وهو باطل ومما يدل على بطلانه التعليق بقوله تعالى
فلن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي بين فالتعليم اولى كما ذهب اليه
الاكثرون لان تاكيد النفي يجوز ان يكون مؤبدا او غير مؤبد وكل واحد من وضعه
للتعليل اما التعليل فما قبله واعلم ان بعض من الناحاة ذهب الى ان الحروف
الناصبة سوى ان هذه فقط والبواقي ينتصب بها ضمار ان بعدها وذهب الاكثرون
الى ان كل واحد منها مستقلة بالنصب والاول ليس بجيد لان
اصل لن لا ان واذن على الاصح فلو اضمر بعدها ان لزم حصول عاملين
مختلفين عليه وهو التكرار ولو اضمر بعدكم لكان حرفا جارا ضميا وهو ليس
بجارة بدليل دخول اللام عليه نحو قوله تعالى لكيلا يا سوا فلو كانت حرفا
جارا لامتنع دخول حرف جار عليه واللازم باطل كما ذكرنا فكذا الملزوم
وزيف بعضهم هذا القول بانه لو كان اصل لن لا ان كما جاز تقديم

فاني خبر بانه لغير ما احسنه جائز بدليل صحة قولك اما زيدا فلن اضرب و
هذا التركيب لبس بشيء لان لانه ذلك للزوم لان احكام الحروف
بزول قد يتركيب البعض بالبعض كما ان لو اذا ركبت مع لا يبطل
معناها وهو لا وحدث معنى التخصيص وعند الفراء اصلها لا فابدلت بدل
النون من الالف والاول اصح للزوم على تقدير الابدال لم يرد لفظة على الاصل
ليدل على تاكيد النفي بخلاف الاول فانه ورد الالف والنشر مرتبا لانه قد ذكر
اولا ان المصدرية ثم لن ثم كي فانه ورد مثال الاول بقوله يقول احب
ان تقوم بالتاء ولا يجوز بالياء بدليل تقدير المعنى اياه بقوله الى قيامك
ومثال الثاني ولن يفعل ومثال الثالث بقوله وجئتك كي يعطيني حتى اذا
جئ كل معلول بالعطايك له والرابع من الحروف الناصب للفعل المضارع
اذن وهو اما اذن جواب باعتبار القول وجزاء باعتبار الفعل كقولك
اذن اكرمك لمن قال لك ان ائتيك واللام في نحو سيفعل بقولك واما
ينصب اذن الفعل المضارع اذا كان الفعل اما متصلا بعدها اما بعد
اذن معرغا لها اما اذن غير معتمد معتمد على شيء حاصل قبل اذن كان
اعتمد الفعل الواقع بعدها على شيء قبلها بطل العمل اما على اذن كقولك
ان ائتيك اذن اكرمك بالرفع ولا يجوز بالنصب لان الفعل معتمد على الشيء
قبل اذن وسواء فلو جاز النصب لزم وجود المبتدأ بدون الخبر وهو

واصلها فرع

ممتنع ولو سقط لزم الغاء عمل اذن وهو ايضا جائز لان اذن ليس قد يسقط
على العمل حتى لا يجوز التاثير بها البتة كما كان ان كذلك لانك قد يقع في عوقع لا يكون
لها عمل يخلو اذا اذن جاءك كذا وايضا يبطل عملها ان اعتمد على الشرط والقسم
مطلق اما سواء كان قبلها او بعدها نحو ان ما تأتني اذن اكرمك ولا يجوز فيه
النصب بل يجب الجزم اذا الشرط قبلها يستدعي الجواب ولو نصب لبطل
حكم الشرط وذلك ممتنع فان الشرط بدون الجزاء غير متصور وبطلان
عمل اذن جائز كما مر وكذلك اذا قلت والله اذن لا فعل فيلغى عمل اذن ايضا
لان الفعل الواقع بعدها معتمد على اليمين واعمالها يبطل حكم اليمين كما
يبطل حكم الشرط وكذا اما يبطل عمل اذن اذا اريد به ان الفعل الواقع
بعد اذن حال وان لم يعتمد على الشيء قبلها وان فيه للوصل حتى اركبه
اذا اظنك كاذبا فانه يجيء كذلك وذلك حال الظن لان نواصب المضارع
تدخل على الاستقبال الا ترى ان ان ولن وكي واذن لا خلاف بين في
الحال والعلم الا انه قد ترك شرط آخر لعملها لعلمها وهو عدم الفعل
بينها وبين معمولها لانه فاصل لا يعمل وان لم يعمل يعتمد الفعل على
الشيء قبلها ولم يرد به الحال لضعفها فلا يحال اذن في الدار اكرمك
الا بالرفع وان فصل بينها اما فصل بين نواصب المضارع تدخل
على الفعل الماضي نحو عجبت من ان ضرب لما ثبت من قبل ان

اصل نواصب المضارع وهو ان واخواتها تعمل لمشابهتها ظان قويت
فتيد خل على الماضي وتقدم ان بعد ستة احرف وهي ان تلك الستة حتى واللام
كي وهنا بالاصالة بمعنى كي وهو كون ما قبلها سببا لما بعدها فلهذا سميت لام
كي قيل فالاولى ان يقال موضع لام كي لان ابو حيث يدخل فيه لام كي نحو جئت
الى للصيرورة واللام الزيادة اذ كلها ينصب المضارع باضمار ان
قوله تعالى فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وقال الزمخشري قوله
تعالى يريد الله ليبين لكم فان هذه اللام زايدة بمعنى ان يبين لكم لكونه مفعولا
ليريد ولام الجحود وهي اللام زايدة التاكيد النفي الداخل على كان الماضية المعنى
سواء كان لفظها ماضيا كقوله تعالى وما كان الله ليعذبهم او مضارعا
كقوله تعالى لم يكن الذين ليغفر لهم وانما سميت لام الجحود لمجيئها بعد
النفي اذا الجحد عبارة عن نفي فاتوهم فكره شبيها والفصل بين
لام كي ولام الجحد ان الاول للتعليل وهذا اللام ليس كذلك وان
الاول لو طرحت من الكلام لم يخل بمعنى المقصود بخلاف لام الجحود
ان الثاني لا يذكر الا بعد نفي خاص على كان المذكورة وتلك اللام ليست
واو الحال بمعنى الا اولا وجه لقوله من عبارة الاكثرون وهي او بمعنى الى
ان انه لو كان بمعنى الا ان وتضمر ان بعدها فيكون تقدير قوله لكما او هي
تعطين حتى الى ان ان تعطين حتى وهذا ربما يؤدي الى الفساد فلذلك

علل عنها

علل عنها وقال او بمعنى الى غير ان وفي ذلك نظر لان الف واو الحرف ويعلل بها واو
الجمع افاده ستسميتها جوابا لجمع تكونها بمعنى مع واما وجه تسميتها
بواو الصرف فلانها تصرف الامر الى الشيء عن الاول كما فرغ تعداد بكاشيء
في اثنائها ما ورد اختلفتها على الترتيب المذكور في الماتن فقال حتى
سرت حتى ادخلها فكانك قلت حتى ان ادخلها والا ليس على ان الفعل الواقع
بعدها منصوب باضمار ان قوله واوجب يعني الى الدهر بمسلطة ما حتى
الحقيق وسيلوه العقد ان كان الحقيق بزيد ويخرج وسيلوه معطوف عليه بالواو وهو
منصوب فكيف نصبه بان مضمرة بعدها كما جاز العطف على الجور لكان حتى في
موضع جارا فناصبا وهو غير جايز وهي في مثال اللام كي كي نحو جيئك لاكرمك
فكانك قلت لان اكرمك اي بغي اكرامك سبب لاكرامك وفي مثال لام الجحد نحو
وما كان الله ليعذبهم اي لان يعذبهم وانما اضمر ان بعد لام كي ولام
الجحد لانها جارتان فلو لم يضمر ان بعدهما لزم دخول حرف الجر على الفعل
وهو ممتنع لانه من خواص الاسم كي حرف في صدر الكلام وفي مثال
او الآتي بمعنى الى او لا نحو لالزمنك او تعطني حقي اي الى ان تعطني حقي
حتى وانما اضمر ان بعد او لانه بمعنى الى والا واما كان يلزم اضمار
بعدها حتى يكون الفعل معها في قوة المصدر لافتقارها بينهما
الكلمتين بالاسماء وفي مثال واو الحرف نحو لما ء كل السمكة و

وتشرب اللبن وانما افترقا ان بعد واو العرف ولم تعمل بنفسها او لو عملت
فلا يخلو اما ان تعمل اعتبارا باصلها او بمعنى العارض لها لا سبيل الى
تعمل باعتبار الاول لان المعنى الذي وضعت له وهو العطف ولا تعمل النصب
شيئ من حروف العطف ولا الى ان يعمل باعتبار الثاني لان معنى العارض
للواو وهو مع وهو المعلوم انه مع لا يعمل النصب في الفعل واعلم ان الواو
العرف بمعنى مع لان قولنا لا تاكل السمكة وتشرب اللبن في قوة قولنا
لا تاكل السمكة مع شرب اللبن فكل اكل السمكة على حدة وتشرب اللبن
على حدة لا يجمع بينهما في وقت واحد واذا اريد المنع من كل منهما يقال
لا تاكل السمكة وتشرب اللبن بالجزم اي لا تشرب اللبن والفعل
بعد الواو والعرف في ان المضمرة او منصوب المحل على انه مفعول معه واذا
رفعت وقلت وتشرب اللبن يكون تقديره وانت تشرب اللبن
قالوا والحال ان فعل هذا يكون الكلام مع فتح فتنوعا كما اذا اضمرت ان الا انها من
حروف العطف وهي لا تعمل النصب فيلزم تقدير ان بعدها حتى يعمل
النصب وان كان من حروف التي تنصب الفعل بعدها باضمار ان الا انها وان
في جواب اشياء ستة وهي الامر والنهي والنفي والاستفهام والتمني
والعرض واذا شرطا حد هذه الاشياء الستة لان سببيته ما
قبلها كما بعدها انما يتحقق عند تحقق هذه الامور فقال الامر مخصوص زيادة في

فاكرمك

١٢

فاكرمك اي فان اكرمك واكرمني ليكن منك زيارة فاكرمه لكن نفي وقال
الزمخشري في قوله تع ولا تطغوا فيحل عليكم غضبي اي فان يحل تقديره لا يكن منكم
طغيان فيحل غضبي فهي وقال النفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اي فما
عندنا تقديره لم يوجد منك اتيان فيوجد تحديثنا الا الحديث وقال الاستفهام
نحو ايان بيتك فازورك اي فان ازورك واكرمني ليكن منك تعريف بيت
فزيارة في وقال التمني نحو ليت لي مالا فانفق اي فان انفقه واكرمني
التمني حصول مال في الدنيا فانفق في وقال العرض الا تنزل فتصيب
خيرا فان نصب فبتقدير ولا يكن منك نزول فاصابة خير في وهو اعني العرض
قريب من التمني لانك اذا عرفت عليه التنزول فقد حسنته ولا تحسنه الا على
فائدة وهي تمنيها ولكنه ليس بالمستفهم لانك لا يحسن بقولك الا تنزل
ان تستفهم عن تركك النزول وانما القصد ان تذكره او تعرضه فقط و
سبب اضمار ان بعد الفاء الساببة وغيرها من العاطفة الا الواو
العاطفة لا ينصب فلزم اضمار ان ويجب ان يكون ما قبل الفاء وغيره
من العاطفة الصفة باضمار ان تقدير المصدر ايجابا ليلزم
عطف الاسم المؤول بان مع الفعل وعلامة صحة الجواب بالفاء ان
يكون المعنى ان فعلت ورد به كون الاول سببا للثاني لان يكون
باضمار شرط لما قرناه من مواهب المصابيح شرح في جوازه وقال والجوا ز

له لان الفعل المضارع لم وما اخواتها ليست بمعنى الاول بمعنى حين بل لنفي المتوقع
قوله وفي لما توقع اشارة الى الفرق بين لم ولما بعد ان يكون الفعل
بهما جحدا والى الفرق بينهما ان في لما توقع ليس في لما لان لما قد فعل
ولم ينفي فعل فلما في النفي بمنزلة قد في الاثبات وفي قد معنى التوقع
فلذلك كذلك في لما تقول لقوم ينتظرون ركوب الامير قد ركب ولما يركب
وان في لما استمرار الى وقت الاخبار وليس في لم تقول ندم فلان
ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه واذا قلت لما ينفعه الندم لم يأمن استمرار عدم
النفع الى وقت الاخبار وفي لما قد يجوز حذف الفعل ويجوز في لم تقول
خرجت ولما يخرج ولا تقول خرجت ولم لانه بمشابة قد في فعل ويجوز
حذف الفعل معه قد كقوله وكان قد فيجوز حذفه معها دلالة اصله لم ر زيدت
عليها فانقلب حاب الفعل وقد جاء حذف الفعل مع لم شاذا كقوله الا
وصلت وان لم ار اي وان لم تفعل اعلم ان الجزم القطع وسميت احرف
الجزم بجوازم لقطعها عن الفعل حركته او بعض حروفه وانما عملت الجزم
دون الحركة لانها لما كانت موضوعة لان تتعاقب المضارع اي الماضي
شبهت بان الشرطية في الاتعاقب فاعطيت عملها وهو الجزم فان قيل
فلم لم يجز حذفها على الماضي كما جاز الدخول ان الشرطية عليه فالجواب
عنه ان وضع لم لاتعاقب المذكور خاصة وذلك لا يحصل بدخولها على

الماضي

على الماضي بخلاف ان فانها لم يوضع لاتعاقل المذكور فدخلت الماضي لجواز ان
ينقسم الى قسمين قسم يجزم فعلا واحدا وقسم يجزم فعلين معا
فمن الاول لم ولما كما ذكرنا ولام الامر واعترز بها عن لام الجحد ولام التاكيد
فانها لا يجزم فان الفعل وانما كسرت هذه اللام ان الاصل في الحروف ان
الواردة على حرف واحد ان تفتح لما عرفته فرقا بينها وبين لام الـ لا يبتدأ
وانما عملت الجزم لمشابهة بلام الجزم صورة لكنه لدخول الفعل
لم يعمل عملها بل هو معها بلة وهو الجزم اولا لمشابهة بان الشرطية
في لزوم المضارع ونقل معناه من الاخبار الى الانشاء اقول
قوله للغايب خصه لانه بيان كونه خصوصا فانه لا طائل تحته وما
بيان كونه مخصصا بها ان لام الامر لو لم يكن للغايب كما في المخاطب
المجهول وكما في قوله فلتفرحوا وقوله ثم فلتقضوا صعوبة لم يكن جا زما
والامر بخلافه ولا يرد عليه النهي فاحترز به عن لا لان النهي فانها لا يجزم
الفعل وانما عملت لا النهي الجزم ايضا لانه شبه بها بان الشرطية من
حيث النقل لانه ينقل الاخبار للانشاء كما ان ان الشرطية
تنقل الفعل الماضي الذي هو في الاصل المشكوك فيه ومن الشك ان اداة الشرط
والجزاء وهذا احتراز عن المخففة من المثقلة وان النافية و
انما عملت ان الشرطية الجزم لانها بدل على احدى الجملتين ويجعلها بمنزلة

جملة واحدة فيحصل الثقل بطول الكلام فيحمل ما فيه خفة وهو السكون
لانه في موضع الثقل اليق بتقول في الفعل الذي دخل عليه لم نحو لم يضرب
والفعل الذي دخلت عليه لما نحو لما يركب وفي الفعل الذي دخلت عليه
لام الامر نحو ليضرب زيد وفي الفعل الذي دخل عليه ان للشرطية
والجزاء نحو ان تخرج اخرج وهما اي الشرطية والجزاء يجزمان فان اذا كان
اي الشرط والجزاء ماضيين نحو ان تقم امس بنى آخر بكر بجزم الفعلين
معا واذا كان اي الشرط والجزاء ماضيين لم يظهر فيهما اي الشرط و
الجزاء الواقعين الماضي الجزم لعدم استحقاق الماضي الاعراب نحو ان
خرجت خرجت فان كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا جاز فيه اي
في الجزاء الرفع والجزم نحو ان قمت اكرمك واكرمك اما الجزم فظاهر واما الرفع
فلان الاصل في الاول ان يكون شرطا وان لا يعمل في الثاني الذي
هو الجزاء لكونه مسببا بعد الشرط وعليه اي وعلى رفع الجزاء الذي وقع
مضارعا قوله اي قول الشاعر وهو ان اتاه خليل يوم مسغبة يقول
لا غائب مالي والحرم حان الشاعر رفع الجزاء ولم يكن رفعه مختارا
لما اختار الفصيح ولان الفصيح لا يختار الا الفصيح وقال بعضهم الجزم اولى
اذ علة عدم العمل في الشرط كونه ماضيا غير مستحق للاعراب وتلك العلة
معقودة في الجزاء فينظر ما يثبت ان فيه وان كان الشرط مضارعا والجزاء ماضيا

جزم الشرط

جزم الشرط لاستحقاقه الاعراب لا الجزاء لعدم استحقاقه اللهم الا ان يقصد
اهمال معنى هذا القسم ويحمل على الجزاء بالفاء اذا كان اسم الجزاء جملة
اسمية لان الجزاء ليس بممكن فوجب ادخال الفاء عليها ليدل
على وقوعها جزاء عن الشرط او كان امرا كان الجزم فيها يعني يمكن
لكون آخر ما قبل جعلة جزاء فلا بد من الفاء ليدل على وقوعه جزاء
عن الشرط او كان نهيا لكون الجزم فيه غير ممكن لما مر في الامر فوجب
ادخال الفاء ليعلم به وقوعه جزاء عن الشرط او دعاء او اخبارا لان الجزم فيه غير ممكن
ايضا لانه اما بصيغة الامر او الماضي والجزم لا يمكن فيهما اما الثاني فلان
ما مر واما الثاني فلما سيجيء او كان ماضيا مثبتا او مجردا عن قد نحو
ان خرجت خرجت فانه ماض لكنه ليس على صيغة ما وضع لكونه في تقدير الاستقبال
واذا وقعت امس يكون ماضيا مثبتا مجردا عن قد فكان في تقدير الاستقبال
ح واما اشتراط ان الماضي المثبت المجرد بالفاء لانعدام ما يشبه اداة الشرط
فيه لانه ما شغله الى الاستقبال فلا بد من الفاء ليدل على وقوعه جزاء عن
الشرط ومثال الجملة الاسمية الواقعة جزاء بالفاء نحو ان تنتفع فا
لك مكرم ومثال الامر الواقع جزاء بالفاء نحو ان لقيته فاكرمه ومثال
النهي الواقع جزاء بالفاء نحو ان اتاك فلا تهنه ومثال الدعاء الواقع
وقع جزاء نحو ان فعلت كذا فجزاك الله خيرا ومثال الماضي المثبت
المجرد

ل

ن

الواقع جزاء بالفاء نحو ان احسنت الى اليوم فقد احسنت اليك امس
ويجزم اسم الفعل المضارع بان حال كونه مضمرة بعد جواب الاشياء الاربعة
التي يجاب بالفاء وهي الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والنفي
الا النفي فيطلق في مجيء صورة النفي بما يجيء فلا النافية في بعض المواضع
اي في موضع الزمان يكون المعنى مختلا على تقدير ان فعل الامر نحو قم فدرس
الركب بالجزم لانه جزاء شرط محذوف لدلالة الامر عليه لان المعنى قم ان تقم تدرس
الركب ان تدرس فالركب فحذف ان تقم لدلالة القيام الامر عليه وانما
قلنا ان المعنى كذلك لما ادخلت بالزيادة ثم اثبت بعد ذلك بالركب فعزوما
فانه جزاء للزيادة الا ترى انك تخاطب كوفة شرح الرضية وقال
الاستفهال الاستفهام نحو ايدا بيتك ازرك اي ان ترفني
بيتك ازرك وقال النهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعل
الشر يكن خيرا لك وقال التمني نحو ليت لي مالا انفقه والمعنى ان
يكن لي مالا انفقه وقال العرض الا تنزل تصب خيرا والمعنى ان تنزل
تصب خيرا وجه اضمار ان بعد هذه الاشياء الخمسة تشارك الشرط
في كونها غير ثابت الوجود لكونها غير مجزوم المعنى كالشرط الذي هو
للشك وعلى خطر ان يكون وان لا يكون فتكون لها لاجل ذلك دلالة على
على الشرط المحذوف ولا يجوز ان يقال ما تأتينا تحدثنا ولا تدخل الدار

تكن

يا ذا لك

يا ذا لك يجزم يتعلق بقوله ولا يجوز اي ولا يجوز ان يقال في هذين
المثالين يا بجزم لانك ان جزمتها فيهما فلا يخلوا اما ان يقدر النفي لو
الاثبات والسبيل الاول لان عدم الاتيان لا يقتضي الحديث وعدم
الدنو لا يقتضي الاكل والسبيل الثاني ايضا لان النفي لا يدل على
الاثبات فهذا لا يجوز ان يجزم بعد النفي مطلقا والذي في بعض المواضع
من السماع وعلية السماع يجزم المضارع بلا بعض الاوجه اي السماع
الذي يجزم الفعل المضارع على بعض الاوجه اي السماع
لشرها ان قد ابوها وقد حاسرها ابن وساد سرها ان وسابوها مرها
وثانيها حسرها شيئا وسابوها اذا تقول في من يكره في اكرمه وفي
من يضع اضع وفي اي آيهم يكرمني اكرمه اعلم ان وضع هذه الاسماء
على الايجاز والاختصار بيانه انك اذا قلت من تقرب اقرب كان
معناه ان يقال ان تقرب زيدا اقرب زيدا وان تقرب خالدا اقرب
خالدا وان تقرب بكرا اقرب بكرا وهلم جرا فاتيت بكلمة عام يتناول
الكل بجميع وجوهه ويكون مبدأ ان واحدا واحدا من اشياء او واحدا
من جماعة ولهذا اذا اضيف الى معرفة لم يضف الا الى اثنين
او فصاعدا ولكون النكرة شائعة اضيف اليها واحدة كانت
او اثنين او جماعة كذا قال صاحب المفصل ويدل على كونها

٨٥

ى ويدل على ذلك الاشياء التسعة بسمى الك اسندت بكم الى خبر تا ان ضمير
الاشياء المذكورة يدخل حرفا ابجد عليها وتنون بعضها وتضبطه بضم
التا والزاى فالاول جمعها فقال ما دخل حرفا ابجد عليه نحو هذا تمر وامرر
على هذا دخل حرفا ابجد على علمنا انه اسم لانه من حواص الاسم وقال
الاضافة نحو ابرهما وقال ما دخل عليه التنوين نحو رايت ما شئت عواد
لم يذكر فقال الكساد لانه ذكره قبل فاستغنى عن ذكره واعلم ان الدليل
الذى ذكره المصنف لكون هذه الاشياء اسما لا يتم فيها بل يختص بعضها
لان فى بعضها ما ورد حيث لا بد فيها شيء من ذلك الدليل والدليل التام
على اسمية بعضها دلالتها مع افادة معنى الجازاة على ان تضمن استفهاما
يفسرها او مقارنة معنى الجازاة اياه بخلاف الا الشرطية لكونها حرفا
مختصة على افادة معنى الجازاة ويدل على اسمية بعضها ايضا انها لا تستوفى ما
الاعراب الذى والحرف لا يكون له اعراب لوجه معنى حيثما مثل معنى اين نحو حيثما
تجلس اجلس ومعنى اذ ما مثل معنى ان تخرج اخرج واعلم انها انما
تجزمان اذا كان فعلها ما معنى حيث ورد لفظ حالانه لو لم يكن معها
ما وفعل عليه وقفها ام على السماعية لسماء تنصب اسماء نكرات على انه
على ان ذلك الاسم النكرة تمييز وهى اسماء تلك الاسماء التى تنصب اسماء
نكرات على انه تمييز اربعة اولها اسماء تلك الاربعة لفظ عشرة افراد كب

مع احد الى تسعة اسماء تلك الاسماء تسعة نحو عندى احد عشر درهما وتسعة
عشر رجلا فان احد عشر وتسعة عشر ينصب درهما ورجلا على انه
تمييز وانما انتصب تمييزها لانها تمت بالتنوين فقدرنا وذلك لان
الاسم فى الاصل حقه التنوين ثم منع لعلة عارضة فلهذا انتصب التمييز
والعقد عندهم بمنزلة الملفوظ والثانى من تلك الاربعة الى تنصب اسماء
نكرة على انه تمييز كم الذى فى الاستفهام فعله على العدد فتعلق بالاستفهام نحو
كم رجلا عندك وكم يوما سرت كانك قلت احد عشر رجلا عندك ام ملتفو
فى الاول وكانك قلت احد عشر يوما سرت ام ثلثين فى الثانى وهى
ينصب كم فى الاستفهام المميز لانه تام بالتنوين فقدره بكونها اسما مستحق
الاسماء والتنوين فى الاصل واما كم الخبرية فانها تضاف الى المميز فتجرها
ذلك المميز او مجرورا وهى اما كم الخبرية فتعلقه رب لان رب للتقليل وكم
بتكثير تقول رب اكرام مميز كم الخبرية فتجره كم رجل لقيته فان مميزها هنا رجلا
وهو مفرد وتقول رب اكرام مميزها جمعا كم كم رجال لقيتهم فان مميزها
هنا جاء رجال وهو جمع فان قيل ما سيرة تخصيص المميز المنصوب بالاستفهام و
المجرور بالخبرية قلنا سيرة ان كم فى الخبر لا يكون الا للتكثير فيجر ما يجر العدد الكثير
وهو المائة والالف وان كم فى الاستفهام للاخبار بالقلة ولا يكثر ان الامر
لا فارق ان عند المستفهم فيجر ما يجر العدد الوسط وهو مرتبة العشرات

ة الاسماء كلمات تسمى اسماء الافعال قوله كلمات فعل ابتداء وتسمى الآخر
ضمنها وهذه السمية خبرها مقدم عليها والدليل على اسميتها وخول
التنوين عليها بعضها وعدم دخول على المصدر لواحد منها فلو كانت افعالا
لجاز لها وبعضها مصدر واعلم ان هذه الاسماء انما يؤتى بها بجرب من
الايجاز حيث يضعون لهذه الاسماء موضع الافعال ويسرون بها سيرها
وتنوع من المبالغة والتاكيد وهما لا يكونان في لفظ الفعل على السمى
اولها الاول الكلمات التي تسمى اسماء افعال رويد وهذا رويد سهم
قاصد واستوفيه الواحد والمذكر والمؤنث والاثنان والجمع وهذا زيد
من الاختصار اعلم ان هذه الاسماء هزبانا ضرب لتسمية الاوامر وضرب
لتسمية الاخبار فمن الضرب الاول رويد وهو في الاصل مصدر كان
واصله الالف صغر تصغير الترخيم بل بحذف منه زوايد وتسمى به الفعل وجعل
هذا التصغير دليلا على خلع صيغة المصدرية عنه وبنى على الفتح اما للبناء
فلوقوعه موقع غير ممكن واما البناء على الحركة فلالتقاء الساكنين
واما البناء على الفتح فللخفة وقد يستعمل ايضا مصدرا فعلا للمفعول
نحو رويد زيدا وبنصوبا مضافا الى الموصوف للمصدر نحو ليست سيرا
رويدا اي على الحال نحو سار رويدا اي مرودين ويلحق الكاف في
الوجهين الاولين حالكاف في رويدك في الوجه الاول بمنزلة كاف

والثالث عن الاربعة الى تنصب ايضا السمى ونكرة على انه تمييز كما وهما
في صنع الكم الخزية الا انها تنصب تمييزها لانها قد تمت بالتنوين وفسرها ابهام في الوقو
خلاف لم يحمل على كم الخبرية في الجزاء الخبر تمييز كم الخبرية كان الفرق بينهما على
بين الاستفهامية وكما لا يلي الا الخبرية فلا حاجة الى الفرق مثال كاي نحو
كاي رجلا عندنا ينصب رجلا وفيه اي وفي كاي لغات فمنها المذكورة
وهي الكثر استعمالا من غيرها لاصالتها ومنها كاءٍ بوزن كاعٍ ومنها
كيّ بوزن كيع ومنها كائن بوزن كيّ بسكان الهمزة وحذف احدى
الياءين ويستعمل كاي استعمال كم الخبرية ويستعمل كاين مع انه اكثر لان
من من البيان والخبر يصلح للبيان فناسب ان يكثر استعمالها معها
مثال استعمال مصاحبة كم الخبرية نحو قوله تعالى وكم من ملك في السموات ومثال
الاستعمال منفصلا عن كم الخبرية نحو قوله تعالى وكاين من قرية اهلكناها والرابع من ملك الاربعة
الناصبة للاسم الناكرة على التمييز كذا اذا كنت بصدد الجواب عن العدد لا عن الحديث والحكاية
فتقول عندي كذا درهما بنصب درهما كما تقول عندي عشرون درهما مثلا والعلم
ان الكذا مركب من كاف التشبيه وذا التي في هذا الاشارة كما ركبت تغيير حكم الكاف
وخلع عن التشبيه كما في كاف تغيير حكم اذا ولذا استوى المذكر والمؤنث ولا
تقول كذا وكذا وانما تنصب تمييزها لانهم اذا خلوا الكاف على حالها صار بمنزلة اسم
مضاف كقولك ملء السماء قدر راحة سحابا وهذه السمية العاملة في الا

ذاك في الوقف للخطاب والحق على الاول هو الكاف في رويدك في الوجه الثاني
ضمير مجرور بالاضافة المصدر اليه وهذه ايضا بليه وهو اسم بليه كسهم لدع وقد يكون
مصدرا فعلا فاعل المفعول كقولهم بليه زيدا اي اترك زيدا ويستوي
فيها المذكر في رويد وبليه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث تقول في رويد
للواحد يا رجل رويد زيدا أو تقول في رويد للجمع يا رجال رويد زيدا أو
تقول فيها للمؤنث الواحدة يا امرأة رويد زيدا وتقول في جمع المؤنث
يا نسوة رويد زيدا أو كذا بليه فان قيل لم لم يذكر مثال رويد مثال
للمذكر والجواب عنه لانه لم يذكر في رويد للواحد وهذه ايضا وهو
وهو اسم مأخوذ هذه ايضا عليك وهو اسم لالزم واعلم ان هذه الظروف
جعلت اسماء الافعال لان شأنها ان ينوب مناب الافعال وينوب مناوبها
فلما صارت اسماء لها والكاف فيها عند البعض كالكاف في ذلك لو
كانت في موضع جر لوقع موقعها الظاهر ولم يقع وعند بعض آخر هو في موضع
جر بخلاف كاف ذلك لان ما قبل الكاف في ذلك غير عامل وما قبل الكاف
فيها عامل فلا تستدرج وقوع الظاهر موقع كاف فيها كقولهم للخطاب وفيها
ايضا ها وهو اسم مأخوذ وفيه لغات فمنها هاء بالهمزة فالهمزة
فيها بدل الكاف في ذاك وتعرف همزة هاء تقريرها بالنصب على انه صفة
لمصدر محذوف تقدير الكلام تعرف همزة هاء تقريرا مثل تعرف ذلك

فيقال

فيقال هاء هاؤما هاؤم كما تقول ذاك ذاكما ذاكم وهاء بالكسرة
وهاؤما يا امرأتان وهاؤن يا نسوة كما تقول ذاك ذاكما ذاكن
وبوضع الكاف موضع الهمزة اي همزة هاء فيقال هاك الى هاكما
ويجمع بينهما اما بين الهمزة والكاف فيقال هاءك ثم هاءكما الى هاكن
وهنها هاء وها وها بالهمزة ساكنة وهذه كلها للصلوة والتأييد
اذا اثبت وفيه لغات حيهل مركبا مع ما هي وهل وهما مفتوحان على كسرة
وحيهلا بالتنوين وحيهلا بالالف هذا واصل هذه الالفاظ ان يلحق في الوقف
كما لحقها في اما في الوقف ثم بقي حكم الوقف في الدرج كما بقي حكم غيره من
في اللهم انجم وشرهن هذه لغات وذكرها سيبويه كذا وغيرها حيهل
بسكون اللام وحيهلا بسكون الهاء وفتح اللام وحيهلا بسكون
الهاء منونا وهيهات الاوان بعد اسم من الظرف الشائع نحو هيهات هيهات لما توعدون
لبعد واصله هيهأ بهمزة لانه من بعد يبعد فحركة وما قبلها
مفتوح ابدل على الفتح فحذفتها وهذه لغة اهل الحجاز وبني اسد وبني تميم يكسرونه
ومن العرب من يضم وهم بنو كلب على الوجه كلها ومنهم من يحذف تاءه فيقول
هيها ومنهم من يبدل منها هاء فيقول هيهاه بالهمزة نحو ابرهت وشأن زيد عمرو وانما افترقا
في الظرف الشائع ايضا شأن وهو اسم لافتراقا وهما اسم كلمة بشأن
يقتضي شيئين مما تقدم من انه اسم لافتراق والافتراق لا يمكن الا بين

شيئين او اكثر بها وسرعان ذا اهالة اسم سريع من الفرب الشاذ
سرعان وهو سهم سريع والفعل منه نصاب ذا اهالة على التمييز اسم سريع
ذا اهالة واصل المثل ان اعرابيا اشترى شاة بجلاء وشرع يسيرها
فرأى سرعانها يسيل عن اللبن وظهرها وفخذاها فقال لامه قد سمنت الشاة
فقالت سرعان ذا اهالة وسهو مثل يضرب لمن يجهد بكثيرة التعجيل
الشيء قبل حصوله وفي هذه الثلثة اسم في اسميات وشتان وكسرعان
مبالغة ليست تلك المبالغة في مسميها اسم فسميت هذه الثلثة
وهي بعد وافترق وسرع وانما قلنا ان هيهات لهم لبعد غاية فيه زيادة
معنى ليس في بعد وهي ان المتكلم يخبر عن المعقول بانه بعيد لان
من شأنه ان يطلب فكان ذلك الشيء لبعده عنا صار فيه و
استواءه له فكانه بمنزلة من يقال بعد جدا وهلكذا تقول وكسرعان للاتي
فيها ايضا حاجتان هذا المعنى الذي هو اعتقاد المتكلم في ثبوت معنى ه
الفعلين اللذين هما سماهما فعل السماعية انواع اربعة فمنها اسماء
انواع الاربعة الافعال الناقصة وهي افعال وضعت لتقدير ثبوت الخبر
للمبتدأ على صفة وهي من الافعال الناقصة ثلثة عشر فعلا وهي كان
وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وعاد زال وبرح وفتئ وانفك
ودام وليس هذه تقدم الافعال الناقصة هذه من الافعال الناقصة

ترفع

ترفع الكلم وتنصب الخبر كقولك كان زيد قائما فكان يرفع زيدا على انه اسم
او فاعله وتنصب قائما على انه خبره او مفعوله وتفتقر اليها من بين سائر
الافعال انها لا تتم بالمرفوع بل يحتاج الى خبر منصوب بخلاف سائر الافعال فانها
تتم بالمرفوع من غير احتياج الى المنصوب او انها لا تدل الا على الزمان بخلاف
سائر الافعال فانها تدل على الحدث والزمان اعلم انها افعال عند البصريين
عند الزجاج ومن تابعه من الكوفيين حجة الاول تصرفها واتصال
الضمير المرفوع البارز وهو والساكنة بها وحجة الثاني صدق تعريف الخبر
عليها لانها تدل على معنى في غيرها لانها لتقدير ثبوت الخبر للمبتدأ على
صفة مخصوصة والفرق بين كان وصار الاشتمال على وجود معنى
الخبر في زمان ثان مرتب في ذلك الزمان على زمان سابق ثم ان وجد فيه
فان كان ذلك الزمان السابق في ذلك المعنى اسم معنى الخبر نحو صار زيد
غنيا فان صار يدل على وجود الغنى في هذا الزمان قبل العالم بوجود ذلك
الغنى والجملة الفعلية المنفية بها مجرورة المحل على الوصفية لقوله زمان
سابق وان كان يدل على الزمان الخالي من غير اشتراط اتصال ما حال
لها الا ترى انك تقول وكان الله عليما حكيما ولم يصح ان يقال صار الله
عليما حكيما لانه ان صار يدل على الانتقال من حال الى حال والله لا يتصل
به صفة الى صفة اخرى وكان يجيء وما دة اعلم ان كان على ثلثة انواع

صار ٢ ج ٢

احدهما ناقصة سواء كانت اتصالية او انفصالية وواقعية نحو كان الله عليما حكيما
او انفصالية اما غير واقعية نحو كان زيد غنيا وتانيهما تامة وهي التي
مثل سائر الافعال كقولهم كان زيد في الدار بمعنى حدث ووقع ويرفع ما
بعدها بالفاعلية كما يرفع سائر الافعال ما بعدها بها نحو قوله تعالى
وان كان ذو عسرة فنظرة بانها فاعل وثالثها زايدة
اي ان اللفظ دون المعنى او فيها ضمير نحو كان زيد كان قايم وقوله تعالى كيف
نكلم من كان في المهد صبيا ان كان ههنا زايدة لانها لو كانت ناقصة
لم يصح الكلام عند من يستقبح حايدة كونه خبرا لكل احد ولم يذكر ههنا
القسم الثاني وكذا ير فيما بعدها اصبح واخواتها اما لاحداث اصبح زيد
اي الصيرورة واخواتها الدخول في الاوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء
والضحى اعلم ان اصبح وامسى وافضى بمعنى صار الا ان معنى
الجملة بالاوقات الخاصة التي هي الصبح والمساء والضحى فيكون
لها اسم وخبر نحو اصبح زيد قايما وعلى هذا امسى وافضى والثاني ان يكون
بمعنى صار خاليا ان يقدر بها الدخول في الاوقات الخاصة فيكون لها اسم
وخبر كما كان اصار اصبح زيد غنيا والثالث ان يكون بمعنى الدخول في هذه
الاوقات فيكون لها اسم نحو اصبح زيد ماشيا وخرج وقت الصباح ولذا قيدوها
بعدها بقوله اذا اريد بها الدخول في الاوقات الخاصة واما ظل وبات فعلى

معنيين

معنيين اما ان يعتبر ان مضمون الجملة يلزم متبين الخ متبينا او كشف متبينا بمعنى
صار ولا يكون تا متبين وعلى هذا يحمل هذا الامر او بقوله وكذا اصبح
واخواتها وهي امسى واضحى صار ظل وبات وعلى هذا الساوبل لعاطفة الى
بقوله لانه لو قال بدل قوله واخواتها واخواتها لكان اخصر وبيان الاولوية كما
ظاهر فان قلت بقي ان الامر او ما يجيء بمعنى الاستثناء وهي لا يرد وههنا نحو قوله
تعالى فقد ضلت قلوبكما اما قلبا كما وما الخ حصلت ما زال واخواتها
دار او ما واخواتها غير ما دام وهي ما برح وما انفك وما فتى تا بالنهي تامة
بالرفع على الخبرية بقوله والنافي ما زال ومعناها انه ما وقع ما زال واخواتها
استمرار الزمان اما استمرار الفعل بها على زمانه وهي عشرة كان
في امثلة النهي لا يجب لان ما زال وبرح وفتى واشتق من الثلثة
وبرفول حرف النفي عليها فرق للايجاب اذا دخل النفي اذا دخل على النفي يجعله
ايجابا واما الخ حصلت في ما دام فانها مصدرية ومعناها التوقيت
فتقدير ما دام زيد جالسا دوام جلوس زيد بمعنى زمان جلوس زيد
كما في جيئك مقدما الى ان قال فدومه وهذا الحكم يجيء الا متعلقا بشيء
قبله كما جلس ما دام يقتضي جاء بدل على حدث وقع فيه نحو ما زال زيد غنيا
وفسره بقوله اي لم يات علية مدة زمان من الازمنة الا وهو اتصاف زيد
بغناه كيف كان واما على انها للاستمرار الزمان فنقول اجلس ما دام

زيد حال انه قاعد جلوسه وليس لفظ الحال لفظ معمول الجملة بل الحال
تقول ليس زيد قائما الان ولا تقول ليس زيد قائما غدا وذلك لاستعمال العرب
كذلك وذهب بعضهم الى انها للنفي مطلقا ان حالا كان او غير حال واستدل
بقوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم العذاب فهذا نفي لكون
العذاب مصروفا عنهم العذاب يوم القيامة فكان نفي المستقبل ايضا
واجاب الاولون عن هذا الاية بان ما اخبره الله تعالى بالوقوع فيما يستقبل
بمنزلة الموجود والنوع الثاني من انواع الاربعة افعال المقاربة وهي
افعال وضعت لدنو الخبر على سبيل الرجاء والحصول والاخذ وجه السمية
ظاهر من تقريرين فالدال على كونها افعالا اتصال الضمائر المرفوعة البارزة
بها نحو الاتصال سائر الافعال في قولك جلست وعدت الخ والتقاب

فكر مسئلة كاد وضعه لام من الفاء كان او واو او عين وهو الياء الساكنة قبلها نحو مات
وهي اما افعال مقاربة اربعة احدها كاد والثاني كرب والثالث
اوشك والرابع في قوله نفي للتقريب اما لفظا على ترفع الاسم
وجره اما جر على ان مع الفعل المضارع وهو في تقدير مصدر منصوب
وانما شرع ان يكون مع ان لانها موضوعة لتقريب المستقبل
من الحال والدال على استقبالية الفعل المضارع وهو ان لانها
موضوعة للطمع والرجاء وهما لا يكونان الا في المستقبل تقدر على

زيد ان يخرج فزيد مرفوع بانه اسمها ان وان يخرج مؤول بالمصدر
المنصوب بانه خبرها وانما قال ما لك قلت قارب زيد المخرج لبيان
ما اوعاه فان على ترفع الاسم وجره ان مع الفعل المضارع في تقدير
مصدر منصوب وله وجه الاخر اما لعدم وجود خبرها ذكر وهو ان ذلك
الوجه الاخر ان يقال على ان يخرج زيد فان مع صلتها في موضع الرفع
بانه اسمها على ما لك قلت قرب خروج زيد وهو يجر استقبال المصدر
في الوجهين لان مقصودهم بهما يجزه اللفظ على علم الاستقبال وانما لم
يفترق الوجه الثاني الى الخبر كما افترق الوجه الاول اليه لان العرف تقرب
الوجه وقد حصل بوقوع ان مع الفعل المضارع بعدها فعلى هذا الوجه لا يمكن
حذف ان لاقتضاء وقوع الفعل فاعلا بخلاف الوجه الاول لانه قد يجوز
ان مشبهها بعسى يعاد كقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه
يكون وراءه فرج قريب وطاء برفع الاسم وجره الفعل المضارع عند
جاز ان وذكر في تقدير اسم فاعل منصوب وانما تركوا ان مع كاد لان كاد مع
للتقريب فهو الحال فالتزام بعدها ما دل بصيغته على الحال وهو المضارع بعينه الا
ليكون اول على مقتضاه وقد تدخل ان على خبرها وان كان الاصل الا تدخل عليه كما
تشبيها بعسى كما لا يدخل ان على خبر عسى تشبيها له بعاد كقوله قد كاد
طول الليل ان عضني فان قلت كاد زيد يخرج فزيد مرفوع بانه اسمها كاد ويخرج

جزء الاانه تقدير بهم فاعل منصوب لانك اذا قلت ذلك كان التقدير كاد كاد
كاد زيد جاريا الا انه اذا بهم الفاعل لم يستعمل كما قبل ذلك وجئ كاد وخبره
قرب الشيء مثاله نحو كاد العروس يكون اميرا ابعض قرب الشبه
الامر فيه لان الامارة قد تحصل بالامراد وشبه المشابهة بينهما
بجامع التأكيد حتى كان هذا ذاك اقول وليس في عسى هذا القرب وانما هو
طمع ورجاء فهذا كانه اشارة الى الفرق بين عسى وكاد يعني ان كاد يستعمل
للتقريب الشيء مما الحال عليه سبيل الايجاب والحصول وعسى لتقريبه منه على
الحال لطمع والرجاء ولذلك جرى التصديق والتكذيب في كاد ولم يجريا في عسى
وكرب وهو يستعمل كاد في فعول على المضارع بغير ان وكذا يستعمل
يستعمل استعمال يشرع فعول على المضارع معه الا ان الاول مع الثاني اكثر
استعمالا واوشك وهو يستعمل استعمال اوشك استعمال عسى فوجه بعيد كنحو
واوشك وهو يستعمل استعمال زيد ان يجئ واوشك ان يجئ زيد ويستعمل
استعمال كاد ايضا نحو اوشك زيد يجئ والنوع الثالث مما الانوع الا
فعل المدح والذم وافعال المدح والذم افعال وضعت لانشاء مدح او ذم
وم يدخل فيه مثل حمدت اوذممت لانهما يخبر فوضعين للانشاء وهما اعم
من فعل المدح والذم نعم وبئس وما فعل المدح نعم ومن الذم بئس ومع
على فعليتهما وما يجريهما الكسائي وقال الفراء انهما اسمان وتابعه ابو العباس

وابن طلب واصحابه وحجة البصريين اتصال تاء التانيث الساكنة لهما نحو
نعمت وبئست وحجة الفريقين الثانية دخول الجر عليهما في قول بعض العرب
وقد بئس بمولوده فقيل نعم المولود والله ما هي بنعم المولود بجر
الكابر بالسرة وقول بعضهم نعم السيد على بئس العبد ودخول حرف
النداء نحو نعم المعين ويا نعم المعين وللبصريين ان يجيبوا عن حجة الفريق
الثانية بما مر من دخول حرف الجر عليهما فيما ذكر فعلى تقدير ما هي بمولوده
معقولة في حقها نعم المولود وعلى تقدير على غير معقول في حقه بئس العبد وفي
القول في قولهم كثير كقوله والله حالت بهام صاحبه ما هي بليل سقوله
نافعة واما الجواب عن دخول حرف النداء فهو انه لانهم ان حرف النداء داخل
عليه بلا فعله محذوف تقديره يا هذا نعم المولود انت وهذا كقوله تبع
الا ابا سجده ويها يقتضيان اسما معرفا بلام الجنس او يقتضيان اسما
مضافا اليه احد المعرف بلام الجنس وبعلمك اما سيد اسم المعرف بلام الجنس
او مضاف اليه يذكر اسما آخر فرفوع فعله تقول نعم الرجل زيد او غلام الرجل
زيد بخير نعم حال كونها تقتضيان اسما معرفا بلام الجنس او اسما مضافا اليه
سد ذلك ما في الجنس اعلم ان نعم وبئس لما وضعا لغاية المدح والذم انزموا
ان يكون ما علقا معرفا بلام الجنس او مضافا اليه ليحصل بالتخصيص بعد ذلك
التوكيد لان التفضيل بعد الاجمال ابلغ فذكر الشيء مفصلا اولا والدليل على

ان اللام في نعم الرجل زيد للجنس لا للعهد انها لو كانت للعهد لما افتقر وقوع
سائر المعارف نحو نعم زيد انت والمضاف في نعم غلام الرجل زيد
بمنزلة خالية لام الجنس فتقدير نعم الرجل قد افاده كل غلام رجل كما افاد
نعم الرجل كل رجل ثم خصصه زيد وبسي اذا وقع الاول وهو الرجل
فاعلا وبسي المرفوع الثاني وهو زيد فيهما المخصوص بالمدح والذم يجب
المخصوص جعلا المعهود لبسي والاعلم ان في ارتفاع المخصوص مذهبان احدهما
ان يكون مبتدأ محذوف الخبر كانه قيل زيد نعم الرجل فزيد مبتدأ ونعم الرجل
الجملة من الفعل والفاعل في موضع الرفع لانها اذا وقعت الجملة خبرا فلا بد فيها
من عايد الى المبتدا وهو ها هنا محذوف والجواب عنه ان الجملة استغنت عن العايد
لاشتمال الاسم المذموم على لام الجنس التي للمبتدأ والمذهب الثاني ان
يكون المخصوص خبر المبتدأ المحذوف فانك اذا قلت نعم الرجل كانه قيل من
هذا الذي مدحته فتقول زيد اما هو زيد بالكلام على الوجه الاول جملة واحدة
وعلى الثاني جملتين وقدما وابيا عطف وجها آخر وهو ان يكون المخصوص
مبتدأ وخبره محذوف اي زيد هو وهو ما سبق لانهم اذا التزموا ذكر الشيء
مرفوعا لم يفعلوه ههنا فيكون ما سبق وبعض العامل الا ختصار وغير ذلك
مفتقر فيقال نعم رجلا زيد نصب نعم ضمير مبهم مفسر رجلا وهو نكرة منصوبة
على التمييز فان قيل كيف جاز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة مع انهم اجمعوا

على عدم

على عدم جوازه والجواب عنه اما اختصارا واختبارا لانه اضمار على شرط
التفسير وكذا بئس اما بيئس مثل نعم فيما ذكرناه ويلحق حبذا بنعم
لانه انشاء للمدح ويلحق ساء بيئس لانه انشاء للذم فيقال
حبذا الرجل زيد رجلا وساء مثل حبذا واعلم ان حبذا يضاف نعم
من حيث ان فاعله لا يكون الا لفظ ذا بخلاف نعم وانما خص ذا لانه من
الاسماء المبهمة كمبهمة والمعرف الابهام فيكون توضيحا
للمخصوص لان الاسماء اقرع سمعا مما لا يعرف واذا تنزلت في طبقة فحال
ذلك بمنزلة اخلاء فهمه للمبتهم بذكر التفهيم بغتة واختص ذا دون
اخواتها مع انها من الاسماء المبهمة ايضا لان المعرف المذكر سابق على
ويعارف فلن حبشيا ان تميزه بغير لا فرس فكره بذلك تقول حبذا زيدا وحبذا
رجلا زيد وهو اقتضى مبتدأ نعم زيد رجلا والمخصوص في حبذا مبتدأ
وخبر حبذا او الاسم للاشارة مبتدأ وذا بعد ليس فاسد العنصر الفريد اليه
او ضمير مبتدأ محذوف كالمخصوص في نعم يقول حبذا فعل واسم وقبل المغلب
عليه الاسمية لقوة الاسمية مبتدأ وخبر قبل بل المغلب هو الفعلية لتقدم
الفعلية في التركيب فالمخصوص على هذا فاعلا والرابع من الانواع الاربعة افعال
القلوب وجه تسميتها بها انها للشك واليقين وافعالها بجعلها من القلوب
وهي افعال القلوب سبعة ثلثة منها للشك وهي حسبت وخلت وظننت

وثلثة منها للعلم واليقين وهي علمت ورايت ووجدت اذا كان بمعنى
علمت وواحد منها يصح ان يكون للشك واليقين وهو زعمت اذا
سمي الاربعة الاخيرة وهي علمت ورايت ووجدت وزعمت
بمعنى معرفة الشئ بصورة تقتضي المفعولين اما بمعنى معرفة المبتدا
على كونه مخبرا عنه بشئ وذلك نحو علمت اخاك كريما ورايته حوارا وجدت
زيدا ذا الحفاظ واعلم ان هذه الافعال تدخل على الجملة من المبتدا والخبر كما ان
وكان اذا كان اعتقابها على الشك واليقين كظننت او علمت زيدا عالما
الا انها تغير المبتدا والخبر لفظا ومعنى اما لفظا فلانها بخبرها واما معنى فلانها
افعال مؤثرة في كلام الجزئين واذا كان علمت بمعنى عرفت نحو علمت زيدا اما
عرفت زيدا او رايت بمعنى ابصرت نحو رايت زيدا اي ابصرته ووجدت
بمعنى الاصابة وذلك نحو وجدت الضالة اي اصبتها وزعمت بمعنى ظننت
فانها تثبت فاز زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا ولم يقتض المفعول الثاني هذا
اخر فاذا كان تقول اذا كانت بمعنى معرفة الشئ بصورة حسبت زيدا اخاك
وعلمت زيدا اخاك ومن اجل ما بينها وبين افعال القلوب اشتراك
الاقتصار على احد المفعولين به في الاشتراك على الابتداء وخبره ومن اجل ما بينها
وبين الجزء الاقتصار على احدهما فيها لكونها داخلة على المبتدا والخبر فكما لا
يستغني المبتدا عن الخبر ولا الخبر عن المبتدا كذلك لا يستغني احدهما عن الآخر

فصل

عرف

بخلاف باب اعطيت فانك تقول اعطيت زيدا درهما ولا تذكر فاعطيته واعطيت
درهما ولا تذكر فاعطيته واما المفعول الثاني فيجوز حذفها كقولهم فلان يعطي
بجل المعروف صيغي كما في قولهم فلان يعطي ويمنع ومن هنا يعلم ايضا
الفاؤها من الفاء افعال القلوب سواء متوسطة او متأخرة او ردت للفظ
والنشر مرتب لانه ذكر اولا وقوع افعال القلوب متوسطة ثم متأخرة فالمثال
الاول نحو زيدا علمت منطلق ومثال الثاني بقوله او زيد منطلق علمت اعلم
ان افعال القلوب اذا تقدم على المفعول الثاني جاز الاعمال واهمالها بوقوعها
في اول مرتب واذا توسطت جاز الاعمال والالغاء لزوالها بالتوسط
صارت متقومة من وجه فيعمل ومتأخرة عما هو منتظر فان اقترنت فالالغاء
حسن اذ التأخير لم يبق لها حظا بالتقديم ومن الاعمال ان تتقدم واما جواز
اعمالها عند التأخير فبالنظر الى الصنعة اذ هي مشتركة بين الافعال فجاز
المفعولين لان الالغاء فيها بالنظر الى الكلام لانك اذا قلت زيدا ظننت منطلق
فانك قلت زيدا منطلق في ظني ولو قلت زيدا اعطيت درهما وزعمت انك تريد
زيدا درهما اعطيتك اثبت بالحال وايضا من خصائصها التعليق ان تعليق
افعال القلوب جاز لكونه مقارنة بالاستفهام واللام بمعنى او اللام فمثال
الاول نحو علمت زيدا عندك ام عمرو ومثال الثاني نحو علمت لزيد منطلق وجه تعليقها
عند المقارنة بالاستفهام واللام لان الاستفهام واللام يقتضيان صدر الكلام وتعليقا

ب

وبعلان الفعل غير عامل لفظا واذا علمت ان زيد عندك امام عمرو وعلمت لزيد فنطلق
كان ابتداء ان في موضع النصب اذ العلم واقع عليهما وقد علمت ان الابتداء يبطل عمل
الكلام ولا يجوز التعليق في غير هذه الافعال ولا يجوز اعطيت ان زيدا عندك ام عمرو
واعطيت لزيدا درهما او فلسا بوجه من الكلام وانما وقع التعليق في هذه
الافعال لما كانت واقعة على اخبار في الحقيقة لما كانت داخلة على هذه الجملة وهي
غير معملة لفظا وكانت معملة معنى وجه شبهها بالمرأة المعلمة وهي التي
ليست بذات بعل ولا مطلقة كالاحصان اذا تزوجها رجل ولم
يبن الاول عنها وهما بين بذات بعل لانه لا يجوز نكاحها ولا
مطلقتين لانه لا يجوز تزوجها ازوجا آخر بعد ما فرغ من باب الثالث اخذ يتبين
الرابع فقال الباب الرابع في العوامل المعنوية قد مضى الآن خبرنا ان نوعان العوامل
اللفظية الغير سماعية وبين الغير المعنوية وهذا ما المعاملون
شيئا ان عند سيبويه والاكثر النحويين وثلثة اشياء عند ابي الحسن الاخفش اللذين
قبلها وقبلها الابتداء وهذا ما الابتداء غريبة اسلم ما تجريد سواء كان اسما ظاهرا كما
او مضمرا به وهذا لبيد خلافا لمن تصوا غيرهم من العوامل اللفظية بل الزيادة
لبيد خلافا لمن خالف مبتدا ذيد انه ليس مجردا من العوامل اللفظية وهو فالكوفة
زائد ثم يتبين فمن هذا عرفت ان من الواجب عليه ان يتبين ما قيدنا به وذلك التجريد
بحيث ان يكون الاسناد لانه لو لم يسند اليه شيء لكان علامة الا فصول

حتى ان يتلفظ بها غير مفيدة اذ الاعراب لا يستحق الا بعد التركيب المستلزم
للاسناد واعلم انه لو قال بعد قولك الاسنادية واقعا بعد ان الاسنادية والمنع
واقعا مستقبل الكان احسن لينتاول كلا القسمين من الابتداء وغيره
النوع نحو زيد منطلق فان زيدا مبتدا ابتجرد عن العوامل اللفظية للاسناد وغير
النوع الثاني نحو قائم زيد او انتم فان قائم مرفوع عند سيبويه بالفاعلية
وهذا المنع من التجريد عاملا فيها اسم فاعل مبتدا او اجراء تجريد الاسناد وهو
يقتضي الطرفين مسندا ومسندا اليه فوجب ان يجعل فيها وعاملة الرفع في
المبتدا او فلكونه مشابها بالعامل من جهة انها مسند الى السببها او اعاملة في ذلك
في الخبر فلكونه مشابها بالعامل من جهة وقوعه ثانيا من الكلام اعلم ان المنع
ذهب الى ان التجريد عامل فيهما وهو ضعيف يكون التجريد عاملا ضعيفا لانه معنوي
والعمل النحوي اقوى العوامل لا يكون عاملا فيما هو من تمامه فضلا عن ان يعمل
الضعيف فيما قبل المبتدا عاملا في المبتدا وهو ايضا ضعيف لانه اذا كان
الخبر مشتقا فقد اسند الى ما بعده مظهرا كان او مضمرا نحو زيد قائم ابوه فيلزم
الاعمال في ضمير مرفوع اللائم بطلان ما هو لازم فمثله بطلان اللازم لان ما يستدعي
بطلان المستدعي واذا كان غير مشتق فالاول ان لا يعمل سواء كان محتملا للضمير كما في
قولنا الكوفيين او غير محتملا خلافا لمن عرفت هذا فاعلم ان الاولى مذهب سيبويه وهو
ان الابتداء عامل في المبتدا والمبتدا عامل في الخبر وبسبب ارتفع الاول المبتدا او

ومسند اليه وعدت عنه ويسمى الركن الثاني خبرا ومسندا ودعوى ان احدهما
الاول اي المبتدا او ان يكون معرفة لان وضع الكلام للافادة فما هو معلوم عند المخاطب
وعلم عند فما طلبك بما هو غير معلوم عندهما طلبك لتحصيل الحاصل وقد يجيء المبتدا
نكرة مخصصة بوجه من الوجوه من التي ذكرناها من المعرفة ع مثال المبتدا النكرة
المخصصة بالوصف قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك وان قوله تعالى ولعبد مبتدا
نكرة مخصصة بالصفة وهو مؤمن خبره من مشرك فان قيل ان الكلام لا يقتضي
ان يكون رجل عالم قايم مبتدا لانه تخصيص بالصفة وقايم خبره وهذا كلام لا يجوز
احد فاطلب منه اعلم لا يجوزه لانعدام شرط التخصيص فيه وهو ان لا يتقدمها
واحد فتخصص بل كان في الوجود وهو غير موجود فيه كذا في شرح الزبدية
وللمبتدا النكرة فخصصات غير ما ذكرت في المطول حيث قيل يطلب فيها وصف الفائدة اما
الجزء ان يكون نكرة فلا يعرف في المبتدا وقد يجيء ان اي المبتدا والخبر معرفتان
فمثال نحو الله الرحمن ومحمد نبينا لحصول الفايدة لانه اذا جاز تعريفهما عند
عند اي مخاطب لانه اذا كان متصور الشيئين ولم يعرف النسبة بينهما فاقوله يزيد لك
النسبة المجهولة عندك كما اذا عرف وجود زيد وعرف ان شخصا ما قد انطلق ولم يعرف
ان زيدا منطلق فقلت له زيد المنطلق اما زيد هو الشخص الذي عرفته بالانطلاق
والمعرفة فذكر حصول الفايدة فحيث وجدت استقامة الكلام قال صاحب المفتاح وقد
الله الرحمن ومحمد نبينا على وجهين احدهما ان يذكر تقربا وتعبدا والثاني ان يجاء

للجاء الزمن

ما حصله

للجاء الزمن يعرف ويجهل ذلك فتنزل منزلة ما يجهله فلا يخبره بشيء لا يعرفه ثم ان
المبتدا اذا كان معرفتين فايهما قدمت فهو المبتدا كما في زيد المنطلق وفي المنطلق
زيد فان زيدا في الاول مبتدا لكما منطلق في الثاني دلا استباين زيد للمبتدا الا لانه هو
معنى النسبة اللام في قولنا المنطلق زيد على تاويل الشخص الذي ينطلق وزيد في ذلك
سواء لهذا الكلام فيقال معنى الشخص في المنطلق وهو معنى النسبة بزيد وهو على
رجاء انه يجوز تقديم الخبر اذا كان معرفتين فاذا قلت زيدا خوك وجدت ان
الخبر هو معرفة اي المخاطب بانه في يزيد كان اخوك مبتدا وزيد خبرا وان
كان عندها علم ان لا اختلاف فيه وضع الاسم حيث امر فيهما او كان كل واحد منهما
صالحا لان يكون مبتدا اذ قرائن اخر غير موضع الاسم كما في التقديم جايز بالاتفاق
نحو قوله شنوءة اب وهما وبنا هما وشنوءة هو اسم اب الرجال الا بلد فيهما لا تلبس
للاخبار عن الاباء بالابناء بانهم خاصة لا ابناء الا عن بانهم خصيصة الابناء
واما في الثاني رفع الفعل المضارع وهو اما ان يقع الشرط وقوعه اما وقوعا موقعا
يصلح ذلك الموقع الاسم ضرب اصحابنا الا انه يرفع الاسم لوقوعه موقع الاسم وهذا
المعنى وليس بملفوظ واما لحلول الرفع اذ المضارع اذا وقع موقع الاسم وقع في اقوى
احواله فيعطى اقوى الاعراب وهو الرفع والكوفيون على انه يرفع لتعريه عن النواصب
والجوازم وهو الكسائي على انه يرفع بحرف المضارعة وبطلان مذهب الكسائي
ظاهر على اصله اذ لا عامل عنده الا الشرط وقد وقع موقع الاسم وقد وقع الاسم الجملة الواقعة موقعا

يعلم فيه وقوع اسم الفاعل وهذا معنى قوله وذلك انك تقول اذا تقول اذا تقول في زيد ضارب
زيد يعلم يضرب زيد فتوقع الفعل هو وقع الاسم لا يعارضه هذا يلزم ان يرتفع الصفة
لوقوعه موقع الاسم لانا نقول العامل يعمل في الحالة بعد ان كانت مستحقة الاعراب
والصفة لا يستحق الاعراب فلا يعمل فيه والمعنى الثالث عامل في الصفة وهو ان العامل
الصفة ان يرتفع لكونها اي الصفة للمرفوع وتنصب وتجر لكونها صفة المنصوب
والنصب لكونها صفة بجواد فانك اذا رأيت رجلا كريما فقلت جاءني رجل كريم فكريم مرفوع بانه صفة للمرفوع
ورايت رجلا كريما فانه منصوب لوقوعه صفة لمنصوب ومررت برجل كريم فهو
مجرور لكونه صفة بمجرور وهذا اي كونها صفة لمرفوع ومنصوب ومجرور معنى ولفظ
بلفظ هذا اعني الى ابي العباس الاخفش عند سيبويه للعامل في الصفة هو العامل
في الموصوف لانها كشيء واحد فيعمل فيها عامل واحد فاذا قلت مررت برجل كريم فالجار
لكريم هو الجار لرجل وهو الناصب كرجل الباء وكذا الرفع والناصب للصفة
وهو الرافع والنصب للموصوف وكونه جاءني كريم هو الرفع لرفع وهو جاءني ضارب
رجلا كريما والناصب لكريم هو الناصب لرايت ويحتج الاول اي الاول ابي العباس
الاخفش بقولهم يا لكم الجواب فانه لو كان المؤثر اي العامل فيها ما في الصفة
في الموصوف واحدا ما اختلف حكمها الى حكم الصفة والموصوف وقد اختلف
حكمها الى حركة الموصوف بنائيتها وحركة الصفة اعرابية وقوله الصفة و
الموصوف كشيء واحد فيعمل فيها عامل واحد مردود بانه قد لزوم الاعراب

ممت تمام الدرس ٢ بحمد الله وحسن توفيقه